مجموعة الوضعية

١- نموذج الوضع

٢- تصوير الوضع
على متن نموذج الوضع

٣- رسالة الوضعية العضدية

٤- متن في الوضع للاكيي

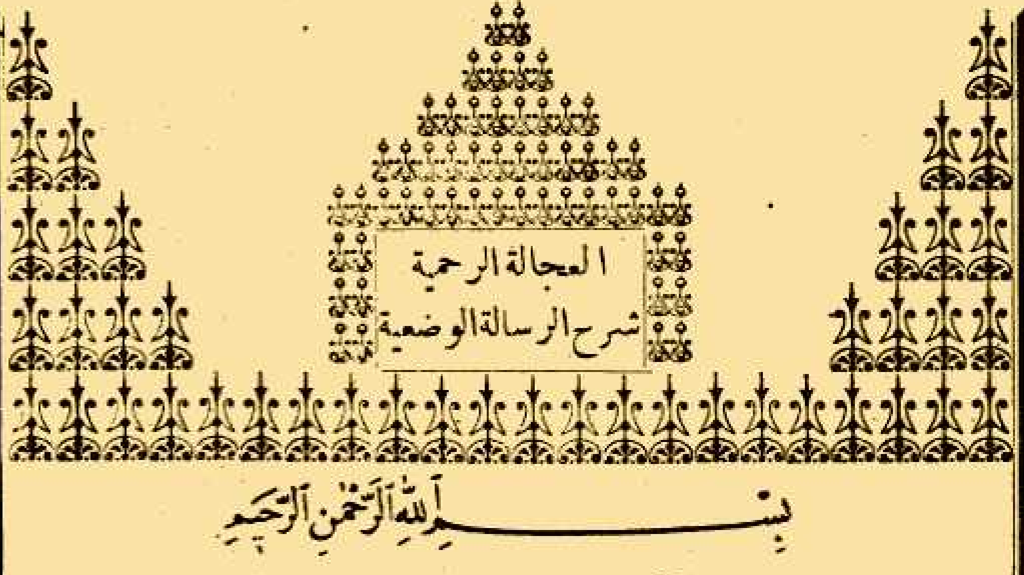
٥- العجالة الرحمية
شرح الرسالة الوضعية

مبتحرين علماء كرام وصدور عظام فضائل اسامدن حالا مستشار
مشيخت عظما اكيني سماحتلو ابراهيم حقي افندي حضرتلرينك اقدمجه
جمع وتأليفه همت بيوردقلري فن وضعدن اشبو رساله حقا كه برمتن
متين واثر بهترين اولوب غوامض واشكالين ازاله وزلال فوائد
رائقه سين قلوب طالبينه اساله مقصديله فاتح درسعاملرندن محمد
رحمي افندي بودفعه رساله مذكوره يي شرح وايضاح وزير
استار الفاظ دلاراسنده مكنونه اولان نكات ومزاياسين
كشف وافصاح ايدرك (عجالۀ رحميه) ناميله بنام
وطلبۀ علومه برخدمت مفتخره ابراز يله ابقاى
نيك نام خصوصنه اقدام ايلمشدر . شكر الله
سعي مؤلفها وشارحها ومطالعيها وجزاهم
احسن الجزاء يوم القيام
بجاه سيد الانام
آمين

معارف نظارت جليله سنك رخصتيله طبع اولنمشدر

مطبعۀ — صفا وانور — خواجه پاشا جاده سنده نومرو ٣٢ و ٣٤

١٣١١



بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يامن وضع كلمة الحكمة فى افئدة العلماء الاعلام واودع شجرة الشريعة فى رياض علومهم مخضرة الى يوم القيام ونصلى على من بعث لاتمام مكارم الاخلاق رحمة للانام محمد الداعى لعموم الخلق الى خصوص دين الاسلام وعلى آله واصحابه مصابيح النجاة للخواص والعوام المحرزين قصب السبق فى مضمار السعادة بالشيم الفخام (امابعد) فيقول العبد الضعيف المحتاج الى فيض ربه اللطيف محمد رحمى الاكينى ابن الحاج احمد النظيف اكرمهما الله تعالى بنعم الجنان والوصيف ١ لما كانت العلوم العربية من اجل علوم الاسلام لاسيما علم اللغة والاشتقاق ووضع الكلم والكلام اذ بها تدرك اوضاع الفاظ القرآن المبين واحوال نظمه واسلوبه البديع المتين وكانت رسالة الوضع المعمولة فى بيان اقسامه واحكامه كافلة لما فى فنه وحافلة لايضاحه وافهامه وجامعة لغرر الضوابط وعرائس القواعد وحاوية على ماعليه المتأخرون من نفائس الموائد المنسوبة الى مولانا علامة العلماء المتبحرين فى التحرير وسيد الفضلاء المتأخرين فى الافادة والتقرير حلال المشكلات بعذب البيان والمنطق الفصيح كاشف المعضلات بفكره الصائب الصحيح المتشرف برتبة القاضى العسكرى والمستشار لمقام المشيخة العلية الممتاز من بين اقرانه بمزايا جلية الى آن صار مرجعاً للرجال العلمية اعنى به المولى الهمام اعلى المقام السيد ابراهيم حقى ابن خليل الاكينى سلمه واناله ماتمناه فى الدارين الملك الفياض الغنى واطال عمره وعصمه من مكائد الحساد والفتن وجعل جميع امره خيراً وعقباه من اولاه احسن ولكن تلك الرسالة لم يكتب لها الى الآن احد من ذوى

١ الوصيف الخادم غلاما كان او جارية والمراد الحور والغلمان منه

العرفان شرحا يزيل عن وجوه خرائدها استار الكتمان اردت ان اشرحها نفعاً للاخوان وطلبا لجزيل العطايا من المولى المنان واني وان كنت قليل البضاعة وعديم الاستطاعة فى هذا الشان ولم اكن من فرسان ميدان هذه الصناعة بالعيان الاانى امتثلت بقول الملك الاجل فان لم يصبه وابل فطل وتمثلت بما قاله بعض الكمل وعن البحر اجتزاء بالوشل ٢ فشرعت فى جمع ماهو كالشرح لها فى ازالة صعابها ويسهل طريق الوصول الى فهمها بكشف حجابها متشبثا باذيال العناية وعروة التوفيق ممن بيده ازمة الامور وعنان التحقيق ثم لما تيسر الاتمام بعون ذى الكرم والانعام سميته (بالعجالة الرجية فى شرح الرسالة الوضعية) وجعلته تحفة لجناب من هو حسن السيرة أسنى المقام اهل الدقائق والمعارف وصاحب الجود والاحترام مرجع امور الفتوى والاحكام ملجأ العلماء والحكام اعنى به شيخ الاسلام والدين (محمد جمال الدين) عصمه الله تعالى عن كل مايشين وسلمه عن آفات الكونين فان تلقاه بالقبول الاتم فشنشنة اعرفها من احزم وان لاحظه بعين العناية والكرم فشعشعة من شعاع النير الاعظم وقد صادف الختام والفراغ عن هذا المرام زمن خلافة من هو قامع البدعة بين اهل الاسلام ومحيي سنة رسول رب الانام ملجأ المظلومين والغربا وملاذ المستغيثين من الضعفاء حامى العلماء والطلباء خادم الشريعة الغراء نور حديقة السلطنة العظمى ونور حدقة الخلافة الكبرى بحر الجود والكرم فخر جميع الامم (شعر) لازال بابك مثوى العدل والشرف مأوى العلى والمنى ومجمع الدول ومتع الله نسلاً انت والده بالعمر والملك محفوظا عن الخلل الا وهو السلطان الاعظم والخاقان الافخم مولى ملوك العرب والعجم ظل الله فى العالم السلطان ابن السلطان السلطان (عبد الحميد خان) ابن السلطان عبد المجيد خان ايد الله خيمة سلطنته مشعشعة الاركان مادام الفرقدان اللهم اجعل اعلام الفضل ايام دولته عاليه وقيمة آثار ارباب العلوم والمعارف فى عصر خلافته العلية غالية آمين وهانحن نشرع فى شرح الرسالة بعون من الله والهداية (بسم الله الرحمن الرحيم) اقول بحث البسملة مشهور وفى الكتب مذكور فليس لنا فى تركه ههنا قصور فقد قال سلمه الله بعدما يمن بالبسملة الشريفة (نحمدك يامن خص العالمين بمعرفة اوضاع الكلمة والكلام) عدل عن

٢ الوشل بفتحتين الماء القليل الذى يترشح من نحو الجبل اى اكتفاء بالماء القليل . منه

اسلوب الكتاب وآثر طريقة الخطاب رعاية لصنعة الاستغراب وتطرئة لقلوب اولى الالباب واشارة الى انه قوى للحامد محرك الاقبال وداعى التوجه الى جنابه على الكمال حتى خاطب مشعراً بانه تعالى كأنه مشاهد له فى حالة الحمد مراعاة لمرتبة الاحسان وهو ان تعبدالله كأنك تراه واختار الجملة الفعلية المضارعية على الاسمية والماضوية قصداً لافادة التجدد على سبيل الاستمرار وكلمة يامن حروف النداء موضوعة للبعيد من المنادى حقيقة او حكما كما ههنا فان المنادى وهوالله تع وان كان اقرب الى العبيد من حبل الوريد لكن الحامد لنقصانه جعل نفسه فى عداد من لايستأهل القرب وعدها فى كال البعد عن ساحة الحضور فاتى بكلمة نداء البعيد ففيه هضم لنفسه واستبعادلها عن مظان الزلفى كما قيل العبد عبدوان تسامى والمولى مولى وان تنزل وعن البعض وقد ينادى القريب بما ينادى البعيد حرصا من المنادى على اقبال المدعو عليه هذا (وكلمة يا اكثر حروف النداء استعمالاً لكونها اصل الباب فلهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو رب اغفرلى يوسف اعرض عن هذا ولا ينادى اسم الله عزوجل الا بها ولفظة من منادى وهو اسم موصول والغالب استعمالها فى العالم عكس ما وذلك لان ما كثر وقوعاً فى الكلام منها ومالا يعقل اكثر ممن يعقل فاعطى ما كثرت مواضعه للكثير وماقلت للقليل للمشاكلة والمراد بمن هوالله تع وانما ابهمه ولم يذكر اسمه للتعظيم والتنبيه على ان من اتصف بهذه الصفة لم يكن غيره تع فهو متعين وفى شرح العنقود كلمة من لذوى العلوم مطلقاً وليست مختصة بذوى العقول فلا يرد انه لايطلق فى حقه تع عقل ولا عاقل فلا يصح استعمال من فيه انتهى وفى التنزيل من ربكما ياموسى ولما كانت الاسماء الظاهرة كلها ٣ غيبا قال يامن خص بصيغة الغيبة دون الخطاب لكن بمراعاة جانب النداء الموضوع للمخاطب يسوغ الخطاب نظراً الى المعنى فلذا عبر فى خطبة الدر المختار بالخطاب وفى المطول ان قوله اناالذى سمتنى امى حيدره قبيح عند النحاة انتهى اى الا ان يلتفت الى الالتفات فتدبر وقوله خص العالمين اى ميزهم بها عن الغير حتى الملئكة الكرام فى بادى الامر كما ينطق به قصة آدم عم معهم فالباء فى بمعرفة داخلة على المقصور على طريقة قول الكافية واختص المندوب بوا وهذا هو الاستعمال العربى

٣ اى موصولة اوغيرها منه

ولو قيل خص معرفة الاوضاع بالعالمين لكان استعمالا عرفيا كذا فى حواشى الكشاف للسعد وقال السيد الشريف فى حاشية المطول تخصيص شئ بآخر فى قوة تميز الآخر به فاما ان يجعل التخصيص مجازاً عن التميز مشهوراً فى العرف حتى صار كأنه حقيقة فيه واما ان يجعل من باب التضمين بشهادة المعنى فيلاحظ المعنيان ثم ان فى ذكر التخصيص اشارة الى كون المحمود عليه امرا اختياريا صادراً عنه تعالى بالاختيار فعليك بالاستبصار والعالمين بكسر اللام جمع عالم اسم فاعل اى اهل العلم فاللام للاستغراق كما هو الظاهر من دخولها على صيغة الجمع الدالة على الافراد او الراسخين فى العلم كما هو الملايم للفقرة الآتية على تقدير ان يراد بالاسرار فيها المتشابهات كما سيأتى فاللام للعهد فاعرفه (ثم المراد بمعرفة الاوضاع هو المعرفة التفصيلية لا الاجمالية والا يكون التخصيص اضافياً كما لا يخفى (ولما كانت المعرفة قد خصت بالعلم الحادث وادراك الجزئى بخلاف العلم وكانت معرفة الاوضاع حادثة للعالمين وكان ايضا العلم بان كل لفظ بعينه موضوع لمعنى كذا علما جزئياً استعمل هنا لفظ المعرفة دون العلم وحاصل المعنى نحن معاشر العلماء نصفك بالجميل الذى انت اهله يا من ميز العلماء بمعرفة ان اى لفظ موضوع لاى معنى ولم يخلق ابتداء هذه المعرفة فى الغير ممن خلق فهذه منة عظيمة وكرامة فخيمة يجب ان يحمد عليها فلله در المص والكلمة اشارة الى الوضع الشخصى والكلام الى النوعى فيكون المراد به معناه الاصطلاحى فلا يخفى ما فى هذه الفقرة من براعة الاستهلال وهو كون الفاتحة موافقة للمقصود وقد اعتنى بها المتأخرون وهى من المحسنات البديعية (وجعلهم ممتازاً بادراك اسرار افصح الكلام) هكذا فى النسخ والصواب ممتازين ٤ اللهم الا ان يقال انه من قبيل قوله تع والسماء منفطر به فافهم (وهذا من عطف اللازم او المسبب اى وجعلهم بتلك المعرفة ممتازين بين الانام بالوقوف على اسرار افصح الكلام وهو القرأن المنزل على سيد الانبياء العظام واعلم ان الفصاحة فى اللغة الظهور والابانة يقال فصح الاعجمى اذا انطلق لسانه وخلصت لغته عن اللكنة ومنه قوله هو افصح منى لسانا اى ابين منى قولاً وفى الاصطلاح تختلف باختلاف موصوفها وموصوفها الكلمة والكلام والمتكلم يقال كلمة فصيحة وكلام فصيح ومتكلم فصيح

٤ وعن المص سلمه الله ان الجعل ههنا تصييرى لا ابداعى والجعل التصييرى من قبيل الافعال الناقصة والمطابقة بين اسمها وخبرها مختلف فيها بين النحاة وعلى تسليم لزوم المطابقة فايراد ممتازا مفردا مبنى على كون بناء الجموع سواء كان ظاهرا او ضميرا موضوعاً للكل الافرادى لا المجموعى مع ان فى الاتيان بصيغة الافراد اشارة الى ان العلماء الممتازين جميعهم ممتازون بامتياز واحد وهو ادراك اسرار افصح الكلام لا ان كل واحد منهم ممتاز بامتياز على حدة والله علم منه

والبلاغة يوصف بها المتكلم والكلام فقط فلا يقال كلمة بليغة وللبلاغة طرفان اعلى وهو حد الاعجاز وهو منصب كلام الله تعالى المعجز ومايقرب منه وهو كلام نبيه عليه السلام لقوله اوتيت جوامع الكلم واسفل وهو مالو غير الكلام عنه الى مادونه التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات فى الخلو عن الحسن وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات كما قيل دربيان ودر فصاحت كى بود يكسان سخن * كرچه كوينده بود چون جاحظ وچون اصمعى * دركلام ايزد بيچون كه وحى منزلست * كى بود تبت يدا چون قيل ياارض ابلعى (فان قيل لم لم يأت القرأن جميعه بالافصح قلنا لوجاء كله على ذلك لكان على غير النمط المعتاد فى كلام العرب من الجمع بين الافصح والفصيح فلا تتم المحاجة بالاعجاز لانهم ح يقولون اتيت يامحمد بما لا قدرة لنا على جنسه كذا فى الاتقان للسيوطى والاسرار جمع سر وهو المعنى الخفى اى الامر المعتبر فى البلاغة ومااندرج فى القرأن من اللطائف والنكت ثم المراد باسرار افصح الكلام يحتمل وجوهاً لدى الافهام (الاول) انها معانى كلمات القرأن فان العالمين المختصين بمعرفة الاوضاع مطالع انوار العلوم بها يشاهدون خبايا القرأن وخفاياه من النكات والمزايا وان كانت العقول تقف دون آخرها لها معان كموج البحر فى مدد كيف وجميع العلوم مستنبطة من القرأن ولارطب ولايابس الا فى كتاب مبين وقد اخرج البيهقى عن الحسن انه قال انزل الله مأته واربعة كتب اودع علومها فى اربعة منها التوراة والانجيل والزبور والفرقان ثم اودع علوم الثلثة فى القرأن فما من شىء الا ويمكن استخراجه منه لمن فهمه الله تعالى حتى استنبط بعضهم مدة حياة النبى عليه السلام ثلثا وستين من قوله فى سورة المنافقين ولن يؤخر الله نفساً اذا جاء اجلها فانها رأس ثلث وستين سورة وعقبها بالتغابن ليظهر التغابن فى فقده (شعر) جميع العلم فى القرأن لكن * تقاصر عنه افهام الرجال (وبالجملة ان القرأن جمع علوم الاولين والآخرين فلم يحط به علماً حقيقةً الا المتكلم بها ثم رسول الله خلا مااستأثر به سبحانه ثم ورث عنه معظم ذلك سادات الصحابة ثم ورث عنهم التابعون باحسان ثم تقاصرت الهمم وضعفوا عن حمل ماحمله الصحابة والتابعون من علوم القرأن وفنونه وقامت كل طائفة بفن منها فاعتنى قوم بضبط لغاته ومعرفة مخارج

حروفه الى غير ذلك فسموا القراء واعتنى النحاة بالمعرب منه والمبنى من الاسماء والافعال والحروف العاملة وغيرها واعتنى المفسرون بالفاظه وخاضوا فى ترجيح احد محتملاته واعتنى الاصوليون بما فيه من الادلة العقلية والشواهد الاصلية والنظرية واستنبطوا منه ادلة وحدانيته تعالى ووجوده وبقائه وقدمه وقدرته وعلمه وتنزيهه عما لا يليق وسموه باصول الدين وتأملت طائفة منهم معانى خطابه فاستنبطوا منه احكام اللغات من الحقيقة والمجاز وتكلموا فى النص والظاهر والمجمل والمتشابه الى غير ذلك وسموه اصول الفقه ونظر الكتاب والشعراء الى ما فيه من جزالة اللفظ وبديع النظم وحسن السياق والاطناب والايجاز وغير ذلك فاستنبطوا منه المعانى والبيان والبديع وهكذا فهذه هى الفنون التى اخذتها الملة الاسلامية منه مع احتوائه على علوم شتى مثل الطب والجدل والهيئة والهندسة والنجامة وغيرها (الوجه الثانى) انها اى الاسرار وجوه اعجاز القرأن فاعلم ان المعجزة امر خارق للعادة مقرون بالتحدى سالم عن المعارضة وهى اما حسية او عقلية واكثر معجزة بنى اسرائيل كانت حسية كناقة صالح وعصا موسى عليهما السلام لبلادتهم وقلة بصيرتهم واكثر معجزات هذه الامة عقلية لفرط ذكائهم وكمال افهامهم كمعجزة القرأن المستمرة الى آخر الزمان المشاهد بالبصيرة فى كل آن المدرك وجوه اعجازه بنور علوم اهل العرفان فقد اختلفوا فى وجه اعجاز القرأن الكريم فقيل خرقه العادة فى اسلوبه وبلاغته واخباره عن المغيبات المستقبلة او ما تضمنه من الاخبار عن قصص الاولين حكاية من شاهدها وقيل ما تضمنه من الاخبار عن الضمائر من غير ان يظهر ذلك منهم اصلا وقال القاضى ابو بكر وجه اعجازه ما فيه من النظم والتأليف فانه خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد فى كلام العرب واساليب الخطب ولهذا لم يمكنهم معارضته مع كونهم افصح الفصحاء ومصاقع البلغاء والخطباء فى مدة طويلة وقد كانوا احرص شئ على اطفاء نوره واخفاء امره والنبى عم ينادى عليهم باعجاز القرأن قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان يأتوا بمثل هذا القرأن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ومن وجوه الاعجاز الروعة التى له فى قلوب السامعين عند سماعهم والهيبة التى تعتريهم عند تلاوته مع كونه غضا ٥ طريا فى اسماع السامعين والسنة القارئين فى كل حين والحاصل ان ما ذكروه من

٥ عطف تفسيرى للغض منه

وجوه اعجاز لم يبلغ الى واحد من عشر معشاره ولايدرك ذلك الابالاتقان
والتمرن فى علمى المعانى والبيان (الوجه الثالث) انها اى الاسرار المتشابهات
القرآنية على ان يرادبالعالمين فى المتن الراسخون٦ فى العلم الواقفون على معانى
المتشابهات وهو رأى المتأخرين فاعلم انهم اختلفوا فى ان المتشابه هل هو
مما يمكن الاطلاع على معناه اولايعلمه الاالله تعالى ومنشأ هذا هو الاختلاف
فى قوله ومايعلم تأويله الاالله والراسخون فى العلم انه هل الواو فيه للعطف
اوللاستيناف فذهب قوم الى الاول فلاوقف عندهم على الاالله يعنى ان
تأويل المتشابه يعلمه الله ويعلمه الراسخون فى العلم وهم مع علمهم يقولون آمنا به
وهذا قول مجاهد والربيع فيكون جملة يقولون حالا اى قائلين ذلك وعن
ابن عباس انه كان يقول فى هذه الآية انا من الراسخين فى العلم وقال مجاهد
انا ممن يعلم تأويله واختاره النووى فقال انه الاصح لانه يبعد ان يخاطب تعالى
عباده بما لاسبيل لاحد من الخلق الى معرفته وهو الظاهر وذهب الاكثرون
من الصحابة ٧ والتابعين ومن بعدهم الى الثانى فقوله والراسخون مبتدأ والجملة
استيناف وهو اصح الروايات عن ابن عباس فيقفون على الاالله ويبدؤن بما
بعده فعندهم لايعلم تأويل المتشابه الاالله تعالى فان قلت فما الفائدة فى انزال
المتشابهات قلنا ان يتفحص وينظر فيها العلماء ويظهر فضلهم ويزداد حرصهم
على ان يجتهدوا فى تدبرها وتحصيل العلوم المتوقف عليها لاستنباط المراد
بها فيها اوباتعاب القرايح فى استخراج معانيها والتوفيق بينها وبين المحكمات
معالى الدرجات (ونصلى ونسلم على صاحب لواء الشفاعة يوم القيام) جمع
بين الصلوة والسلام امتثالاً بقول الملك العلام صلوا عليه وسلموا تسليماً
وخروجاً من خلاف من كره افراد احدهما عن الآخر وان كان عندنا لايكره
وهذا فى حق نبينا عليه السلام واما فى غيره من الانبياء فلا خلاف فيه وفى قوله
تعالى وسلام على المرسلين اسوة حسنة والصلوة اسم مصدر بمعنى التصلية
وهو القياس لكن تركه اهل اللغة لان اعتنائهم بالمصادر السماعية وقدورد
التصلية فيما انشده ثعلب تركت القيان وعزف القيان * وادمنت تصلية وابتهالاً
(والقيان جمع قينة وهى الامة وعزفها اصواتها والتصلية من الصلوة بمعنى
نماز كردن ودرود آوردن والابتهال التضرع والدعاء فما قيل ان التصلية

٦ كما اشرنا اليه سابقا منه

٧ منهم ابى ابن كعب وعايشة رضى الله عنهما منه

لم يسمع فردود ثم الجمهور على ان الصلوة حقيقة لغوية فى الدعاء مجاز فى العبادة
المخصوصة وقيل هى موضوعة للاعتناء فيتحقق منه تعالى بالرحمة ومن
غيره بالدعاء فهى من قبيل المشترك المعنوى وهو ارجح من المشترك اللفظى
اوهى مجاز فى الاعتناء المذكور فسقط الاستدلال بقوله تعالى ان الله وملئكته
يصلون على النبى على جواز الجمع بين معنيى المشترك اللفظى هذا والسلام
ايضا اسم مصدر من التسليم ومعناه السلامة من كل مكروه وآفة ومنه دار السلام
للجنة لكونها خالية عن الاكدار والآلام وكلة على متعلقة بالفعلين ولما ان فى لفظ
الصلوة من معنى العطف عديت بعلى للمنفعة وان كان المتعدى بها للمضرة بناءً
على ان المترادفين لابد من جريان احدهما مجرى الآخر فاعرفه واللواء
بالكسر والمد بمعنى الراية والعلم جمعه الالوية والشفاعة طلب العفو
من الغير الى الغير والمراد بصاحب اللواء سيدنا محمد عليه السلام ففى الابهام
اولا ثم التصريح باسمه ثانيا تقرير وتثبيت فى الاذهان وتفخيم لايخفى على
اهل الاذعان وفى التعبير بالصاحب دون الحامل رمز الى انه عليه السلام
بمزايا انفردت بها عن الغير مالك ذلك اللواء ومستحقه لانه حامله بطريق
النيابة والعارية واراد بلواء الشفاعة لواءً يشفع الرسول عليه السلام تحته
للانام وهو لواء الحمد فالاضافة لادنى ملابسة ككوكب الخرقاء فى قول الشاعر
« اذا كوكب الخرقاء لاحت بسحرة » سهيل ازاغت غزلها فى القرائب) ويوم
القيام ظرف للشفاعة اوقيد للصاحب اى الشفاعة الكائنة يوم قيام الناس من
قبورهم فهو حشر الاجساد وبعث العباد ويوم التناد والمراد بالشفاعة الشفاعة
العامة لاهل المحشر والعرصات الخاصة بسيد الكائنات وهى الموعودة
بقوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاماً محموداً (محمد المنوط برسالته وضع
قوانين الشرع والاسلام) بدل او عطف بيان من صاحب اللواء جئ به للايضاح
ومحمد علم لافضل الرسل الكرام وهو ابن عبدالله بن عبدالمطلب بن هاشم
بن عبد مناف وهذا اشهر اسمائه الشريفة ولذا تكرر فى القرآن نحو وما
محمد الا رسول ومحمد رسول الله ولذا ايضاً خص فى التشهد وغيره وما احسن
قول الحسان رضى الله عنه فضم الاله اسم النبى الى اسمه * اذا قال فى الخمس
المؤذن اشهد * وشق له من اسمه ليجله * فذو العرش محمود وهذا محمد * والمنوط

صفة محمد من ناط الشيء نوطاً اذا علقه وبابه قال اي المربوط والمعلق برسالته وبعثته تأسيس قواعد الشرع ووضع ضوابط دين الاسلام والرسالة اسم من الارسال بمعنى السفارة فالرسول على ما في المختار السفير المصلح بين القوم وفي الشرع من بعث الى الخلق لتبليغ الاحكام والمشهور ان الرسول نبي معه كتاب ولا يشترط ذلك في النبي فبينهما عموم وخصوص مطلق وقيل هما مساويان وفي هذه الفقرة اشعار باللزوم والاحتياج الى بعثة الرسل لما تقرر في كتب الكلام ان في ارسال الرسل الى الخلق حكماً بالغةً ومصالح عظيمة منها ازاحة العلل الباطنة وازالة الشبه الباطلة ببيان ما قصرت عنه العقول من الاحكام الدينية ومن الامور الاخروية والبرزخية الى غير ذلك ومنها تكميل النفوس البشرية بحسب الاستعدادات الفطرية فانها متفاوتة علماً وعملاً والقوانين جمع قانون وهو لفظ سرياني مرادف للاصل والقاعدة والمراد بها الاحكام الشرعية المتعلقة بافعال المكلفين المستنبطة من نصوص القرآن المبين (واعلم) ان الاحكام الشرعية العملية لا تقف عند حد لتعلقها بالحوادثات التي لا تنحصر في عدد فامتنع حفظها لوقت الحاجة فناطها الشارع بعمومات النصوص ليستنبط منها عند الحاجة فظهر توقف ذلك برسالته عليه السلام (والشرع) في الاصل الاظهار يقال شرع لهم كذا اي بين كذا في الكشف وفي المختار شرع كذا اي سن وبابه قطع وفي التنزيل شرع لكم من الدين ما وصى وبالجملة ان الشريعة عبارة من كل طريق موضوع بوضع الهي ثابت من نبي من الانبياء وهي والدين والملة واحدة بالذات ومتغايرة بالاعتبار وقوله والاسلام بمعنى دين الاسلام فهو عطف تفسيري للشرع اتى به لتكميل السجع والاتمام (وعلى اله الابرار وصحبه الاخيار) عطف على صاحب اللواء واتى بكلمة على ليفيد نوعاً من الاستقلال كما في قوله تعالى ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ورداً للشيعة من اهل الضلال والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه والمشهور في مثل هذا المقام ان المراد بالآل اهل بيته عليه السلام من الاولاد والازواج وهم الآل من جهة النسب وجاء بمعنى الاتباع وهم الآل من جهة الدين وفي الحديث آلي كل مؤمن تقي ويحتمله المقام فيكون ذكر الصحب تخصيصاً بعد التعميم لقصد المدح والتعظيم مثل تنزل الملئكة والروح وهذا

العطف من خواص الواو فاعرفه والابرار جمع بر بالفتح فالتشديد كارباب
جمع رب بمعنى المحسن الكريم يقال برير فهو بار وبر وبابه عض وفر واما بررة
فجمع بار ومنه كراماً بررة والبر ابلغ من البار كحذر وحاذر يقال رجل برای
كثير البر والاحسان وهو من الاسماء الحسنى كما قيل الله بر والايادى شاهدة
والصحب جمع صاحب كركب وراكب وقيل اسم جمع له من صحب صحبة
وصحابة بمعنى صحبت كردن وياری كردن وبابه علم فالصحابة فى الاصل مصدر
اطلق على اصحاب الرسول فهى اخص من الاصحاب والصحابى فى العرف
من لقى النبى عليه السلام بعد النبوة فى حال حياته يقظة مؤمناً به ومات على
ذلك ولو من غير جنس البشر كوفد جن النصيبين ٨ ومن لقيه عليه السلام
ليلة الاسراء من الملئكة بناء على انه عليه السلام مرسل اليهم وعليه المحققون
وعن البعض ان الصحابة كانوا عند وفاته عليه السلام ١٢٤٠٠٠ عدداً كلهم
اهل الولاية والرواية رضوان الله تعالى عليهم اجمعين والاخيار جمع خير
بتشديد الياء كاجياد جمع جيد لا جمع خير مخفف اخير اسم تفضيل فانه لا يثنى
ولا يجمع لكونه فى معنى افعل من ثم الخير بالمعنى المصدرى وجدان كل شئ
كمالاته اللائقة فالدعاء به دعاء بكل ما فيه صلاح دينى اودنيوى وفى هذه
الفقرة تلميح الى قوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس وخيرية الامة
وشرفهم على حسب شرف نبيهم ففيه مدح الاصحاب صراحة ومدحه ع م
ضمنا وكناية كما لا يخفى (وبعد) اتى بها اشعارا بالانتقال من اسلوب الى
آخر لا يكون بينهما مناسبة فهى من الاقتضاب القريب من التخلص على
ما فى البديع واختلف فى اول من تكلم بها والاقرب انه داود النبى ع م فتكون
فصل الخطاب الذى اوتيه والواو ليست بعاطفة لعدم المناسبة بينهما وعدم
الجهة الجامعة بل نائبة عن اما المقدرة اى اما بعد بدليل الفاء فى فيقول قال العصام
اما هذه لمجرد التأكيد فلا حاجة الى تكلف تقدير التفصيل والاجمال وقيل
اتيان الفاء لتوهم اما بدون تقدير فى نظم الكلام اى اجراء للمتوهم مجرى المحقق
كما فى قول زهير ولا سابق ٩ بالجر لكن فى كل من التقدير والتوهم نظر فلك
ان تجعل الواو لعطف القصة او لتزيين اللفظ اذ الابتداء بالظرف مستقبح عندهم
وكلمة بعد من الظروف الزمانية او المكانية المنقطعة عن الاضافة مثل لله الامر

٨ بكسر الباء على صيغة الجمع اسم بلدة منه

٩ وتمامه بدا لى انى لست مدرك مامضى ولا سابق شيئاً اذا كان جائيا منه

من قبل و من بعد و التقدير بعد الفراغ عن الحمد و الصلاة فلكون المضاف اليه
منو يا حذفه بنيت على الضم الذى هو اقوى الحركات و اولى لان يجبر به مافات
و قد بسطنا الكلام المتعلق بهذا المقام فى حاشيتنا على تحفة العوامل الموسومة
بدوحة العنادل (فيقول العبد) اراد به نفسه و لم يقل فاقول كما هو مقتضى الظاهر
دفعا لتوقير النفس و الانانية و ليتأتى اجراء الاوصاف الآتية عليه ففيه التفات
من التكلم الى الغيبة و القول هو التلفظ بما يفيد فائدة تامة قاله البيضاوى
و عند الرضى يطلق على كل حرف و على اكثر منه مفيدا اولا و اليه ذهب
ابن مالك فعلى الاول مقول القول لا يكون الا جملة او ما فيه معنى الجملة مثل
قلت قصيدة و هو المشهور و على الثانى يكون مفرداً ايضا و فى التنزيل يقال له
ابراهيم و مقول القول ههنا جملة بل جمل و اعلم ان المقول مفعول به عند الجمهور
و مفعول مطلق عند ابن الحاجب و الاول اصوب و العبد يستعمل على ثلثة
انحاء عبد بالايجاد و هو مملوك الله الاعم من الحر و الرقيق و عبد بحكم الشرع
و هو الرقيق بمعنى بندۀ درم خريده و عبد بالطاعة و هو المؤمن الذى يقوم
بخدمة مولاه فالعبادة اشرف الاوصاف و العبودية اكمل المقامات و كل
ما سواها من ثمراتها كيف و قد خير رسول الله ليلة المعراج بين العبودية و المحبوبية
فاختار العبودية فاصطفاه الله تعالى بجميع الكرامات الانسية و لذا قدم عبده
على رسوله فى كلمة الشهادة ففى وصف المص نفسه بالعبودية استرحام من الله
و استعطاف باعتراف عبوديته له (كما فى قوله الهى عبدك العاصى اتاك و نعم
ما قيل لا تدعنى الا يا عبدها فانه اشرف اسمائيا (الفقير الى الله الغنى) الفقير اما
بمعنى كثير الفقر و الاحتياج فيكون صيغة مبالغة او بمعنى دائم الفقر فيكون
صفة مشبهة من فقرت خاصرته اذا كسرت عظام صدره اطلق على المحتاج
لانكسار باله و هو من له ادنى بلغة من العيش و المسكين من لا شئ له و عن يونس
قلت لاعرابى افقير انت قال لا و الله بل مسكين و قال نجم الائمة الفقر ثلثة
فقر الى الله فقط و الى الله مع الغير و الى الغير لا غير ثم فى توصيف المص نفسه
بالفقر تلميح الى قوله تعالى و الله الغنى و انتم الفقراء و كلمة الى متعلقة بالفقير
اى المحتاج الى لطف الله الغنى عن العالمين لا الى غيره من الآدميين ففيه اشعار
بان فقره من قبيل الفقر الى الله و هو الفقر المقبول المشار اليه بقوله عم الفقر

فخرى وفى توصيفه تعالى بالغنى اشارة الى انه تعالى صمد محتاج اليه غنى بالذات عن كل ماسواه لاينفد خزائنه الغيبية فهو المقتدر فى كل آن على البر والاحسان لكل افراد الانسان (ابراهيم بن خليل الاكينى) بدل من العبد اوعطف بيان له وابن خليل صفة ابراهيم حذفت همزة ابن من الخط كما من اللفظ لوقوعه صفة بين علمين وهكذا تحذف فى كل ماوقع فيه مفرداً صفة بين علمين من اعلام الاسماء والالقاب والكنى الافى ثمانية مواضع ذكرناها فى غالية النوافح حاشية النافح وقوله الاكينى صفة ابراهيم اوخليل اى المنسوب الى بلدة اكين بوزن امين وهى قصبة من مضافات ولاية خربوت ذات مياه واشجار تجرى من تحتها الفرات من الانهار والمص سلمه الله قدكان نشأ من قرية بجوار تلك القصبة ثم ارتحل فى عنفوان شبابه لاجل تحصيل العلوم الى دار الخلافة العلية وكان تحصيله فى جامع السلطان بايزيدولى واخذ العلوم عن اساتذة وقته ولازم مجلس استاذه الشهير بعمر لطفى افندى البدرومى الحائز رتبة المشيخة الاسلامية سابقا فنقد ماعنده من عرائس العلوم ونفائس الفنون واستجاز منه ثم اشتغل فى الجامع المذكور بتدريس العلوم لجمع من ارباب الفهوم وكان قد كتب هذه الرسالة فى اثناء المذاكرة وهو واستاذه المشار اليه حين اذشرحنا هذه الرسالة كانا فى الصحة والحياة سلمهما الله تعالى وابقاهما على العافية وحفظهما عن الآفات (هذه رسالة) هذه الجملة الى آخر الرسالة فى محل النصب مقول القول وقيل كل جملة منها محلها نصب بناء على ان جزء المقول له محل من الاعراب والرسالة فى اللغة الوساطة بين المرسل والمرسل اليه فى ايصال الاخبار ثم اطلقت فى العرف ١٠ على العبارات المؤلفة المشتملة على القواعد العلمية من فن واحد على سبيل الاختصار والكتاب يطلق على العبارات المؤلفة المشتملة عليها مطلقا قليلة كانت اوكثيرة من فن اومن فنون فالكتاب اعم من الرسالة كما انه اعم من الباب الذى هو عبارة عن طائفة من الالفاظ الدالة على مسائل من جنس واحد ولفظة هذه اشارة الى العبارات الذهنية التى اراد كتابتها بناء على تقدم الديباجة على التأليف كما هو المعتاد فى امثال هذه الرسالة الصغيرة الحجم جدا اوالى المعانى الموجودة فى الذهن كذلك ١١ فعلى هذا يحتاج فى تصحيح حمل الرسالة

١٠ هذا مبنى على ماهو المختار من الاطلاقات منه

١١ اى على تقدير تقدم الديباجة منه

عليها الى تقدير مضاف فى احدالجانبين هكذا دوال هذه رسالة اوهذه مدلولات رسالة والاحتمال الاول هو المختار لكون المرضى عندهم اطلاق اسامى الكتب واسامى اجزائها على العبارات والالفاظ وان جاز اطلاقها على سبعة كما نقل عن سيدالمحققين ولايخفى ان اسماء الاشارة موضوعة للمشار اليه المحسوس فاستعمال هذه ههنا فى الالفاظ اوالمعانى الذهنية الغير المحسوسة مجاز بتنزيل تلك العبارات منزلة المشاهد المحسوس بالبصر فى كمال التميز والظهور والنكتة فى هذه الاستعارة ادعاء ان الرسالة سهل الاطلاع على مطالبها ويسير الاحاطة والحفظ بجوانبها ففيه ترغيب لطالبيها على المبادرة الى تحصيلها (تشتمل) اى اشتمال الكل على كل جزء من اجزاءه اواشتمال الدال اوالظرف على المدلول اوالمظروف خبر بعد خبر لهذه اوصفة الرسالة (على مقدمة وثلث مطالب) جمع مطلب وسيأتى (وخاتمة) وجه الحصر فيها ان المذكور فى هذه الرسالة اما ان يكون لافادة المقاصد بالذات والاصالة اولافادة مايتعلق بها فالاول المطالب والثانى اما ان يتعلق المفاد به بالمقاصد تعلق التوقف والاعانة اويتعلق بها تعلق التكميل والاتمام فالاول المقدمة والثانى الخاتمة ونسئل الله تعالى حسن الخاتمة ووجه كون المطالب ثلثة يعرف من التذنيب الآتى (المقدمة) مبتدأ خبره محذوف اى هذا الذى نشرع فيه وليس لك أن تجعل مايذكر بعده من العبارات خبراً لمافيه من جعل الاحكام المستفادة الملقى بالافادة غير مقصودة كما لايخفى واللام فى المقدمة للعهد الخارجى والمقدمة فى اللغة امامن قدم اللازم بمعنى تقدم ومنه مقدمة الجيش لتقدميهم وعن ثعلب فتح داله وفى التنزيل لاتقدموا بين يدى الله ورسوله اى لاتتقدموا كذا فى الصحاح وامامن قدم المتعدى بناء على ان تلك الجماعة لاستحقاقهم التقدم على بقية الجيش كأنهم قدموا انفسهم عليها فهذه المقدمة تقدم الطالب لمقصوده كما ان مقدمة الجيش تقدمه اى تجسره على التقدم فيكون استعمال لفظ المقدمة فى مقدمة العلم ومقدمة الكتاب حقيقة عرفية كذا فى شرح الجوهر المكنون ثم اعلم ان المقدمة فى العرف قسمان مقدمة العلم وهو مايتوقف عليه الشروع فى ذلك العلم وهو تصوره بوجه ما والتصديق بحصول فائدة ما ان اريد اصل الشروع او تصوره بوجه مخصوص

من حدا ورسم والتصديق بفائدة مخصوصة وبموضوعية موضوعه ان
اريد الشروع على وجه البصيرة ومقدمة الكتاب وهو اسم لطائفة من كلامه
قدمت امام المق لارتباطه بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليه ام لا فالمقدمة
الاولى معان والثانية الفاظ فبينهما تباين والمراد بالمقدمة ههنا عند بعض
المحققين مقدمة العلم وقيل مقدمة كتاب لان ماذكره المص فى هذه المقدمة
ليس مما يتوقف عليه الشروع فى العلم لكنه ينتفع به فى تحصيله بل هى طائفة
من الفاظ الكتاب ذكرت امام المق لارتباطه بها فتدبر والاوفق للعرف
ان يفسر المقدمة بما يجىء به بعد الخطبة ١٢ قبل المق ليعين فيه اعانة مصححة
للشروع اومبصرة للشارع اوزائدة لبصيرته فانه يعم مقدمة العلم والكتاب
والباب وغيرها فلاحاجة الى ادعاء الاشتراك الذى دون اثباته خرط القتاد
فلقد ظهر لك ههنا ثلثة اشياء العلم وموضوعه وفائدته وقديذكر مع هذه الثلثة
خمسة اخرى مما يعين فى تحصيل العلم ويسمى بالرؤس الثمانية كلها متعلقة بالعلم
المطلوب والاحسن فى التعليم ان يذكر قبل الشروع فى المق كلها وقديكتفى
ببعضها كما ههنا فاراد المص تمهيد مقدمة قبل الشروع فى المطالب لبيان بعض
ماله مدخل فى حصول البصيرة فى الشروع فقال المقدمة ماسيذكر وهو ان
(الوضع فى) متن (اللغة) مصدر وضعه يضعه بفتح ضاد هما اى حطه يحطه
وفى القاموس وضع عنه اى حطه من قدره ووضع عن غريمه اى نقص
مماله عليه شيئا اه فقوله (جعل الشىء فى حيز معين) من تخصيص العام وبالجملة انه
فى اللغة يجىء لمعان منها مطلق الحط والالقاء المعبر عنه بالفارسية بنهادن ومنه
متى اضع العمامة تعرفونى ومنها ماذكره المص وانما خصه من بين المعانى
اللغوية لانه المنقول عنه للمعنى العرفى الآتى لاغير لان العادة فيما بين ارباب
الاصطلاح النقل من المعنى الاعم الى ماهو اخص لكون المناسبة بينهما اشد
هذا ثم اللغة مأخوذة من اللغى بفتحتين وهو الصوت ومصدر لغى ايضا
وبابه علم يقال لغى بالكلام اى لهج وتلفظ به واصلها لغى اولغو بوزن زفر
نقلبت الواو اوالياء الفا ثم حذفت لدفع اجتماع الساكنين فعوضت التاء
فصار لغة ومعناها لغة اللفظ الموضوع لمعنى وعلم اللغة مايبحث فيه عن احوال
المفردات من حيث جواهرها وموادها والحيز بتشديد الياء بوزن سيد

١٢ يعنى ان كان للتأليف خطبة
منه

بمعنى المكان وقد يفرق بينهما بان الحيز فراغ متوهم يشغله الجسم او الجوهر
الفرد والمكان مايشغله الجسم فيكون اخص من الحيز ثم نقل الوضع من
هذا المعنى اللغوى الى ماسيذكره من المعنى العرفى تصويرا للموضوع
بصورة المتحيز وللمعنى بصورة الحيز فكأن الواضع بتعيينه يجعل
المعنى حيز اللفظ فيستقر ذلك المعنى استقرار الشئ فى الحيز والمناسبة
بينهما هى المشابهة فى سببية كل للاستقرار المطلق ١٣ ولذا شاع بينهم جعل المعانى
ظروفا للالفاظ فقيل الكتاب فى كذا وان جاز عكسه ايضاً كما قالوا الالفاظ
قوالب المعانى (و) الوضع (فى العرف) اى عرف اهل العربية كما سيصرحه
فانه عند اهل الحكمة بمعنى الهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة بعض اجزائه
الى بعض والى الامور الخارجة عنه كهيئة القيام او القعود اعلم ان للوضع
تعريفات فى كتب القوم منها ماذكره الجامى وهو تخصيص شئ بشئ آه وعدل
عنه المص لعدم خلوه عن تكلفات كما لا يخفى على ارباب المطالعة والامعان (جعل
شئ) اى تعيين شئ لفظا كان او غيره كنقوش الكتابة ملحوظا بعمومه
او بخصوصه (لشئ) آخر كما هو القاعدة فى اعادة الشئ نكرة اى لشئ كذلك يعنى
ملحوظا بعمومه او بخصوصه ويسمى الشئ الاول الموضوع والثانى الموضوع
له فالتعريف شامل للاقسام الثلثة الآتية لكل من الوضع الشخصى والنوعى
باعتبار الموضوع له (بحيث متى فهم الاول) اى جعلا ملابسا بحيثية كلما ١٤
فهم الشئ الاول وادرك بحس السمع او غيره (فهم منه) الشئ (الثانى)
لكن (للعالم به) اى بالنسبة الى العالم بذلك الجعل والتعيين لما تقرر ان دلالة
اللفظ على المعنى وانفهامه منه مشروط بسبق العلم بالوضع وفيه بحث لانه
يخرج عنه وضع الحرف فان الحرف متى ادرك لايفهم معناه بل اذا ادرك
مع ضميمة فلذا زاد بعضهم قيدو لو بغيره اى ولو كان فهم الثانى بواسطة غير الاول
لكن يرد حينئذ انه يدخل فى التعريف تعيين اللفظ للمعنى المجازى فانه عين له
بحيث متى ادرك الاول فهم المعنى المجازى بقرينة مع انه ليس فى المجاز وضع
وسيأتى فتبصر (ثم) اى بعدما عرفت الوضع لغة وعرفا اعلم ايضا انه
(الوضع العرفى) المعرف بالتعريف المذكور (قسمان) باعتبار الموضوع
(لفظى وغير لفظى) لان الدال ان كان لفظاً فالوضع لفظى وان كان غير

١٣ اذ الاستقرار فى احدهما حسى وفى الآخر معنوى منه

١٤ اشار الى ان متى بمعنى كلما فهو سور القضية الكلية منه

لفظ فغير لفظى كالخطوط والاشارات والنقوش الموضوعة بازاء الالفاظ ومما يجب ان ينبه عليه ان المنقسم الى القسمين الآتيين انما هو الوضع اللفظى لانه لم يسمع توصيف نحو الدوال الاربع بالشخصى او النوعى منافع الاخيار فالمراد ههنا الاول لماذكر ولانه المعتبر عندهم ومن ثمه قال (فالاول) اى الوضع اللفظى المطلق (عند اهل) العلوم (العربية) الباحثين عن احوال اللفظ العربى الجارى على السنتهم (مشترك لفظى) وقيل مشترك معنوى وانما سمى اللفظ مشتركا لاشتراك المعنيين فا كثر فيه والاصل مشترك فيه فحذف الجار واوصل الصفة الى الضمير واستتر فيها والوصف بالمشترك اللفظى حقيقى لان المتصف به هو اللفظ بخلاف المشترك المعنوى فان المتصف به فيه حقيقة هو المعنى وانما يسمى اللفظ به مجازاً تسمية للدال باسم المدلول وقوله (بين المعنيين) الاولى معنيين بالتنكير ثم الاشتراك اللفظى وضع لفظ واحد لمعان متعددة باوضاع عديدة كلفظ العين والاشتراك المعنوى وضع اللفظ لمعنى واحد كلى مشتمل على معان متعددة كلفظ الحيوان (احدهما) معنى خاص وهو (تعيين اللفظ) الملحوظ بعمومه او بخصوصه والمصدر مضاف الى المفعول متروك الفاعل لمكان الاختلاف فى واضع الالفاظ كما سيأتى بيانه من الماص فى اول الاول من المطالب واللفظ صوت من شانه ان يخرج من الفم معتمداً على المخرج وادنى مايطلق عليه اللفظ حرف واحد فالحركة ليست بلفظ بل كيفية له وهو فصل من وجه يخرج به وضع غير اللفظ كالدوال الاربع واللام فيه اماللعهد او الجنس فلا تغفل (بازاء معنى) جزئى او كلى مفرد او مركب ملحوظ بخصوصه او عمومه فتنوين معنى للتنكير اى بمقابلة مامن شانه ان يقصد باللفظ فلا يرد ماقيل ان المعنى انما يصير معنى بهذا التعيين والحال ان تعليقه على المعنى يوهم كونه معنى قبل هذا التعيين فالتركيب من قبيل من قتل قتيلا والتحقيق انه لا تجوز فى مثل هذا الكلام اذ زمان وقوع التعيين والاتصاف بالمعنوية واحد نعم للتعيين تقدم ذاتى وذا غير معتبر فى المجازية كما لا يخفى على صاحب الامعان ولفظة ازاء مقحمة والمعنى مايقصد بشئ اى ما يتعلق به القصد باللفظ صريحاً او ضمنا او التزاما فيشمل المعنى المطابق واخويه وهو فى الاصل اما اسم مكان بمعنى القصد او مصدر ميمى بمعنى اسم المفعول اى المقصود مطلقا فعلى الاول من قبيل نقل اسم المحل وعلى الثانى من نقل اسم العام او اسم مفعول مخفف معنى كرمى وهذا اقرب الوجوه

معنى الى الطبع لانه الحق لكنه لانظير لهذا التخفيف وخرج بهذا القيد وضع حروف المبانى فانها لا لازاء المعانى بل لغرض التركيب (ليدل عليه) اى لغرض دلالة اللفظ على المعنى بعد العلم بتعينه له والدلالة كون الشئ بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر واللزوم اعم من البين وغيره كما ان العلم اعم من التصور والتصديق واليقين وغيره فيشمل الظن وهى لفظية وغير لفظية وكل منهما ثلثة اقسام وضعية وعقلية وطبعية والمراد ههنا اللفظية الوضعية لانها المعتبرة فى مقام الافادة والاستفادة لعدم الاطراد فى غيرها وهى كون اللفظ بحيث اذا اطلق اومتى اطلق فهم المعنى للعالم بالوضع ومبنى الخلاف اعتبار القرائن وعدمه كذا فى فصول البدايع فافهم (بنفسه) حال من فاعل يدل اى حال كونه ملابساً بنفسه اى بمادته وهيئته لا بقرينة تنضم اليه كما فى المجاز فيخرج من التعريف فان دلالته بقرينة لا بنفسه والمراد من الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعين كافيا فى الدلالة (واما عدم حصولها لعدم العلم بالتعيين فغير قادح فى ذلك الاترى انا نسمع كثيراً من اللغات ولا نفهم معانيها لعدم علمنا بتعينها لها مع انها موضوعة ولا انتقاض بنحو اسماء الاشارة لان العلم بتعينها كاف فى الدلالة عليها وانما المحتاج الى القرينة تعيين المعنى المراد هذا والتعريف مشتمل على العلل الاربع وهو من المحسنات فالتعيين يدل على العلة الفاعلية بالالتزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية وارتباط احدهما بالآخر بمنزلة العلة الصورية والدلالة على المعنى هى العلة الغائية (وثانيهما) معنى عام للمجاز بحذف قيد بنفسه وهو (تعيين اللفظ بازاء معنى) ملحوظ على الوجه المذكور (ليدل عليه ١ ولو) كانت تلك الدلالة لا بنفسه بل (بمعونة قرينة) خارجية اما شخصية اونوعية فيدخل فيه وضع اللفظ المجازى كما سيرد عليك تحقيق ذلك والمعونة مصدر كالمكرمة بمعنى العون يعنى بواسطة قرينة لا بسبب هذا التعيين (فالنسبة بينهما) اى بين المعنيين تفريع على مافهم من التعريفين ولايخفى ان النسبة من الامور النسبية التى لاتكون الا بين شيئين فقوله بينهما صفة جئ بها للتنصيص والتعميم فهو من قبيل قوله تع ومامن دابة فى الارض كذا سمع من المص (عموم وخصوص مطلق) قيد فيهما معاً هذا بيان للنسبة بينهما باعتبار الحمل لا التحقق كما هو الظ من قولهم النسبة بين المفردين بحسب الصدق وبين القضايا بحسب التحقق فاعرفه واعلم ان النسبة بمعنى القياس والمشاكلة والغرض من اخذ النسبة بين هذين المفهومين كمال

(١) اعلم ان كلمة لو وصلية من قبيل قوله نعم العبد صهيب لولم يخف الله لم يعصه والتفصيل فى المطولات منه

الايضاح والعموم والخصوص المطلق عبارة عن صدق مفهوم احد الشيئين على كل ماصدق عليه الآخر من غير عكس كالحيوان والانسان ومرجعه صدق الموجبة الكلية من طرف الاخص والسالبة الجزئية من طرف الاعم كما بسط في الميزان ثم اعلم انه قد وقع الاختلاف بين العلامتين السعد التفتازانى والشريف الجرجانى فى ان المجاز هل له وضع للمعنى المجازى ام لا فذهب الشريف الى انه ليس للفظ وضع للمعنى المجازى اصلا لا شخصا ولا نوعاً وان وجب فيه علاقة معتبرة بحسب نوعها كذا فى حواشى المطول فدلالته على المعنى المجازى ليست بمطابقة بل عقلية واراد قدس سره بالوضع المعنى الاول بقسميه ٢ وذهب التفتازانى فى التلويح ٣ الى ان للمجاز وضعاً وسماه فائدة جليلة وان انكره فى شرح المفتاح ولا تنافى بين كلاميه فى كتابيه لان ما فى التلويح مبنى على المعنى الثانى الاعم وما فى شرح المفتاح على المعنى الاول الاخص ويمكن التوفيق بينهما ايضا بوقوعهما فى الفنين ٤ اى البيان والاصول فلتحقق الوضع النوعى بالمعنى الاعم فى المجاز قال بعضهم ان دلالة المجاز مطابقة فعليك بالتتبع (فالاول) من المعنيين (هو الاخص) بكلا قسميه لاعتبار قيد بنفسه فيه وانما صرح باخصية الاول مع انفهامه مما مر ليكون توطئة لما ذكره بقوله (وهو المتبادر) اى عند الاطلاق لكونه الفرد الكامل والمشهور بين الجمهور ويدور عليه كثير من الامور منها انه (الفارق) اى المميز (بين الحقايق والمجازات) اى الالفاظ الحقيقية والمجازية لما عرفت انه لا وضع فى المجاز بهذا المعنى توضيحه انه اذا لم يحمل الوضع المعتبر فى مفهوم الحقيقة والمجاز على المعنى الاول يلزم ان يكون جميع افراد المجاز داخلاً فى تعريف الحقيقة لكونه مستعملاً فى الموضوع له بالوضع النوعى وهكذا القياس فمدار الفرق الوضع المذكور وطريق ٥ معرفة الوضع اى الموضوعات اللغوية النقل ٦ لا غير كما يأتى منا فى ختام الخاتمة ومنها انه (المعتبر فى الاصطلاحات) اى فى مصطلحات ارباب الفنون فيل لخلوه عن جمع المتنافيين اذ جعل تعريف الوضع شاملا للحقيقة والمجاز جمع بين المتنافيين فى الحقيقة هذا والاصطلاح فى الاصطلاح اتفاق قوم على استعمال لفظ فى معنى معين لم يكن فى اصل الوضع كذلك وقوله (من نحو الترادف) مع ما عطف عليه بيان للاصطلاحات واقحم لفظ نحو اشارةً الى ان الاصطلاحات التى اعتبر فيها المعنى الاخص للوضع غير منحصرة فيما ذكره بل يعتبر ايضاً فى وضع اشباهها كالتساوى

٢ اى الشخصى والنوعى منه

٣ فى فصل قصر العام على بعض مايتناوله منه

٤ يعنى ان تخالف كلاميه فى العلمين لتخالف اصطلاحهما منه

٥ وحاصله ان استعمال اللفظ فى مفهومه الحقيقى لغير الواضع موقوف على السماع بالاتفاق لان دلالات الالفاظ لما لم تكن ذاتية لابد فيها من الوضع فلابد فيه من السماع واما استعمال اللفظ فى معناه المجازى فلا يفتقر فى كل فرد الى السماع وان كان يفتقر فى معرفة طريقه اليه كاطلاق اسم الملزوم على اللازم وغيره من كشف البزدوى منه

٦ بالتواتر فيما لا يقبل التشكيك منه

والتباين والانفراد في ترادف الالفاظ وعدم ترادفها يعتبر هذا المعنى الاخص والالزم ان يكون لفظ الاسد مثلا المستعمل في الرجل الشجاع مرادفا له وليس كذلك وهكذا الكلام في قوله (والاشتراك) فلا يلزم ان يكون لفظ الاسد مشتركاً بين الرجل الشجاع اذا استعمل فيه وبين الحيوان المفترس لما ان المعتبر في وضع الالفاظ المشتركة ايضاً هو المعنى الاخص (واعلم ان الترادف الاتحاد في المفهوم والماصدق مع التغاير في اللفظ كالليث والاسد وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر ولوقوع الترادف سببين احدهما وهو الاكثر ان يقع المترادفان من واضعين بان وضع احدى القبيلتين احد الاسمين لمسمى ووضع القبيلة الاخرى اسما لذلك المسمى ايضا ثم يشتهر الوضعان ويلتبس تقديم احدهما على الآخر وثانيهما وهو الاقل ان يقعا من واضع واحد بان وضع شخص واحد كلا الاسمين لمسمى واحد لفائدتين تكثير التعبير على الناس والتوسعة في مجال البديع نظمـا ونثراً لرعاية طرف الفصـاحة فليحفظ وعن البعض ان اللفظين المتفقين في معنى اذا كانا مجازين او احدهما حقيقيا والآخر مجازيا لايسميان مترادفين انتهى وهذا ايضا يدل على ان المراد بالوضع المعتبر في الترادف هو الوضع بالمعنى المشهور (و) من (الدلالات) الثلث المنقسمة اليها الدلالة الوضعية وهي المطابقة والتضمن والالتزام عند المنطقيين واما عند اهل العربية فالدلالة على تمام ماوضع له وضعية وعلى جزئه او على خارجه اللازم الذهني عقلية والحاصل ان الوضع بالمعنى الاخص يدور عليه تقسيم الدلالة الوضعية واما المجاز فدلالته مطابقة على رأي من اثبت فيه الوضع النوعي كما مر وعقلية عند من لم يثبته فيه وقيل مطابقة حملاً للوضع على عموم المجاز فتدبر (ثم) اي بعدما علمت ان للوضع العرفي معنيين احدهما اخص من الآخر وان المعتبر عندهم هو المعنى الاخص اعلم ايضا فان العلم ينفعك ان لكل علم كثرة تضبطها جهة وحدة ذاتية وعرضية بها تصير تلك الكثرة شيئا واحداً بعدما كانت متكثرة في انفسها وتلك الجهة امر يناسب الكثرة ويكون من متعلقاتها كالموضوع والغاية والى هذا اشار بقوله (ان لكل فن) الفن واحد الفنون وهو النوع من كل شيء والمراد العلم (موضوعا) موضوع كل علم مايبحث فيه عن اعراضه الذاتية اي اللاحقة لذاته او لجزئه او للخارج المساوي له وهو قد يكون واحدا كالكلمة بالنسبة

الى علم الصرف وقد يكون امور اً متعددة لكن بشرط ان تكون متناسبة كالكلمة والكلام بالنسبة الى علم النحو على قول واعراضه هى ما يرجع اليه محمولاتها المذكورة فى العلم وقد يكون شيء واحد موضوعاً لعلمين لكن بحيثيتين مختلفتين والاصح عدهما علمين مستقلين ثم المراد بالبحث عن الاعراض الذاتية حملها على موضوع العلم امامطلقا اومقيداً بعرض ذاتى اوعلى نوع الموضوع اما مطلقا اومقيداً اوعلى عرض ذاتى له كذلك اوعلى نوعه كذلك فالاقسام ثمانية فتبصر (وغاية) باعثة على تحصيله وتسمى غاية العلم وفائدته فان كان من العلوم الآلية فغايته غير نفسه اى خارجة عنه مترتبة عليه كعصمة اللسان عن الخطأ فى اللفظ العربى بالنسبة الى العلوم العربية لان الآليات متعلقة بكيفية العمل فالمق منها حصول العمل مطلقاً ٧ وان كان من غيرها كالكلام فغايته حصول نفسه لانها فى حد انفسها مق بذواتها وان امكن ان يترتب عليها منافع اخر كنيل سعادة الدارين واذقد ثبت ان لكل فن موضوعاً وغاية وان علم الوضع فن مستقل من الفنون المدونة ولابد له منهما (ف) نقول (موضوع فن الوضع) اى ما يبحث فى علم الوضع عن اعراضه الذاتية (الوضع العرفى) المطلق المتناول للقسمين (المعرف) بجعل شيء لشيء بحيث متى فهم الاول فهم منه الثانى للعالم به (آنفا) اى قريباً يقال مر آنفاً اى هذه الساعة وهو ظرف حالى كالآن وفى التنزيل ماذا قال آنفا (فنقول) فى حده (باعتباره) اى باعتبار الموضوع الذى هو الجهة الوحدة الذاتية (هو) اى فن الوضع (علم) جنس شامل للمعرف وغيره وللفظ العلم المستعمل فى تعريفات اسماء العلوم اطلاقات ٨ ثلثة فى المشهور فانه يطلق على المسائل ٩ وعلى التصديق بتلك المسائل وعلى الملكة ١٠ الحاصلة من تكرر تلك التصديقات اما فى التصديقات فحقيقة لغوية بلامرية لان معناه الحقيقى الادراك واما فى الآخرين اعنى المسائل والملكة فاما حقيقة عرفية اومجاز مشهور فعلى اى منها حمل المعرف حمل عليه العلم فى التعريف وكل منها ممكن ههنا فلا تغفل (يبحث فيه) اى فى ذلك العلم والبحث فى العرف ثلثة معان احدها حمل الشيء على الشيء واثباته له بديهيا اولا وثانيها اثبات النسبة الايجابية او السلبية بالدليل وبينهما عموم من وجه وثالثها المناظرة والمراد ههنا المعنى الاول (عن احوال الوضع العرفى) اى الذى هو موضوع الفن وهذا فصل يخرج جميع الاغيار والمراد باحواله اعراضه الذاتية اعنى

٨ بين العلم والكتاب عموم من وجه اذ يطاقان معا على المسائل والمعانى ويطلق العلم على الادراكات والملكات دون الكتاب ويطلق الكتاب على الالفاظ والنقوش دون العلم كلنبوى منه

٩ كما قالوا ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم بناء على انه قد حصل تلك المسائل اولا ثم وضع اسم العلم بازاءها فلا يكون له حقيقة وراء تلك المسائل فان قيل مسائل العلوم تتزايد يوما فيوماً بتلاحق الافكار فكيف يقال ان المسائل قد حصلت اولا ثم وضع الاسم بازاءها واجيب بان وضع الاسم لمعنى لا يتوقف على تحصيله فى الخارج بل فى الذهن فالمراد بتحصيل المسائل اولا ان تلك المسائل لوحظت اجمالا وسميت بذلك الاسم وان كان بعضها مستخرجة بالقوة منه

١٠ اى ملكة استحضارها متى شاء منه

المحمولات وقد عرفت ان الاعراض الذاتية ثلثة مايلحق الموضوع لذاته او لجزئه او لخارج مساوله واما مالحق لعارض اخص او لخارج اعم او مباين فهى اعراض غريبة لايبحث عنها فى الفن وعرفت ايضا ان المراد بالبحث عن احوال الموضوع حملها مواطئة عليه او على نوعه او على عرضه الذاتى او نوعه مطلقا او مقيداً (من حيث العموم والخصوص والشخصية والنوعية) تقييد للاحوال فاعلم ان قيد الحيثية تستعمل لمعان ثلثة الاطلاق والتقييد والتعليل فان الحيثية ان كانت عين المحيث فهى للاطلاق نحو الماهية من حيث هى هى كذا اى مطلقاً بمعنى لابشرط شىء وان كانت غيره فان صلحت للتعليل فهى له نحو الثلج يبرد الماء من حيث انه بارد اى لبرودته وان لم تصلح له فللتقييد نحو الماهية من حيث تحققها فى ضمن جميع الافراد كذا اى لامطلقا وههنا للتقييد بمعنى ان هذا الفن باحث عن الاحوال العارضة للموضوع لكن لامطلقا بل من تلك الحيثية واعلم ايضا ان العموم والخصوص من عوارض الالفاظ ووصف المعنى بهما تجوز وقيل ان العموم من عوارض الالفاظ والمعانى فيكون موضوعا للقدر المشترك بينهما وقيل مشترك لفظى وقيل يقال اصطلاحا للمعنى اعم وللفظ عام تفرقة بين الدال والمدلول وخص المعنى بافعل التفضيل لانه اهم من اللفظ كردى (وغايته) عطف على قوله فموضوعه اى وغاية فن الوضع وفائدته المترتبة عليه وهى مالاجله اقدام الفاعل على فعله ولاتوجد فى فعله تعالى لاستلزام استكماله بالغير ففائدة فن الوضع من حيث التدوين والتحصيل (هو) اى الغاية والتذكير باعتبار الخبر (الاقتدار) اى بالفعل بقرينة قوله التام اى الكامل بان يحصل فيه ملكة يقتدر بها (على تمييز الموضوع) من الكلمات (عن غيره) من المهملات اقتدارا كاملا بحيث لايشتبه عليه شئ من الموضوعات فاذا سمع مثلا لفظ زيد وجسق يعرف ان الاول موضوع والثانى مهمل (و) على (تمييز موضوعات اللغة) عن غيرها بحيث لو اورد عليه شئ من الالفاظ اللغوية الموضوعة لاهل اللغة ميزها عن موضاعات اهل النحو والمعانى والاصول مثلا فاذا سمع لفظ الضرب الموضوع للايلام والاسد الموضوع للحيوان المفترس يعرف انهما من الموضوعات اللغوية لامن غيرها وهكذا (و) كذا الاقتدار على تمييز موضوعات (الصرف والاشتقاق) عن غيرهما قيل الاشتقاق ١١ جزء من الصرف لاعلم برأسه وقيل انهما علمان متمايزان لتمايز موضوعهما ولو

١١ وهو علم يبحث فيه عن المفردات من حيث انتساب بعضها على بعض بالاصالة والفرعية منه

(بالحيثية)

بالحيثية (و) موضوعات (النحو وغير ذلك) من الفنون فان العارف بفن الوضع يفهم ان لفظ الماضى والمصدر والامر مثلاً من الموضوعات الصرفية لاغير وان لفظ المبتدأ والخبر والفاعل والعامل والاعراب مثلا من موضوعات علم النحو لاغير وان نحو لفظ الصلوة والزكاة والصوم والنكاح من الموضوعات الشرعية وهكذا وقوله (بعضها) بالجر (عن بعض) آخر بدل بعض عن الموضوعات اى على تميز بعض تلك الموضوعات عن بعضها (و) على (تميز) مدلولات (بعض الاقسام) من الموضوعات المذكورة (عن بعض آخر) منها كتميز مدلول الفرس مثلا عن البشر والحجر عن الشجر وكتميز المبتدأ عن الخبر وغيرها (و) على (تميز امارات الحقيقة) جمع امارة بالفتح وهى العلامة وقد يفرق بينهما بان الامارة تنفك عن الشيء بخلاف العلامة والحقيقة كلمة مستعملة فيما وضعت له (عن قرائن المجاز) الذى هو كلمة مستعملة فى غير ماوضعت له لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له والقرينة مايفصح عن المراد لا بالوضع واعلم ان هذا التميز لازم للتميزين السابقين ومتفرع عليهما كما لا يخفى لان من حصل له التميزان يترتب عليه هذا التميز ضرورة وقد ذكر فى كتب الاصول ان علامة كون اللفظ مجازاً صحة ١٢ نفى المعنى الحقيقى للفظ عن المعنى المستعمل فيه وعلامة كونه حقيقة عدم صحة ذلك فلا يعرف هذا الا بالوقوف بعلم الوضع وفى فصول البدايع ما ملخصه ان الحقيقة والمجاز يعرفان تارة ضرورة اى بدون الانتقال والاستدلال كنص اهل اللغة وتارة اخرى بالنظر والانتقال وهذه من وجوه منها ان الحقيقة ان يتبادر هو الى الفهم لولا القرينة وللمجاز ان لا يتبادر والمراد القرينة المحصلة لا المعينة ومنها ان للمجاز خاصة عدم اطراده بان لا يجوز استعماله فى محل مع وجود سبب الاستعمال كالنخلة للانسان الطويل دون غيره وحاصله ان عدم الاطراد من امارات المجاز بخلاف الحقيقة فتبصر (فنقول) فى حده ايضاً (باعتباره) اى الغاية والتذكير لكونها عبارة عن الاقتدار (هو) اى فن الوضع باعتبار الغاية التى بمنزلة الجهة الوحدة (آلة) وهى الواسطة بين الفاعل ومنفعله فى وصول اثره اليه كالمنشار للنجار (قانونية) منسوبة الى قانون وقاعدة كلية منطبقة على جميع جزئياتها يتعرف احكامها من نسبة العام الى الخاص فقوله آلة جنس شامل للافراد وغيرها وقانونية فصل يخرج آلات ارباب الصنايع (يحصل بها الاقتدار) اى التام تركا اكتفاء

١٢ اى عند العقل وفى نفس الامر قال القطب فى شرح مختصر الاصول اعلم ان ههنا علامات يعرف بها المجاز عن الحقيقة اذا لم يكن نقل عن اهل اللغة بكونه مجازا احدها صحة النفى فى نفس الامر ومعناه ان كل لفظ اطلق على شئ ما وامكن سلبه عنه فى نفس الامر فانه يدل على كونه مجازا واذا لم يمكن دل على انه حقيقة ولهذا لما صح ان يقال للبليد انه ليس بحمار فى نفس الامر دون ليس بانسان فى نفس الامر حكمنا بان الحمار مجاز فيه والانسان حقيقة ثانيها ان كل لفظ لا يتبادر مدلوله الى الفهم عند الاطلاق بلا قرينة فهو مجاز لكونه الغالب فى المجاز بخلاف الحقيقة حيث يتبادر مدلوله الى الفهم عند الاطلاق بلا قرينة وثالثها وهى مختصة بالمجاز وهو عدم اطراد اللفظ فى مدلولاته كعدم اطراد النخلة فى كل طويل فانه يدل على المجاز ويدل نقيضها وهو الاطراد على الحقيقة فافهم اه انتهى ملخصا منه

بماسبق (على تميز) الالفاظ (الموضوعات عن غيرها) من المهملات يخرج سائر العلوم العربية وغيرها مثل المنطق فانه يحصل به العصمة عن الخطأ فى الفكر لا هذا التميز وقوله (و) على (تميز موضوعات اللغة والصرف والاشتقاق والنحو وغير ذلك) من العلوم (بعضها) بالجر (عن بعض) آخر (وتميز الامارات) الحقيقية (عن القرائن) المجازية على الوجه المذكور مستغنى عنه فى المقام مع ماسبق من الكلام بل الاخصر ان يقال آلة قانونية يحصل بها الاقتدار على التميزين المذكورين ومما ينبغى ان ينظم ههنا فى سلك السطور بيان حكمة ١٣ الوضع وهى اعلام مافى الضمير من المعدومات والمعقولات والمغيبات بماهو يسير المعرفة خفيف المؤنة وهو العبارات والالفاظ مع مافيه من نظام الدنيا والدين وفهم احكام الشرع المبين وفى هذا فائدة جليلة ونعمة عظيمة للمخلوقين يقصر عن ادراكها عقول الانسان ويعجز عن اداء شكرها اللسان (تذنيب) اى هذه تذنيب من الذنب بفتحتين بمعنى دنبال والتذنيب جعل الشىء ذنابة لآخر فشبه به تعقيب مباحث المقدمة ببيان اركان الوضع بالتذنيب فى الكون مابه الاتمام ففيه اشارة الى ان الابحاث الآتية متممة ومكملة للابحاث السابقة ومزينة لها كان ذنب الحيوان متمم لاعضائه ومزين لها فالمعنى هذه الفاظ متعلقة بالابحاث المتقدمة وتتمة لها (والوضع) اللفظى بالمعنى الاخص (ثلثة اركان) جمع ركن بجزء واجزاء وركن الشىء مالا وجود لذلك الشىء الا به والوضع لكونه من الامور النسبية لايوجد الا مع تلك الاركان (الواضع والموضوع) اى اللفظ (والموضوع له) اى المعنى (وله) اى للوضع (اقسام) عديدة (باعتبار كل ركن منها) فان له اقساما اربعة باعتبار الركن الاول وقسمين باعتبار كل من الركنين الاخيرين وكل من قسمى الركن الثانى ايضاً منقسم الى ثلثة اقسام باعتبار آخر كما سيظهر (المطلب الاول) من المطالب الثلثة (فى) بيان اقسام (الركن الاول) اى الواضع والمطلب اسم مكان بمعنى محل البحث والطلب او مصدر ميمى بمعنى اسم المفعول اعنى المطلوب والمراد المسائل التى هى عبارة عن مجموع الموضوعات والمحمولات والنسب التامة الخبرية بينهما وعرفوها بما يبرهن فى العلوم (فاقسامه باعتباره اربعة) اى اقسام الوضع باعتبار الركن الاول اعنى الواضع منحصرة فى اربعة وذلك لان الوضع والتعيين ان كان من جهة واضع اللغة فهو (لغوى) كوضع الضرب للايلام

(والقتل)

١٣ قال فى الفوائد الخاقانية الحكمة الداعية الى وضع اللغة ان الانسان لكونه مدنى الطبع لايستقل وحده بجميع حاجاته بل لابد من الاجتماع مع بنى نوعه ليتعاونوا ولاتعاون الا بالتعارف ولاتعارف الا باسباب كحركات او اشارات اونقوش توضع بازاء المقاصد وايسرها وافيدها الالفاظ لما انها ايسر فلان الحروف كيفيات تعرض الاصوات العارضة للهواء الخارج بالتنفس الضرورى واما انها افيد فلانها موجودة عند الحاجة معدومة عند عدمها انتهى منه

والقتل لازالة الحياة والاسد للحيوان المفترس الى غير ذلك فان اهل اللغة يبحثون عن احوال المفردات من حيث جواهرها وموادها اى عن اوضاعها الشخصية (و) ان كان من جهة اهل العرف فهو (عرفى) عام ان لم يكونوا قوما مخصوصين كوضع الحادثة للمصيبة والدابة لذوات القوائم الاربع من الحيوان اعنى الخيل والبغال والحمير فان الحادثة فى اصل اللغة ماحدث بعد ان لم يكن ثم نقل فى العرف العام الى المعنى الخاص المذكور وكذا الدابة فانها فى اللغة الماشى على الارض مطلقا من دب دبيباً اذا مشى وبابه ضرب وعليه قوله تع ومامن دابة فى الارض الاعلى الله رزقها ثم نقلت فى العرف العام الى هذا المعنى الخاص والتاء فيهما للنقل لا للتأنيث وهذا ماعليه الاكثرون وقيل انها تطلق على الفرس خاصة واما ان كانوا قوما مخصوصين كارباب الصناعات من الصرفيين والنحويين وغيرهم فالوضع (اصطلاحى) ويقال له عرفى خاص كوضع لفظ الماضى والمضارع للفعلين المخصوصين ووضع المبتدأ والخبر للاسمين المعلومين ووضع الحقيقة والمجاز لمعنييهما المعهودين وهكذا (و) ان كان من جهة اهل الشرع فهو (شرعى) وخصوه بالذكر مع دخوله فى الاصطلاحى اظهاراً لمزيد شرفه اذ الشريعة وضع الهى سائق لذوى العقول باختيارهم المحمود الى ماهو خير بالذات (واعلم ان اهل الشرع بمعنى واضعه هو الله تعالى او النبى عليه السلام ويسمى المتمسكون بالشريعة المنتسبون اليها ايضاً اهل الشرع هذا والوضع الشرعى كوضع الالفاظ الشرعية مثل الصلاة والزكاة والحج والصوم وغيرها فان الشارع وضع اللفظ الاول للاركان المعلومة والثانى للاعطاء ربع عشر الاموال للفقير والثالث لقصد البيت للزيارة والرابع للامساك المخصوص وذهب بعض المحققين الى ان الوضع فى المنقولات مطلقا ابتدائى اى لا بغلبة الاستعمال فى المنقول اليها نعم المعنى المنقول منه معتبر فيه الا انه لمجرد المناسبة فى التسمية لا لصحة الاطلاق فاذا استعملها الناقل فى المعانى المنقول اليها تكون حقايق لكن المفهوم من كلام عضد الملة ان الوضع فى اكثر المنقولات بغلبه الاستعمال فى المنقول لا بتعين الناقل اياها لها ابتداء وان كان فى بعضها بتعين ابتداء لا بالغلبة ولعل الحق هو الاول لانه لو كان وضع المنقول بغلبة الاستعمال لم يكن بينه وبين المجاز المشهور فرق وبالجملة ان المنقولات حقايق فى المعانى المنقول اليها مجازات

في المعاني الاصلية في استعمال الناقل وبالعكس في استعمال اهل اللغة (ثم) اشار الى ثبوت الحاجة الى الواضع والى تعيينه بانه الخالق او المخلوق فقال (اعلم انه اختلف) اي وقع الاختلاف بين العلماء الاسلاف (في) ان (واضع الالفاظ اللغوية) من هو فاعلم اولا ان الاختلاف في الواضع انما هو في واضع الاسماء الاجناس اما اسماء الله تع والملئكة فالواضع لها هو الله تعالى اتفاقا كما ان واضع اعلام الاشخاص كزيد وعمرو هو البشر باللاتفاق قاله الكمال بن الهمام في التحرير فتدبر ثم اعلم ان من قضايا العقل اي من القضايا البديهية ان دلالة اللفظ بالوضع على معنى دون معنى مع تساوي النسبة اليهما ممتنعة للزوم رجحان احد المتساويين على الآخر بلا مرجح فلا بد لها من مناسبة خاصة بين اللفظ وذلك المعنى متفرعة عن تخصيص صادر عن مخصص فهي اما ذات ١٤ اللفظ او غيرها والغير اما الخالق او المخلوق وهذه ثلثة اقسام منقسمة باعتبار نسبة التخصيص الى كل الالفاظ او بعضها او باعتبار الحكم بثبوت شئ من تلك الاقسام او التردد فيها او غير هذين الاعتبارين الى اقسام كثيرة ذهب الى بعض منها طوائف وذلك البعض خمسة اعني الحكم بان تخصيص جميع اللغات من ذوات الالفاظ او من الله تعالى او من العبد والحكم بان تخصيص بعضها من العبد مع التردد في الباقي والحكم بانتفاء البعض والتردد في الباقي فالى بعض هذا اشار بقوله (فذهب الى انه) اي الواضع لكل الالفاظ (هو الله تع وحده) لا البشر كثير من المحققين ١٥ منهم (الشيخ ابو الحسن علي (الاشعري) اي المنسوب الى ابي موسى الاشعري الصحابي والاشعر ابو قبيلة باليمن فذهب الى هذا متمسكا بقوله تع وعلم آدم الاسماء كلها فعلى هذا المذهب دلالة كل الالفاظ على معانيها بتعيين الله وتوقيفه اي جعله واقفا على التعيين ١٦ واحدا او جماعة من الناس ثم بتعليم الناس بعضهم بعضا وذلك التوقيف اما بالوحي او بخلق علم ضروري في ذلك الواحد او الجماعة او بخلق اصوات في جسم دالة على الاوضاع واسماعها لذلك الواحد او الجماعة وسمي هذا المذهب توقيفا (و) ذهب (الى انه) اي واضع الالفاظ اللغوية (البشر) اي المخلوق (وحده) لا الخالق البهشمية وهم (ابو هاشم) واصحابه ١٧ (من رؤساء المعتزلة) جمع رئيس كجلساء جمع جليس فذهب هؤلاء الى ان دلالة كل لفظ على معناه بتعيين طائفة من البشر لانبعاث دواعيهم

١٤ كما زعمه سليمان بن عباد وهو ظاهر الفساد منه

١٥ كالجبائي والكعبي وابن فورك واهل الظاهر وجماعة من الفقهاء قطب منه

١٦ اي تعيين الالفاظ اللغوية للمعاني منه

١٧ وجماعة من المتكلمين منه

الى وضع تلك الالفاظ بازاء المعانى للاخبار عن الغائب وغيره من الفوائد ثم عرفوا غيرهم ذلك التعيين بتكرير الالفاظ الموضوعة وايرادها على الغير مرة بعد اخرى او بالاشارة الى المعانى او بغير ذلك وهذا كتعليم الاطفال اللغات بترديد الالفاظ والاشارة او غير ذلك وسمى مذهبهم مذهب الاصطلاح لحصول الوضع عندهم باتفاق البشر ومتمسكهم قوله تعالى وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه اى بلغتهم فانه يقتضى تقدم اللغات على الارسال فلو كانت بالتوقيف لدار وتفصيله فى تفسير الامام الرازى عند قوله تعالى وعلم آدم الاسماء وفى فصول البدايع (و) ذهب (الى انه) اى الواضع (هو الله تعالى) لا البشر لكن لا فى الكل بل (فيما) اى فى مقدار ما (يتوقف ١٨ عليه تعريف) بعض البشر بعضهم (الوضع والاصطلاح) اى اصطلاحهم على جعل اللغات بازاء المعانى فالمصدر ١٩ مضاف الى المفعول يعنى ان الواضع فيما يتعلق بوضع الالفاظ للمعانى واصطلاحها فيها هو الله تعالى وذلك كأن يقال هذه الالفاظ مصطلحة فى كذا فوضع هذا القول لمعناه من الله تعالى وانما يعلمه العبد بتوقيف الله تعالى عليه بخلق علم ضرورى فيه كما عرفته آنفا (و) ذهب الى ان الواضع (فيما سواه) اى ما سوى هذا المقدار من باقى الالفاظ (على الاحتمال) اى احتمال ان يكون من الله تعالى او البشر (الاستاذ ابو اسحق الاسفرائنى) فاعل ذهب المقدر وخلاصة مذهبه ان القدر المحتاج اليه فى التعريف يحصل بالتوقيف ٢٠ من قبل الله تع وغيره محتمل للامرين وتوضيحه ان يقال ان اتفاق قوم على اصطلاح الفاظ فى معان ووضعها لها لا يحصل الا بتعريف بعضهم لبعض امورا تتعلق بهذا الاصطلاح والوضع كذوات الالفاظ والمعانى ووضعها لها وارادة هذا الوضع والمشاركة فى هذه الارادة وامثالها وذلك التعريف انما يحصل بمقدار من الالفاظ دالة على تلك الامور كأن يقول بعضهم لبعض مثلا نحن نريد ان نضع الفاظاً فلا بد ونصطلحها فيها فكن معنا فى تلك الارادة او يقول لنضع هذه لهذه ونحو ذلك فهذه الالفاظ هى المراد بالقدر المحتاج اليه فى تعريف الاصطلاح (و) ذهب (الى التوقف) والتردد (بين) المذاهب (الثلثة) المذكورة (القاضى ابو بكر البلاقلانى) بناء على ان دليل شئ من المذاهب الثلثة لا يفيد القطع بل غايته الظن فتفطن ٢١ (المطلب الثانى) من الثلثة (فى الركن الثانى) اى فى بيان اقسام اللفظ الموضوع (فاقسامه باعتباره اثنان) اى اقسام الوضع باعتبار

١٨ اى القدر الذى به يدعو الانسان غيره الى المواضعة توقيف وغير ذلك القدر يجوز حصوله لكل واحد من الطريقين السابقين منه

١٩ اعنى التعريف منه

٢٠ ولو لم يكن بالتوقيف لتوقفت على تعريفهما وهو موقوف عليهما فيدور واجيب بمنع توقف المعرفة على تعريفهما اذ ربما يعرف بالترديد وقرينة الاشارة كما فى الاطفال منه

٢١ اشارة الى ما قالوا ان التوقف هو الحق ان كان النزاع فى القطع وان كان فى الظهور فقول الشيخ لقوله تع وعلم آدم الاسماء كلها مرادا بها الالفاظ مجازا او اللغوية والمخالف يأول اما التعليم بالهام مصلحة الوضع او بتعليم ما سبق وضعه من خلق آخر واما الاسماء بالمسميات والتفصيل فى المطولات كاطراف مختصر المنتهى من الاصول منه

هذا الركن الثانى لم يقل فهو باعتباره قسمان كما هو الظ قصداً للمشاكلة مع سابق الكلام اى انه منحصر فيهما بالاستقراء لان الموضوع ان لوحظ بخصوصه فالوضع (شخصى) وان بعمومه فنوعى ولما كان اللفظ اقدم بالنسبة الى السامع قدم هذا التقسيم على مابعده من تقسيم الموضوع باعتبار الموضوع له ولكون الوضع الشخصى من النوعى بمنزلة المفرد من المركب قدمه على النوعى ثم ان الشخصى بمعنى المنسوب الى الشخص مراداً به اما الجزئى الحقيقى فيكون من نسبة الوضع الى آلة ملاحظة الموضوع واما بمعنى المعين مط فالنسبة من قبيل نسبة الوضع الى آلة ملاحظة الموضوع له قاله عبدالرحيم (وهو) اى الوضع الشخصى (تعيين اللفظ) الذى من شانه ان يوضع (الملحوظ) اى الملاحظ المتصور (بخصوصه) بشخصه اى بجوهر حروفه لا بامر كلى ومفهوم اجمالى يندرج فيه هذا وغيره وههنا بحث وهو ان لفظ الضرب مثلا القائم بزيد غير مايقوم بعمرو وبكر الى غير ذلك لما تقرر ان تشخص الاعراض بتشخص محالها فكل مافرضته بالوضع الشخصى فهو ليس بملحوظ بخصوصه بل بمفهوم كلى اجمالى كلفظ الضرب الشامل لما هو القائم بزيد وعمرو وبكر وغيرهم فلا يكون وضع شخصى اصلا واجيب بان هذا مبنى على مايراه اهل العربية من ان اللفظ القائم بشخص متحد بالذات بمايقوم باشخاص اخر والتغاير اعتبارى وقد يجاب بان معنى قولهم يلاحظ اللفظ بخصوصه انه يلاحظ بخصوص نوعه لا بخصوص شخصه بمعنى ان الموضوع بالوضع الشخصى لابد وان يكون شخصا ملحوظا حين الوضع بنوع كلى شامل له ولامثاله واما الوضع النوعى فلابد ان يكون الموضوع فيه نوعا ملحوظا بجنس شامل له وسائر الانواع (لمعنى) متعلق بالتعيين اى جعله بازاء معنى من المعانى (كلى) كمعنى اسم الجنس وعامة النكرات مثل معنى رجل واسد وعمرو بشر وغيرها (او) لمعنى (جزئى) كمعنى العلم الشخصى مثل زيد وزفر ومعانى المضمرات ونحوها او كلمة او لتقسيم ٢٢ المحدود ثم المراد بالجزئى مايمنع تصوره عن وقوع الشركة فيه بين كثيرين والكلى بخلافه فاللفظ الملحوظ بخصوصه كزيد موضوع لمعنى مشخص جزئى يمتنع اشتراكه بين كثيرين وحمله عليهم فلذا كان الوضع الشخصى بقضية شخصية نحو زيد موضوع لشخص معين ورجل موضوع لغير معين فان الرجل لفظه ملحوظ بخصوصه الا ان معناه

٢٢ وعلامته ان يكون قبل المعطوف عليه باو لفظ متناول للمعطوف والمعطوف عليه معاً وههنا كذلك فافهم منه

(كلى)

كلى صادق على كثيرين من الافراد وتحقيق ذلك ان المراد بالوضع الشخصى
ان يخيل الواضع لفظاً خاصاً بشخصه او الفاظا مخصوصة كذلك ويتصور
معنى معينا اما جزئيا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه اوكليا لايمنع تصوره
عن ذلك ويعين ذلك اللفظ المخيل والالفاظ المخيلة بعين ذلك المعنى المتصور
فان كان جزئيا فلفظ وان كليا فالتعيين لنفسه لا لماصدق عليه من الافراد كرجل
وضرب فانهما معينان بخصوصهما المعنى كلى اسمى او مصدرى وقد يعين اللفظ
المخيل بخصوصه لكل واحد مما صدق عليه ذلك المعنى الكلى لا لنفسه بل يكون
هو آلة الملاحظة كما فى وضع نحو المضمرات فالمعنى المتصور فى الاول نفس الموضوع
له وفى هذا الاخير آلة الملاحظة فان انا مثلا موضوع بخصوصه لكل مايصدق
عليه مفهوم المتكلم وحده لا لذات هذا المفهوم الكلى كما سيتضح لك (واقسامه)
اى الوضع الشخصى (من حيث خصوص) المعنى (الموضوع له وعمومه) اى
باعتبار كون الموضوع له خاصاً او عاما والحيثية للتقييد (ومن حيث خصوص آلة
ملاحظته) اى الموضوع له يعنى آلة هى ملاحظة المعنى وتصوره حين
الوضع (وعمومه) اى الآلة فالظ عمومها (على ما) اى بناء على احتمال
او انقسام (يقتضيه التقسيم العقلى) من نسبة المظروف الى ظرفه ٢٣ اى التقسيم
الحاصل فى العقل اعم من ان يكون مع النظر الى الخارج والاستقراء او مع قطع النظر
عنهما فقوله (ابتداء) ظرف ليقتضى بمعنى اول الوهلة اى بلا نظر الى الاقسام
الموجودة فى الخارج فيكون تأسيسا لا تأكيداً كما يتراآى فى بادى النظر ولك ان
تجعله قيداً للتقسيم اى تقسيما اوليا لا ثانويا لانه ينقسم ثانيا الى تسعة اقسام الى
علم شخص وضمير وحرف واسم اشارة وموصول واسم جنس ومصدر ومشتق
وفعل كما ذكره العضد فى الرسالة (اربعة) لان المعنى اما مشخص اولا وعلى
كل من التقديرين فالوضع اما خاص اولا فالاثنين فى الاثنين اربعة والتقسيم
العقلى مالايجوز العقل فيه قسما آخر فما قيل ان ههنا احتمالين آخرين عقليين
احدهما ان يوضع اللفظ لمعان كلية متعددة باعتبار امر عام منها وثانيهما ان
يوضع لجزئيات باعتبار جزئى آخر فساقط لانهما غير خارجان عن الاقسام
الاربعة الحاصلة بالتقسيم العقلى بالمعنى المذكور مع ان تقريرنا المذكور فى
وجه الحصر مصرح فيه الترديد بين النفى والاثبات فتبصر (الاول) من
الاقسام الاربعة (وضع خاص) خصوص الوضع وعمومه عبارة عن خصوص
آلة الوضع وعمومها سواء كانت نفس الموضوع له كما فى هذا القسم الثانى

٢٣ وقيل اى الحاصل بواسطة العقل فنسبته للعقل من حيث انه آلة فيه وليس العقل هو المقسم له بل النفس بواسطة العقل منه

فالموضوع له وآلة الملاحظة متحدان فيهما ومختلفان فيه وتحقيق المقام ان ليس المراد من الوضع الخاص والعام ماسبق الى بعض الاوهام من كون نفس الوضع كليا عاما او مشخصا خاصا لان الوضع فى اى قسم كان عبارة عن التعين الجزئى وهو لايكون الامشخصا بل المراد ان يكون المعنى الذى تصوره الواضع عند الوضع اعنى آلة الملاحظة مفهوما كليا او مشخصا او ما هو بمنزلته بان يكون كليا منحصرا فى فرده فتوصيف الوضع بالعموم والخصوص توصيف للشئ بصفة آلته ففيه مجاز عقلى (لموضوع له) متعلق بالوضع او صفة له اى لمعنى (خاص) وتوصيف الموضوع له بالخصوص وكذا بالعموم فى القسم الآتى توصيف له بصفة نفسه لان عمومه عبارة عن كونه معنى كليا شاملاً لامور كثيرة وخصوصه عن كونه مندرجا تحت المفهوم الاعم فحيث كان كل من آلة الملاحظة والموضوع له مشخصا مندرجا تحت كلى كما فى هذا القسم سمى وضعا خاصا لموضوع له خاص وحيث كان كل منهما مفهوما كليا شاملاً للكثير كما فى القسم الثالث يسمى وضعا عاما لموضوع له عام وحيث كانت آلة الملاحظة كليا شاملا للكثير والموضوع له جزئيا مندرجا تحته كما فى القسم الثانى سمى وضعا عاما الموضوع له خاص ولايخفى عليك ان كون الوضع عاما بهذا ٢٤ المعنى لاينا فى كونه قسما من الوضع الشخصى (وذلك) اى كون الوضع والموضوع له خاصين ثابت (ب) طريق (ان يعقل الواضع) اى يتصور ويعقل من باب ضرب او من عقل بالتشديد بمعنى تعقل مثل قدم بمعنى تقدم كما تقدم (معنى معينا) اى جزئيا مشخصا سواء كان تشخصه عين ذاته كما فى ذاته تعالى اوزائداً على ذاته كما فى زيد وسائر الممكنات (بتعين خارجى) حقيقى اواعتبارى والنسبة من نسبة الشئ الى ظرفه والجار متعلق بمعينا وهذا القيد احتراز عن علم الجنس فان تعينه ذهنى لابحسب الخارج كما سيأتى والباء فى قوله (بخصوصه) اى بعينه وشخصه متعلق بيعقل او الظرف مستقر صفة او حال عما قبله وهذا كما اذاتعقل الواضع معنى لفظ زيد بخصوصه وشخصه ووضع له هذا اللفظ (او) بان يعقله (بمفهوم كلى) شامل للموضوع له وغيره بحسب الذهن الا انه (منحصر فيه) اى فى ذلك الفرد المعين من افراد المفهوم الكلى (فى الخارج) متعلق ٢٥ بمنحصر وهذا كأن يتعقل الاب ابنه الغائب عنه بانه ابن كذا فى بلدة كذا من امرأة كذا ويضع له اسما كاحمد ومحمد

٢٤ اى بمعنى عموم آلة الوضع منه

٢٥ اى بعد تعلق الجار الاول به فالتركيب من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه منه

فان هذا المفهوم وان كان كليا محتملا للكثرة بحسب العقل لكنه منحصر فى الخارج فى شخص واحد فمثل هذا الوضع من القسم الاول كما صرحوا به ومنه ايضا وضع لفظة الله لذات الواجب بملاحظة انه المعبود بالحق كذا قيل وهذا مبنى على كون الواضع غيره تعالى (ثم) اى بعد هذا التعقل ان (يعين) الواضع مضارع معلوم من التفعيل منصوب معطوف على ان يعقل (لفظا مخصوصا) اى معينا ملحوظا بمادته وجوهر حروفه (بازاء ذلك المعنى) المعين الجزئى المتعقل بخصوصه او بامر عام منحصر فيه بحسب الخارج بان يقول هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى وذلك (كوضع الاعلام الشخصية) مثل زيد وعمرو بازاء الذوات المعينة بالتعين الخارجى الحقيقى وامامثال الخارجى الاعتبارى فاسماء العدد كما سننبه عليه وعلم الشخص ما وضع لشخص بعينه اعم من ان يكون اسما او لقبا او كنية والنسبة فى الشخصية من نسبة المفيد الى المفاد فالاضافة فى قولهم علم الشخص من اضافة الدال (او) بان يعقل معنى معينا (بتعين ذهنى) اى موجود فى ذهن الواضع ٢٦ والجار فى (بنفسه) اى بعينه وحقيقته المعلومة متعلق بان يعقل بواسطة العطف (ثم يعين) بالنصب اى يضع (من حيث) هذا (التعين) الذهنى الذى به يحصل التميز عن الغير (لفظا مخصوصا) اى ملحوظا بخصوصه (بازاء ذلك المعنى) المتعين فى الذهن المتعقل بذاته وحقيقته (كوضع الاعلام الجنسية) بازاء الاجناس والحقايق المعينة بالتعين الذهنى فان لفظ اسامة مثلا اذا اريد وضعه يلاحظ الجنس المعين والماهية المعلومة من الحيوان المفترس الذى هو حقيقة الاسد بعينه بحسب الذهن من كونه متميزا عن غيره بجنسه وحقيقته ومعلوما ٢٧ عند عقل السامع بعينه ثم يوضع لفظها الملحوظ بخصوصه بازاء هذا المعنى فعلم الجنس داخل فى هذا القسم من الوضع كما اختاره المص لكن فى بعض الحواش ان الاعلام الجنسية وان كانت كلية داخلة تحت هذا الوضع لخصوص اوضاعها على ما قالوا الا انه لا يكون مدلولها جزئيا حقيقيا كالاعلام الشخصية ولذا لم يذكرها بعضهم فى التمثيل وفى شرح العنقود ان اعلام الاجناس كاسامة للحيوان المفترس وضعها من قبيل القسم ٢٨ الثالث انتهى ثم ان فى علم الجنس مذهبين الاول انه موضوع للماهية المعينة فى الذهن من حيث تعينها وهذا مذهب سيبويه وصريح كلام المص وثانيهما انه موضوع

٢٦ وهذا مبنى على ان واضع الالفاظ غيره تعالى كما لا يخفى منه

٢٧ بكونه متلبدا عظيم الرأس طويل الذنب الى غير ذلك منه

٢٨ اعنى الوضع العام للموضوع له الخاص الذى هو القسم الثانى فى هذه الرسالة منه

٢٩ العدد اسم والعد بالادغام مصدر بمعنى الاحصاء وترك الادغام (٣٢) فى الاسم دفعاً للالتباس وهذا من جهت ترك الادغام منه

للماهية من حيث هى هى كالجنس لكن حكموا بالعلمية تقديرا لضرورة بعض الاحكام اللفظية مثل العدل التقديرى والى هذا ذهب كثير من النحاة وسيجئ الفرق بينه وبين اسم الجنس (و) كوضع (اسماء العدد) ٢٩ بازاء الكميات المعينة بتعين خارجى ٣٠ اعتبارى فهو عطف على قوله الاعلام الشخصية لا على الاعلام الجنسية كما لا يخفى على اهل الدراية واسم العدد ما وضع لكمية ٣١ آحاد الاشياء منفردة كانت ٣٢ او مجتمعة مثلا الواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء المأخوذة منفردة والاثنان موضوع لكمية آحادها المأخوذة مجتمعة متكررة مرة والثلثة موضوع لكمية الآحاد المأخوذة مجتمعة متكررة مرتين وهكذا فاسماء الاعداد موضوعة بازاء تلك الكميات على طريق انقسام الآحاد فالموضوع له شئ معين مشخص (فائدة) اعلم ان الاعداد موضوعة للوحدات ثم تستعمل مجازاً فيما له الوحدات من المعدود كما فى قولهم مررت بنسوة اربع فان الاربع عرض له الوصفية بعد ان كان اسما لعدد معين وان الاعداد ملتئمة من الآحاد اى حاصلة من تكرار الآحاد لا من تكرار مراتب الاعداد كما يفهم من التعريف السابق لاسم العدد فالعشرة مثلا مركبة من اجزاء عشرة بعنى ان اجزائها وحدات عشرة لا خمستان ولا ثلثة وسبعة الى غير ذلك فمنه ظهر ان ثلثين فما فوقها من العقود ليست جموعاً فى الاصل من عصام (و) القسم (الثانى) من الاربعة (وضع عام) عموم الوضع وكليته بمعنى ان المعتبر فيه امر عام كلى على ماسبق فلا يرد ان الوضع من الافعال الخاصة للنفس فكيف يتصور فيه العموم وسبق ايضا ان عموم الوضع لا ينافى شخصية الموضوع وتحقيقه انهم جعلوا بعض الوضع الشخصى وضعا عاما سواء كان الموضوع له ايضا عاما او خاصا مع ان عموم الوضع يقتضى الكلية وشخصيته الجزئية فتوهم بينهما تناف لكن لا تنافى فى ذلك حقيقةً بناء على ان ليس المراد بعمومه كونه عاما باعتبار ذاته ولا بشخصيته كونه مشخصا كذلك وكذا ليس المراد بعمومه عموم الموضوع به وبشخصيته تشخصه ولا بعموم الوضع عموم آلته وبشخصيته تشخصها فلا يلزم كون الشئ الواحد كليا وجزئياً من جهة واحدة بل المراد بعمومه عموم آلة الوضع وبشخصيته كون الموضوع به لفظا مشخصاً مخصوصاً فالعموم بالنسبة الى شئ والتشخص الى آخر فلا غبار فيه ولا كدر (الموضوع له خاص) مندرج تحت الامر العام الكلى الذى هو آلة الملاحظة كما يفصح عنه

٣٠ واعلم انما اخترنا شرحه من عبارة المتن هى التى وجدت فى النسخ المطبوعة المنتشرة وقد كانت النسخة المكتوبة بخط المص رحمه الله هكذا وذلك بان يعقل الواضع معنى معينا بتعين خارجى سواء كان حقيقيا او اعتباريا بخصوصه او بمفهوم كلى منحصر فيه فى الخارج ثم يعين لفظا مخصوصا بازاء ذلك المعنى كوضع الاعلام الشخصية واسماء العدد آه ووجه اختلاف النسخ والتردد من المص فى هذا المقام انما نشأ من كلام طاشكبرى زاده فى رسالة الخاص والعام حيث قال فيها ان التعين اما خارجى حقيقى كما فى زيد وعمرو او خارجى اعتبارى كالاعداد فان المائة مثلا لها تعين خارجى حاصل من اعتبار الاجتماع الخاص بين الآحاد المعتبرة فيها ويعبر عنه بالكثرة المحصورة ومن كلام بعض الفضلاء حيث قال لا وجود للامور الاعتبارية فى الخارج فعلى هذا يكون قوله واسماء العدد عطفا على الاعلام الجنسية لكن المختار والراجح عند المص هو الاول اعنى كون التعين فيها خارجيا اعتباريا لتعلقه بالمعدود الخارجى فتدبر والله اعلم بحقيقة المرام. منه (قوله)

٣١ بتشديد الميم والياء اى المنسوبة الى لفظ كم وانما شدد كم لان الاسم الثلاثى المراد به لفظه اذا كان آخره الفا يمد فى النسبة وان كان غيره يشدد منه ٣٢ اى تلك الاشياء منه

قوله (وذلك) القسم من الوضع الشخصي يتحقق (بان يعقل الواضع) اى يلاحظ ويتصور (الجزئيات المتعددة) الاولى التنكير اى جزئيات اضافية غير متناهية فهى اعم من ان تكون جزئيات حقيقية كمعنى لفظ انا وانت اوكليات كمعانى المشتقات فافهم (بمفهوم كلى شامل لها) اى لتلك الجزئيات مشترك بين جميع المشخصات صادق على كل واحد من المسميات والباء صلة يعقل اى بان يتعقله بهذا الوجه (تعقلا اجماليا) لا تفصيليا مفعول مطلق مثل انبته الله نباتا وانما قيد بالاجمالى اشارة الى دفع اعتراض المتقدمين على بعض المحققين بلزوم تعقل امور غير متناهية كما سيأتى فى تحقيقه ثم ان ذلك المفهوم الكلى قد يكون من ذاتيات تلك الجزئيات كما فى معانى ٣٤ الحروف كمن الابتدائية فان معناها الابتداء الخاص والامر العام اعنى الابتداء المطلق داخل فى الابتداء الخاص آلة الملاحظة وقد يكون من عوارضها الخارجة عن ذاتياتها كما فى اسماء الاشارة فان الامر العام فى لفظ هذا الموضوع لزيد مثلا هو المفرد المذكر المشار اليه باشارة حسية وهذا المفهوم ليس بداخل فى ماهية زيد وهى الحيوان الناطق مع التشخص ومما يليق ان يعلم ان الموضوع لكل من الجزئيات فى هذا القسم قد يكون متحداً مع الموضوع للآخر كما فى المضمرات وامثالها فان لفظ انا موضوع لكل من جزئيات المتكلم وحده ولفظ هذا لكل من جزئيات المفرد المذكر المشار اليه وقد يكون مغايراً له بان يوضع لهذا الجزئى لفظ ولذاك الجزئى لفظاً آخر ولذلك الجزئى لفظ ثالث وهكذا كما فى الموضوعات بالوضع النوعى وان الفرق بين هذا القسم والقسم الاول ان المتعقل للواضع المجعول آلة للاحظة الموضوع له عام بحسب الصدق فى هذا القسم دون الاول وان الموضوع له متعدد فى هذا دونه بل هذا القسم مما يجب ان يكون معناه متعدداً فليفهم (ثم يعين) بالنصب عطف على ان يعقل اى ثم يضع (بهذه الملاحظة الاجمالية) التى هى آلة الوضع ووسيلة فى حصوله (لفظا مخصوصا) اى ملحوظا بخصوصه (بازاء كل واحد) متعلق بيعين (من تلك الجزئيات) الغير المتناهية المندرجة تحت ذلك المفهوم الكلى اى لا بازاء نفس المفهوم الكلى كما هو مذهب المتقدمين (بخصوصه) ظرف مستقر حال من واحد او صفة له (دفعة) قيد ليعين اى تعيينا دفعيا او فى دفعة واحدة وهذا القيد ايضاً اشارة الى دفع اعتراض اورد من طرف القدماء على المتأخرين من انه لو كان اللفظ موضوعا لكل

٣٤ فان قيل ان الذاتى كلى قطعا لانه قسم من الكلى وهو يستلزم الاستقلال مع انه لا استقلال فى الحرف اصلا فيقال ان معنى الحرف مع قطع النظر عن التعبير بالحرف مستقل وذاتى يصلح ان يكون محكوما عليه وبه كما يقال ابتداء سيرى من البصرة ابتداء وهذا القدر كاف فى ان يقال ان الامر العام ذاتى لمعنى الحروف منه

واحد من هذه المشخصات لزم ان يوضع له باوضاع متعددة فح يصير اللفظ مشتركا وحاصل الدفع منع الاشتراك مستنداً بجواز ان يوضع له بوضع واحد دفعي وسيأتي التفصيل (كوضع المضمرات) بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي والمضمر ماوضع لمتكلم اومخاطب اوغائب تقدم ذكره لفظاً اومعنى اوحكماً فالواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد مثلا من حيث انه يحكى عن نفسه ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من افراد ذلك المفهوم الكلى بخصوصه بحيث لايفاد ولايفهم الاهو ولاحظ ايضا مفهوم المخاطب من حيث انه ينتهى اليه الخطاب وجعله آلة لملاحظة افراده ثم وضع لفظ انت بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه وكذا لاحظ مفهوم ضمير الغائب بما تقدم ذكره باحد الانحاء الثلثة ثم وضع لفظ هو مثلا بازاء كل واحد من الافراد المشخصة المندرجة تحت ذلك الامر العام الكلى بخصوصه دون القدر المشترك وقال بعض المحققين فى كلية ضمير الغائب وجزئيته مطنظر اى فالحق انه اذا رجع الى الكلى كلى واذا رجع الى الجزئى جزئى فالمراد بالجزئيات فى المتن اعم من الاضافية وعن البعض نعم الحق ان المراد بالجزئيات فى هذا القسم من الوضع الجزئيات الاضافية لكن لالماذكر بل لان من ذلك الموضوع المشتقات وماوضعت هى لها معان كلية وعن الشريف قدس سره ان ضمير الغائب يقتضى ذكراً جزئياً لرجوع اليه وان الكلى من حيث انه مذكور ذكرا جزئياً جزئى فعلى هذا يكون المراد بالجزئيات فى هذا القسم الحقيقية والله اعلم (و) وضع (الموصولات) بازاء المعانى المشخصة باتصاف مضمون الصلة والموصول مالايتم جزءاً الا بصلة وعائد وهى جملة خبرية معلومة للسامع ولامنافاة بين كون الموصول مبهما وكونه من المعارف اذ التعريف بالنظر الى الصلة والابهام بقطع النظر عنها فلفظ الذى مثلا اذا ذكر لايفهم منه ان المراد اى شخص هو فاذا قلت جاء من بغداد مثلا تعين المراد فاذا اراد الواضع ان يضع لفظ الذى لاحظ اولا كل واحد من المعانى الجزئية المشخصة بمفهوم كلى اعنى ماعلم بصلة وعائد ثم وضع لفظه بازاء كل واحد من تلك المعانى المشخصة بخصوصه واعلم ان ثبوت مضمون الجملة الخبرية للموصول لولم يكن معلوما عند السامع لاتصلح ان تكون صلة لعدم افادة الجزئية والتشخص وكذا يلزم فى افادة التعين من انضمام امر خارجى الى تلك

الاشارة العقلية كانحصار مضمون الصلة فيما اشير اليه فلا تغفل (واسماء الاشارات) من اضافة الدال الى المدلول وهو ماضع لمشار اليه باشارة حسية وهى الامتداد المتخيل الواصل بين الشخص ومايصير غاية لذلك الامتداد فاسماء الاشارة موضوعة بازاء معان معينة معلومة مفهومة باعتبار امر عام شامل لها وهو مفهوم المشار اليه وهى آلة الملاحظة حين الوضع مثلا اذا اريد وضع لفظ هذا لوحظ اولا كل واحد من تلك المعانى الجزئية بمفهوم المشار اليه المفرد المذكر ثم وضع لفظه الملحوظ بخصوصه بازاء كل واحد من تلك الجزئيات والافراد على حدة (واسماء الافعال) وهوما كان بمعنى الامر او الماضى او المضارع فهى موضوعة بازاء معان جزئية مشخصة ملحوظة بمفهوم كلى عام لها مثلا لفظ هيهات اذا اريد وضعه لوحظ اولا اجمالا كل واحد من افراد الاستبعاد واليأس فى ضمن مفهوم مطلق الاستبعاد ثم وضع بازاء كل واحد من تلك الافراد المندرجة تحت ذلك المفهوم الكلى الذى هو آلة الملاحظة وقيل لعل دخول اسماء الافعال فى هذا القسم من الوضع بعد كونها منقولة عن معانى نحو المصادر ويؤيده عدم ذكر اكثر ارباب المتون المدونة فى فن الوضع هذه الاسماء فى امثلة هذا القسم فاعلم ان اسماء الافعال موضوعة بازاء الفاظ الافعال على ماقاله ابو البقاء خلافا لما ذكره العصام من انها لم توضع للالفاظ بل هى فى الاصل وضعت اما للاحداث او الظروف او الاصوات اوغيرها ثم نقلت ٣٥ اى فهى اما منقولة عن معنى الجار والمجرور نحو عليك بمعنى الزم واما عن معنى الظرف نحو دونك اى خذه واما عن المصادر تحقيقا نحو رويد بمعنى امهل او تقديراً نحو هيهات فانه لم يستعمل مصدر الكنه على وزن قوقاة مصدر قوقى واما عن المصادر التى كانت فى الاصل اصواتا نحو صه فانه فى الاصل اسم صوت نقل منه وجعل مصدرا بمعنى السكوت ثم نقل منه الى معنى اسكت فلفظ صه موضوع لطلب السكوت المعين المعهود من المخاطب وقد ينون وتنوينه للتنكير (و) كوضع (الحروف) اى حروف المعانى كحروف الجر والعطف فانها موضوعة بازاء معان جزئية مشخصة ملحوظة اجمالا بمفهوم كلى شامل لها وهى آلة ملاحظة الوضع لتلك الجزئيات فالباء موضوعة لكل واحد من الالصاقات الجزئية بملاحظتها بمفهوم مطلق الالصاق ومن موضوعة لكل واحد من الابتداآت

٣٥ اى الى اسماء الافعال منه

المشخصة الملحوظة بمفهوم الابتداء الكلى المطلق المندرجة تلك الجزئيات تحته وهكذا واعلم ان الحرف مايكون مدلوله معنى فى غيره يتعين بانضمام ذلك الغير اليه فلذا كان غير مستقل بالفهم فان معنى من مثلا ليس مطلق الابتداء كما عرفت بل ابتداء خاص جزئى متعلق بشئ معين كالسير والبصرة فلا يفهم معناه الا بتعقل ذلك الشئ المعين وتوضيحه ان معنى الابتداء له جهتان فاذا لاحظه العقل قصداً وبالذات كان معنى اسميا مستقلا بالمفهومية صالحا لان يحكم عليه وبه ويلزم منه ادراك متعلقه تبعا فهو بهذا الاعتبار معنى لفظ الابتداء واذا لاحظه من حيث انه حالة بين السير والبصرة وجعله مرآة لمشاهدة حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية وغير صالح لان يحكم عليه وبه وهو بهذا الاعتبار معنى لفظ من ونظير هذا من المحسوسات المرآة فانها قد تكون ملحوظة بالذات كما اذا اردت اشتراءها فنظرت اليها وقد تكون ملحوظة تبعا وآلة لملاحظة الغير كما اذا نظرت اليها لمشاهدة جمالك (و) كوضع (بعض الظروف) كاين وحيث ونحوهما (مما يتضمن معنى الحرف) استفهاما او شرطا على ماذكره النحاة فهذه الظروف موضوعة للمعانى الجزئية المشخصة بملاحظتها بوجه كلى عام لها مثلا اذا اريد وضع اين لوحظ مفهوم مطلق السؤال عن المكان وهو امر عام مشترك بين السؤالات عن الامكنة المشخصة وتعقل به كل واحد منها اجمالا ثم وضع لفظه الملحوظ بخصوصه بازاء كل واحد من السؤالات المشخصة عن الامكنة وكذا لفظ حيث فانه موضوع للمكان الجزئى المشخص بملاحظته فى ضمن المكان المطلق الكلى وقس على ذلك فاذا ثبت ان الموضوع له فى هذا القسم من الوضع كل واحد من تلك الجزئيات لا نفس المفهوم الكلى (فاطلاقها) اى الالفاظ المذكورة (على) كل واحد من (تلك الجزئيات المخصوصة) المشخصة المندرجة تحت ذلك المفهوم الكلى الملحوظ به (حقيقة) لا مجاز بعلاقة العموم لكونها مستعملة فيما وضعت له (و) اطلاقها (على ذلك المفهوم الكلى) الذى هو آلة ملاحظة الوضع للجزئيات (مجاز) لكونها مستعملة فى غير ما وضعت له (فلهذا الوجه) اى فلكون هذه المذكورات موضوعة بازاء كل واحد من الجزئيات الملحوظة اجمالا بمفهوم كلى دفعة بخصوصه (امكن) اى تيسر (تعدد معانى لفظ واحد) وكذا امكن انعدام بعض افراد تلك المعانى عند الوضع بل هذا القسم مما

يجب ان يتعدد معناه فاعرفه (من غير اشتراك) وتعدد اوضاع صراحة فالموضوع بهذا القسم شبيه بالمشترك من جهة تعدد المعنى لكنه ليس مشتركا فى الحقيقة لكونه موضوعا بازاء كل واحد جزئيات المفهوم الكلى دفعة وايضاح المقام على ماافاده بعض الاعلام ان هذه الالفاظ موضوعة لواحد واحد من افراد المفهومات الكلية التى لاحظها الواضع حين الوضع وبها صارت افرادها الملحوظة له اجمالا من حيث ان الافراد متصفة بتلك المفهومات كمفهوم المفرد المذكر المشار اليه لهذا والابتداء والانتهاء المطلقين لمن والى فان الواضع لاحظ بكل من هذه المفهومات الكلية افراده الغير المتناهية اجمالا كزيد وبكر وبشر الى غير ذلك من حيث انها مشار اليها وكهذا الابتداء وذاك الابتداء وهذا الانتهاء وذاك الانتهاء فوضع لفظ هذا لكل واحد من الابتداآت الجزئية من حيث انها ابتداآت وكذا لفظ الى لكل من الانتهاآت الجزئية فهذه المفهومات الكلية آلات لملاحظة المعانى التى وضعت لها تلك الالفاظ وهى الافراد لانفس الموضوع لها فعلى هذا الوجه هذه الالفاظ شبيهة بالمشترك اللفظى من جهة تعدد الموضوع له فى كل منهما وبالاعلام المشتركة كزيد وعمرو من جهة ان كلا منهما موضوعة لمعان مشخصة فلا فرق بينهما الا بان المشترك موضوع لمعان متعددة باوضاع متعددة صراحة كلفظ العين الموضوع للذهب مرة وللباصرة مرة اخرى وللماء مرة ثالثة الى غير ذلك وهذه الالفاظ موضوعة لمعان متعددة بوضع واحد اجمالى نحو كل مفرد مذكر مشار اليه فلفظ هذا موضوع بازاءه ومما يجب ان يعلم ان هذه الالفاظ لكونها موضوعة لمعان متعددة كالمشترك لابد لها عند الاستعمال من قرينة معينة للمراد مثل المشترك فهى فى المضمرات المخاطبية بالكسر فى ضمير المتكلم والمخاطبية بالفتح فى ضمير المخاطب وسبق الذكر على الانحاء المعروفة فى ضمير الغائب وفى المعرفات بلام العهد سبق المعهودية وفى اسماء الاشارات اما الاشارة الحسية او الوصف وفى الحروف معانى مدخولاتها فى الاكثر اوشىء آخر من مضمون الكلام وفى الافعال ذكر الفاعل المعين وفى الموصولات ذكر الصلة هذا (وهذا) اى كون الالفاظ المذكورة موضوعة لجزئيات المفهوم الكلى لالنفس ذلك المفهوم بطريق وضع عام لموضوع له خاص انما هو (عند) المحققين من (المتأخرين) كالقاضى عضد الملة والدين (واختاره السيد) الشريف على الجرجانى

(قدس سره) ومن بعده من العلماء (واما عند المتقدمين) وهم اكثر المحققين منهم الكاتبى واكثر النحويين كنجم الائمة الرضى (فالمذكورات) من المضمرات والظروف واسماء الاشارات وبعض الظروف ونحوها (موضوعة لنفس ذلك المفهوم الكلى) الذى جعله المتأخرون مرآة لملاحظة الافراد المندرجة تحته لا لتلك الجزئيات فيكون وضعها عندهم (على طريق وضع عام لموضوع له عام) لا على نمط آخر فالوضع عندهم قسمان لا ثلثة واستدلوا على هذا بان لفظ انا اوهذا مثلا لايستعمل الا فى اشخاص معينة لعدم صحة ان يطلق انا اوهذا ويراد به متكلم بعينه او مشار اليه مفرد مذكر غير معين وليس اللفظ موضوعا لواحد منها والا لكان مجازاً فى غيره ولا لكل واحد منها والا لكان مشتركا موضوعا باوضاع عديدة فوجب ان يكون موضوعا لمفهوم كلى شامل لكل واحد من تلك الإفراد ولما ورد عليهم ان الالفاظ المذكوره لو وضعت للكليات لجاز ان تستعمل فيها ولو فى بعض الاوقات كسائر ما وضع للكليات التى لها افراد غير محصورة كالاسد والانسان والضرب وليس كذلك بل هى مستعملة فى الجزئيات دائما اشار الى دفعه بقوله (بشرط ان تستعمل) حال من المستكن فى موضوعة اى حال كونها ملابسة بشرط استعمالها والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او مناسبه كما يأتى فى الفائدة السابعة وكلما تحقق الاستعمال تحقق الوضع بلا عكس كلى كما اذا تحقق الوضع قبل الاستعمال (فى كل) واحد (من جزئياته) اى المفهوم الكلى يعنى ان الغرض من وضعها للمفهوم الكلى استعمالها فى افراده فلذا استعملت فى الجزئيات فى دائم الاوقات فهذا مثلا عندهم موضوع لمفهوم المفرد المذكر المشار اليه لكن بشرط ان يستعمل البتة فى واحد مما يصدق عليه ذلك المفهوم الكلى من هذا المشار اليه اوذاك اوذلك وعلى هذا فقس (واختاره) اى مذهب المتقدمين العلامة الثانى سعد الدين مسعود بن عمر (التفتازانى) حيث قال فى بحث الالفاظ من شرح الرسالة الشمسية واما المضمرات واسماء الاشارات مثلا فليست مفهوماتها التى وضعت هى لها مشخصة لان لفظ انا مثلا موضوع للمتكلم من حيث انه متكلم ولفظ هذا موضوع لمشار اليه مفرد مذكر وهو معنى كلى والتشخص انما يكون بحسب الخارج لا بالنظر الى مفهوم اللفظ انتهى وقد حكى انه سأل السيد قدس سره عن مولانا سعد الدين كيف تقول وضع

الضمير بازاء مفهوم كلى فانه لووضع بازاءه لاستعمل فيه فى وقت وليس
كذلك بل يستعمل فى افراده فاجاب عنه بقوله وهذه الامثال مجازات متروكة
الحقايق استعملت فى غير ما وضعت له ثم سئل التفتازانى عن السيد قدس سره
فقال وانت كيف تقول قد وضع بازاء كل فرد بخصوصه وذا غير ممكن
لانه لابد للواضع من ملاحظة افراد الموضوع له كلها وملاحظة الافراد
ممتنعة مع استعمال هذه الامثال بعد الوضع فاجاب قدس سره بان الملاحظة
قسمان اجمالى وتفصيلى واجمال الملاحظة كاف فى الوضع مع انه اذا اطلق
لفظ هو مثلا يتبادر منه الفرد المخصوص لا المفهوم الكلى والتبادر من امارة
الحقيقة كما مر ثم اشار الى تحرير مذهب الطرفين والمحاكمة بين الفريقين فقال
(فالحقيق) والاولى بالواو على ان يكون استينافا اى الجدير واللائق للتلقى
(بالقبول) لدى الفحول انما هو (رأى المتأخرين) اى مذهبهم فاعلم اولا
ان منشأ النزاع بين اصحاب هذين الرأيين ان وضع اللفظ للمعنى يتوقف على معرفة
المعنى قبل الوضع وهذا بالاتفاق فمعرفة الجزئيات بالمفهوم الكلى هل هى
كافية فى وضع هذه الالفاظ للافراد والجزئيات ام لا فذهب المتأخرون الى
كفايتها والقدماء الى عدم كفايتها وسبب ذهابهم الى هذا هو ان العلم بالشئ بالوجه
هل هو علم بذلك الوجه ام بذلك الشئ فذهب المتقدمون الى الاول مط ٣٦ بناء على
ان العلم والمعلوم متحدان والفرق اعتبارى فاعرفه وذهب المتأخرون الى الثانى
اذا كان الوجه مرآة لذلك الشئ وانما يكون الوجه مرآة اذا لوحظ لبندرج
تحته شئ كما هنا بخلاف ما اذا لوحظ لذاته لا لغرض اندراج شئ تحته حيث
لايكون الوجه ح مرآة لذلك الشئ فلا يكون العلم به علما بذلك الشئ
والحاصل ان المفهوم الكلى ملحوظ حال كونه مرآة وآلة لمعرفة الموضوع له
من الافراد فكان العلم بالمفهوم علما بالافراد اذا عرفت هذا فاعلم ان مذهب
القدماء لايخ عن تكلف ما لانه يفضى الى ان يكون هذه الالفاظ الشايعة
الاستعمال جداً مجازات دائما فلذا قال (لما انه يلزم) كلمة ما زائدة والضمير
للشان (على رأى المتقدمين) ومذهبهم (ان يكون ما هو من هذا القبيل)
اى الالفاظ التى هى من قبيل وضع عام لموضوع له خاص ولفظ القبيل يجئ
لمعنيين احدهما الامثال والمناسبات ثانيهما الافراد والجزئيات وهذا هو المراد
هنا (مجازات) لكونها مستعملة دائما فى الجزئيات التى ليست بموضوع لها

٣٦ اى سواء كان الوجه مرآة للشئ اولا .

فيكون مما (لاحقايق لها) لعدم جواز استعمال شئ منها بطريق الحقيقة في المفهوم الكلى مع ان الاستعمال جزء من ماهية الحقيقة فحيث لا استعمال لاحقيقة وللتنبيه على هذه الدقيقة عدل المص عن التعبير بمتروكة الحقايق الى ماترى ففيه تعريض للقوم فتنبه عن النوم فلله دره (اذلم يستعمل) اى ماهو من هذا القبيل (فيما وضع له) اى فى معنى وضع ماهو من هذا القبيل له اى واللفظ بعد الوضع قبل الاستعمال ليس بحقيقة ولا مجاز لان شرطهما الاستعمال وبانتفاء الشرط ينتفى المشروط كما لايخفى وقد اشرنا اليه آنفا (من ذلك المفهوم الكلى) بيان للموصول اذلايقال هذا مثلا والمراد واحد مما يشار اليه بل لابد فى اطلاقه من القصد الى خصوصية معينة (واللازم على مذهبهم وهو كون ماهو من هذا القبيل مجازات متروكة الحقايق باطل) مستبعد جدا (والا) اى وان لم يكن اللازم بط بل كان الامر كما ذهبوا (لما صح) اى لم يجز اولم يثبت فافهم (اختلاف ائمة اللغة فى عدم استلزام المجاز الحقيقة) مع انهم اختلفوا فيه وان كان الاصح عدم الاستلزام اى ولم يحتج ايضا من نفى الاستلزام منهم الى ان يتمسك فى ذلك بامثلة نادرة جدا كالرحمن مع كثرة الحروف والضمائر ونحو ذلك واجيب بان هذه الالفاظ مستعملة فى تلك المفهومات الكلية من حيث تحققها فى ضمن جزئياتها بعمومها فيكون هذا الاستعمال فى الحقيقة من استعمال العام بعمومه فى الخاص وهو حقيقة الاترى انهم قالوا ان اطلاق الدابة على الفرس من حيث انه من افراد مايدب فى الارض حقيقة لكن يرد عليهم انه اذا كان الغرض من وضعها لتلك المفهومات استعمالها فى افرادها لافيها انفسها فاى حاجة الى الوضع للكليات بل الاولى ح ان توضع اولا للافراد واما انها ليست بملحوظة تفصيلا حين الوضع فغير قادح فى ان توضع لها بل يكفى فى ذلك ملاحظتها اجمالا كما سبق غير مرة واجيب بان الملاحظة الاجمالية وان كانت كافية فى الوضع لكن الوضع للجزئيات بالملاحظة الاجمالية ليس بمتحقق ويرد عليهم ايضا ان الحروف لو كانت موضوعة لتلك المعانى الكلية للزم ان تكون اسماء بالنظر الى الوضع حروفا بالنظر الى الاستعمال وهو مستبعد وموجب لاختلال تعريف الحرف واجيب بما خلاصته انه انما يلزم ذلك لولم يكن دلالة الحروف على معانيها مشروطة فى وضعها بذكر المتعلق مع انها مشروطة

به بخلاف وضع الاسماء ويرد عليهم ايضا انه يلزم على مذهبهم تأويل تعريف المعرفة بما وضع لشئ بعينه وصرفه الى ماوضع لمعنى ليستعمل فى شئ بعينه وهذا التأويل قبيح مستبعد خلاف الظ وان اجاب عنه الرضى فى شرح الكافية فليراجع ثم ان القدماء قالوا فى تقرير مذهبهم انه لو وضع ماهو من هذا القبيل لكل واحد من المشخصات وضعا واحدا لجاز ملاحظة امور غير متناهية مع ان بعضها لم يوجد حين الوضع واللازم بطلانها خارجة عن طوق البشر على ان الوضع لامر كان تحت العدم لم يصح وقدمر الجواب فتذكر وقالوا ايضا انه لو وضع لكل واحد لزم ارتكاب خلاف الاصل اذ الاصل كون اللفظ على قدر المعنى ومن ثمه قيل الاشتراك اللفظى والترادف خلاف الاصل وكون الوضع غير متعدد لا يجدى نفعا فلا تعقل وقال بعض الفضلاء لا خفأ فى متانة دعوى الفريق الثانى حيث تلايم القول بان الواضع هو الله تع دون الاول وفيها ايضا تقليل اقسام الوضع وحصرها فى اثنين لكن يشكل امر الاستعارة التبعية فى الحروف بل يختل تعريف الحرف على ماتقدم والله اعلم (و) القسم (الثالث) منها (وضع عام لموضوع له عام) وصف الوضع بالعموم باعتبار سببه اعنى آلة الملاحظة ووصف الموضوع له به باعتبار نفسه كما مر وذلك الوضع فى هذا القسم حاصل (بان يعقل الواضع) اى يتعقل حين الوضع (معنى كليا) اى مفهوما عاما شاملا للكثير قابلاً للشركة عند العقل امام ملابساً (بنفسه) اى بعين ذلك المعنى الكلى وذاته كمفهوم الانسان الملحوظ بعينه المتعقل بذاته الموضوع لفظه بازائه (او) ملابسا (بما يساويه) اى بمفهوم يساوى ذلك المعنى الكلى الذى هو الموضوع له كوضع لفظ الانسان لمفهوم الحيوان الناطق الملحوظ بمفهوم الضاحك المساوى له او ملحوظا بما هو اعم منه بشرط ان لا يشاركه غيره فى الملاحظة بذلك الاعم كأن يلاحظ مفهوم الانسان بالماشى ويوضع لفظه بازاءه بشرط ان لا يشارك مفهوم الحيوان الناطق فى وضع لفظ الانسان المتعقل بالماشى له غير مفهوم الانسان ولكون هذا الاخير نادراً وغريباً جدا تركه المص (ثم) بعد التعقل المذكور (يعين) بالنصب اى يضع (لفظا مخصوصا) ملحوظا بخصوصه (بازاء ذلك) المعنى (الكلى) نفسه وذلك (كوضع اسماء الاجناس) اى كوضع كل من الاسماء بازاء كل من الاجناس والحقايق اى المفهومات الكلية المتصورة فى الذهن باعتبار صدقها على كثيرين

لابقيد الحضور كأن يوضع لفظ الرجل لمفهوم المذكر البالغ من الانسان والضرب لمفهوم الحدث المعين اعنى الايلام والاسد لمفهوم الحيوان المفترس الملحوظ كل منها باحد الوجهين بنفسه او بمساويه فمثل هذا الموضوع ان استعمل فى المفهوم الكلى يكون حقيقة وان استعمل فى فرد من افراده فان كان باعتبار خصوص ذلك الفرد كان مجازاً وان باعتبار انه فرد من افراد ذلك المفهوم كان حقيقة اذ اللفظ ح مستعمل حقيقةً فى المفهوم الكلى والفردية مستفاد من الخارج (ثم ان اسم الجنس عند النحاة على ماذهب اليه المحقق العصام مايرادف النكرة ورده بعضهم بانه عندهم ماوضع لان يقع على شئ وعلى ماأشبه من جنسه كالرجل والضرب (وعند اهل البيان اسم لمفهوم كلى غير مشتمل على تعلق معنى بذات نحو رجل واسد وقيام فيخرج المشتقات (وعند اهل الوضع اسم كلى موضوع لذات كلية كذاقيل والظ ان المراد بالذات الحقيقة والمفهوم كما يقال ذات الانسان اى حقيقته ثم ان فى وضع اسم الجنس مذهبين الاول انه موضوع للماهية من حيث هى هى مع قطع النظر عن تحققها فى ضمن الافراد واليه ذهب الشريف الجرجانى (والثانى انه موضوع للماهية مع قيد الوحدة لابعينها اعنى الفرد المنتشر واختاره التفتازانى وقدمر ان علم الجنس فيه ايضا مذهبان مذهب الجمهور انه موضوع للماهية المعينة فى الذهن ومذهب الرضى انه موضوع للماهية من حيث هى فيكون علميته تقديرية للضرورة فالفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ان دلالة الاول بجوهره على الحقيقة فقط اى بدون التعين ودلالة الثانى كذلك على الماهية والتعين معا وهذا مبنى على مذهب الشريف فى اسم الجنس (واما الفرق بينهما على مذهب التفتازانى فيه فظاهر كالفرق بين علم الشخص والجنس (و) كوضع (المصادر) الظ انه من عطف الخاص على العام لشمول اسم الجنس بالمعنى المذكور للمصدر وقد يقال المراد من المصدر مايقابل الذات اعنى الامر القائم بالغير المعبر عنه بالفارسية بما آخره نون قبله دال او تاء مثل كردن ورفتن فاعرفه (و) وضع (مواد الافعال) فلها وضع مستقل غير وضع المصادر كما يدل عليه العطف المشعر بالمغايرة بين المعطوفين خلافا لما ذهب اليه العصام من ان وضع مواد الافعال عين وضع المصادر فتدبر (و) مواد (المشتقات) اى من الاسماء بقرينة السباق على ان المشتق عند علماء هذا الفن شايع فى غير الافعال كما لايخفى

على المتبع والتقييد بالمواد احتراز عن الهيئات فانها موضوعة بالوضع النوعي ونحن الآن في الموضوعات الشخصية والمادة مايكون الشيء به بالقوة ويقال لها باليونانية هيولى ومادة الكلمة جوهر حروفها مع قطع النظر عن هيئتها وههنا عبارة عن مبدأ الاشتقاق اعني المصادر فالمراد بوضع المواد وضع المصادر تحقيقا ٣٧ او تقديراً للاحداث المعنية واعلم انه يشترط في وضع المادة للحدث المعين مقارنتها الهيئة من الهيئات المستعملة كما ان وضع الهيئة مشروط بمقارنة مادة من المواد فمايقال انه لادخل للمادة في وضع الهيئة و بالعكس فالمراد به عدم كون احدهما جزأ للآخر في وضع كل منهما (فائدة) قال في شرح رسالة الموضوعات للطفي چلبي ان معرفة معنى ضرب بخصوصه يحصل من قواعد العلوم الثلثة بان تقول معنى الضرب هو الحدث المخصوص بحكم اللغة وذلك المعنى معتبر في ضرب بحكم الاشتقاق ثم تقول ضرب من صيغة فعل وهي صغرى سهلة الحصول وصيغة فعل موضوعة بالنوع لاقتران معنى جوهره للزمان الماضي بحكم الصرف فضرب موضوع لاقتران الضرب بالزمان الماضي وقس عليه جميع افراد انواع الصيغ الصرفية انتهى (و) وضع (اسماء المصادر) كالقبلة والعبرة والعطأ بمعنى التقبيل والاعتبار والاعطاء والفرق بين المصدر واسم المصدر ان مدلول المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث بواسطة دلالته على المصدر كذا في حواشي الالفية (والرابع) من الاقسام الاربعة العقلية للوضع الشخصي (وضع خاص لموضوع له عام) عكس القسم الثاني (بان يعقل) اي يلاحظ الواضع (معنى كليا) او مفهومات كلية ملحوظة بامر اخص او مباين (بخصوصية بعض افراده) يعني بفرد خاص من افراد ذلك المعنى الكلي كأن يلاحظ مفهوم الحيوان بالانسان او بامر مباين له كأن يلاحظه بالفرس فيكون ذلك الجزئي الاخص مرآة للكلي الاعم وكذا المباين (وهذا القسم) الرابع من الوضع (مما لا وجود له) اي لا تحقق له في الخارج وانما هو مجرد احتمال عقلي ليس بثابت في نفس الامر (بل) للترقي (حكموا) جمهور اهل الوضع وجزموا (باستحالته) حيث قالوا انه متعذر الثبوت وممتنع الوقوع (لان الخصوصيات) اي الجزئيات المشخصة (لايعقل) اي لا يتصور او لا يعلم (كونها مرآة) اي مرآت (لملاحظة كلياتها) ولو اجمالا لعدم احاطة الاولى بالثانية فاذا لم تدرك

٣٧ قوله تحقيقا او تقديرا الاول مبني على تقدير كون المادة مشروطا مقارنتها للهيئة والثاني على تقدير عدم ذلك منه

الكليات بمشخصاتها لايمكن وضع اللفظ لها بذلك الطريق ضرورة توقف الوضع على تصور كل من طرفيه اما تفصيلا او اجمالا فتعذر هذا القسم من الوضع كذا قاله الشريف وقد افيد ان الدليل لاينطبق على الدعوى لان امتناع ان يلاحظ الكلى بالمشخص لايدل على استحالة هذا القسم اذ يصح ان يكون الاخص الذى لوحظ به الاعم غير مشخص كيف وقد جوز الشريف قدس سره كون الاخص معرفا للاعم فلم لايجوز ان يكون المشخص مرآة لملاحظة الكلى اللهم الا ان يقال ان مبنى المنع ليس على العموم والخصوص بل على ان الجزئى لاستقلاله وتأصله لايرتبط بالغير اى ومرآة ملاحظة الشئ لابد وان ترتبط به وذهب القاسم الليثى الى تحقق هذا القسم من الوضع فى شرح العضدية فليراجع (بخلاف العكس) اى كون الكليات مرايا وآلات لملاحظة الخصوصيات فانه جائز بل موجود فى الخارج وهو القسم الثانى كما مر (و اعترض على حصر الوضع فى الاقسام المذكورة بانه لايتم لعدم دخول وضع المركب من مفردين موضوعين بوضعين مختلفين فى القسم مثل زيد انسان وهذا رجل فى شئ من الاقسام بخلاف المركب من مفردين موضوعين بوضعين فى القسم نحو الانسان حيوان وهذا زيد فان وضع المركب ح داخل فيما دخل فيه وضع كل واحد من مفرديه واجيب بان قيد الوحدة معتبر فى المقسم والمركب المذكور مما اجتمع فيه الاقسام فلا نقض (ونوعى) عطف على قوله شخصى فى صدر المطلب الثانى اى والثانى من قسمى الوضع باعتبار الموضوع وضع نوعى سمى به لما ان الموضوع فيه ليس هو شخص اللفظ بل نوعه والمراد بالنوع اما العربى ٣٨ اعنى الكلى المقيد بكلى آخر نحو كل لفظ يكون بصفة كذا فهو موضوع لكذا فالنسبة من قبيل نسبة الشئ الى آلة ملاحظة الموضوع فيندفع ماقيل ان النوع كلى لا وجود له فى الخارج فكيف يتعلق به الوضع واما الكلى مطلقا ٣٩ ويجاب عما قيل بانه وان لم يوجد فى الخارج من حيث هو هو لكن له وجود فى ضمن افراده فتبصر (وهو) اى الوضع النوعى (تعيين اللفظ) اعم من المادة والهيئة فلا تغفل والمصدر مضاف الى المفعول اى تعيين الواضع اللفظ (الملحوظ) المتصور حين الوضع (بعمومه) ونوعه اى بامر عام شامل له ولغيره وخرج به الوضع الشخصى (لمعنى كلى او جزئى) اى لنوع ذلك المعنى وعموم الوضع ونوعيته لاينافى لجزئية الموضوع له كما مر

٣٨ اى لا المنطقى منه

٣٩ اى الاعم من المنطقى منه

فكل مادل على معنى بمادته فهو بالوضع الشخصى وكل مادل على معنى بهيئته فهو بالوضع النوعى كالجمع والمثنى والمنسوب والافعال واكثر المشتقات وجميع المركبات كماسيرد عليك كلها وقد عرفوا النوعى بتعيين هيئة افرادية او تركيبية لمعنى جزئى اوكلى واعلم ان الموضوع له فى النوعى قديكون طائفة مخصوصة من المعانى مشتملة على آحاد غير محصورة وقديكون معنى واحدا كليا اوجزئيا وفى الشخصى لايكون الا الثانى قيل وان الموضوع له فى النوعى لايكون جزئيا حقيقيا بل معنى كلى دائما وفيه ان وضع الافعال نوعى مع ان معانيها جزئية مشخصة لدخول النسبة الجزئية فيها الا ان يقال كون النسبة جزئية لاينافى كون معانى الافعال كلية لان جزئية الجزء لايستلزم جزئية الكل (ثم لما احتاج هذا البحث الى مزيد ايضاح ليتجلى الحقيقة لدى اهل البصيرة قال (وتوضيح) حقيقة (ذلك) الوضع (بان) يقال انه (يلاحظ الواضع) عند الوضع (هيئات) بالفتحات جمع هيئة بوزن رحمة وهى فى اللغة پيكرو فى العرف الصورة الحاصلة للكلمة من نظم الحروف مع ترتيب حركاتها ٤٠ وسكناتها فهى ليست بمستقلة فى التلفظ بل تابعة بتلفظ مايحل هى فيه من جواهر حروف الكلمات فتكون لفظا حكما وبالجملة ان الهيئة صورة الكلمة والحروف مادتها واختلفوا فى ان الهيئة هل هى جزء الكلمة ام لافذهب بعضهم الى انها جزء منها والآخرون الى انها ليست جزأ منها لاستحالة ان يكون العارض جزأ من المعروض تدبر اى بان يتصور صورا متكثرة (غير معدودة) اى غير محصورة فى عدد (اجمالا) اى ملاحظة اجمالية لاتفصيلية لما عرفت ان ملاحظة الامور الغير المتناهية تفصيلا فى زمان متناه محال (افرادية كانت) تلك الهيئات كما فى الافعال وسائر المشتقات (اوتركيبية) كما فى المركبات كلامية اوغير كلامية انشائية اوخبرية واعلم ان المراد بالهيئة الافرادية مايحصل من مقارنة جوهر حروف الكلمة بعضها البعض وهى المبحوث عنها فى الصرف والنسبة من نسبة الموصوف او العام الى الصفة او الخاص وبالهيئة التركيبية مايحصل من مقارنة الفعل للفاعل او المبتدأ للخبر مثلا وهى المبحوث عنها فى علم النحو ونحوه والنسبة من قبيل نسبة المسبب الى سببه (بامر عام) متعلق بيلاحظ اى بعنوان كلى شامل (لها) اى لتلك الهيئات (وان يلاحظ) الواضع ايضا (معنى) من المعانى (جزئيا) كان (اوكليا) او يلاحظ معانى غير

٤٠ اعلم ان اعتبار الحركات والسكنات فى الصفة لايقتضى اعتبارهما معا حتى يخرج عن تعريف الهيئة نحو ضرب فان الواو لمطلق الجمع لا للمعية سيلكوتى منه

معدودة كذلك اى بمفهوم اجمالى ويعين كلا من الاولى بازاء كل من الثانية دفعة على سبيل انقسام الآحاد الى الآحاد بحكم اجمالى كأن يقول كل ما كان على هيئة فعل مثلا فهو موضوع للدلالة على الزمان الماضى كما سيصرح به فظهر ان الافراد الملحوظة فى جانب الموضوع له بالوضع النوعى كل منها فى نفسه قد يكون واحدا جزئيا وقد يكون واحدا كليا وقد يكون طائفة مشتملة على آحاد غير متناهية (ثم) اى بعد ملاحظة تلك الهيئات على الوجه المذكور (يعين) الواضع (مايصدق عليه) اى من الهيئات الغير المحصورة (ذلك الامر العام) الشامل لها فقوله (من تلك الهيئات) الغير المعدودة بيان للموصول (اولا وبالذات) متعلق بيعين اى تعيينا اوليا مقصودا بالذات والاصالة وذلك لان الموضوعات هى تلك الهيئات وانما الامر العام هو آلة الملاحظة غير ملحوظ قصدا وقوله اولا منصوب على الظرفية بمعنى قبل فهو منصرف لا وصفية له ولذا دخل عليه التنوين مع انه افعل التفضيل فى الاصل والباء فى وبالذات بمعنى فى هو معطوف على اولا اى فى الذات بدون الواسطة ويحتمل ان يكونا حالين من الهيئات والباء للملابسة اى حال كونها ثابتة فى اول الامر وملابسة بالذات (و) يعين (الامر العام) منصوب عطف على ما الموصول (ثانيا وبالعرض) اى وان يعين الواضع ذلك الامر العام الذى هو آلة الملاحظة فى وضع تلك الهيئات تعيينا ثانيا وبالتبع يعنى بواسطة تعيين ماصدق عليه من الهيئات والعرض بفتحتين عبارة عن معنى زائد على الذات واعرابهما كاعرابهما واللام فى (لذلك المعنى الجزئى او الكلى) صلة التعيين ولعل هذا رد من المص على من قال ان الموضوعات بالوضع النوعى وضعت للمفهوم الاجمالى الشامل للافراد الغير المتناهية لا لنفس تلك الافراد على ان يكون المفهوم الكلى آلة الملاحظة لا لنفس الموضوع له هذا وهذا التعيين حاصل (بحكم) صورى (اجمالى) من الواضع وانما قيدنا بالصورى لان الغرض من هذا القول ليس التصديق بثبوت الوضع والتعيين بل انشاؤهما فالغرض من قول الواضع الضرب موضوع لكذا مثلا انشاء الوضع لا الاخبار بثبوته كما ان الغرض من بعت واشتريت انشاء البيع والشراء وكذا الكلام فى سائر الاوضاع وبالجملة ان الوضع النوعى يكون بثبوت قاعدة كلية دالة على ان كل لفظ بكيفية كذا فهو موضوع لمعنى كذا ودال عليه والى هذا اشار بقوله

(بكأن)

(بكأن قال) الواضع قولا نفسيا ٤١ او لفظيا والباء متعلق بالحكم او بدل منه فافهم ثم ان الكاف فى قوله بكأن اسم بمعنى المثل بقرينة دخول الباء عليه كما فى قوله يضحكن عن كالبرد المنهم اى بمثل ان قال حين الوضع هذا القول الاجمالى وفيه ان دخول الجار على الجار خاص بالضرورة فلا يقال مررت بكالاسد قاله الشاطبى فالظاهر اسقاط احد الجارين (كل لفظ) ملابس (بصفة كذا) اى بهيئة وكيفية مخصوصة فلفظ كذا كناية عن هيئة معينة من الهيئات الغير المحصورة (عينته) اى وضعته لمعنى كذا (للدلالة) اى لغرض ان يدل بنفسه من غير قرينة تنضم اليه فعلى هذا خرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالوضع النوعى ايضا (على كذا) اى على معنى فلانى مثل ان يقول كل ما كان على هيئة فاعل فقد عينته لمن قام به مأخذ اشتقاقه وانما كان وضع الهيئات نوعيا لان جواهر الكلمات وان كانت متناهية لكن الهيئات العارضة لها غير متناهية من كل نوع اذ يعرض لحروف مخصوصة هيئات متفاوتة فيتعذر ملاحظتها تفصيلا بل اجمالا وهو كاف فى الغرض فان قلت الهيئة ليست بلفظ لكونها عبارة عن الصورة كما مر قلت انها لفظ حكما لكونها متلفظة بواسطة المادة بل هى لفظ حقيقة لكونها موضوعة بالوضع النوعى فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون الفعل وكذا سائر المشتقات مركبا من لفظين اعنى المادة والهيئة مع انه مفرد قلنا ان المعتبر فى تركيب اللفظ ان يكون اجزاؤه مرتبة فى السمع اى مسموعة على الترتيب واجزاء الفعل ونحوه غير مرتبة فى السمع بل مسموعة معا كما لا يخفى (ومن يحذف) يعنى آنكه مى اندازد اى الذى يسقط كالتفتازانى من عبارة (هذا الحكم) الاجمالى (قيد بنفسه) اى قيدا هو لفظ بنفسه كما يحذفه من تعريف الوضع (يكون عنده) اى يتحقق عند من يحذف هذا القيد (فى المجاز) مط مرسلا او استعارة (وضع نوعى) ملابس (بمعنى الاعم) من اضافة العام الى الخاص (كما سبق) اى المعنى الاعم فى المقدمة وهو تعيين اللفظ بازاء معنى ليدل عليه ولو بمعونة قرينة (وهو) اى الوضع النوعى المتحقق فى المجاز حاصل بطريق (ان يقول الواضع فى نفسه (كل لفظ معين) بالجر اى موضوع (ل) غرض (الدلالة بنفسه) بان يكون مستغنيا عن القرينة فى الدلالة (على معنى) وهو المعنى الحقيقى (سواء كان تعيينه) لذلك المعنى (بوضع شخصى) كما فى المصادر

٤١ فالقول يكون كناية اصطلاحية عن التعيين لانه انما يظهر به غالبا او مجاز مرسل من اطلاق المسبب على السبب بناء على ان التعيين مسبب على القول منه

واسماء الاجناس (اونوعى بالمعنى) الاول (الاخص) المذكور فيه قيد بنفسه كما فى المشتقات والمركبات (فهو) اى ذلك اللفظ (عند تحقق القرينة) ظرف لمتعين اوللنسبة الحكمية والقرينة مانصبه المتكلم للدلالة لابطريق الوضع على تعين المعنى المراد اوعلى ان المعنى الحقيق ليس بمراد ويسمى الاول قرينة معينة وهى تجرى فى الحقايق والمجازات والثانية قرينة مانعة وهى مختصة بالمجازات وهى المرادهنا فلذا اتى بوصف (المانعة) وكل منهما لفظية ان كانت من قبيل الاقوال ومعنوية ان كانت من قبيل الاحوال اى الصارفة للسامع (عن ارادة ذلك المعنى) الحقيق (متعين) خبر لقوله فهو والجملة خبر لقوله كل لفظ (لما) اى لمعنى وهو المجازى الذى (تعلق) ويناسب (بذلك المعنى) الحقيق (تعلقا مخصوصا) بان يكون بين ذلك المعنى وماتعلق به علاقة من العلاقات المعتبرة نوعها فى المجازات على ماحقق فى محله (و) هو (دال) بواسطة تلك القرينة (عليه) اى على ماتعلق بذلك المعنى الحقيق فبهذا الوضع الاجمالى وضع لفظ اسد فى قولنا رأيت اسدا فى الحمام لمعناه المجازى وهو الرجل الشجاع لانه لفظ موضوع بالوضع الشخصى لمفهوم الحيوان المفترس وكان بينه وبين الرجل الشجاع تعلق خاص وهو الشجاعة وقد تحقق قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاول وهو لفظ الحمام فلفظ الاسد معين لذلك المعنى المجازى ودال عليه بواسطة تلك القرينة وكذا وضع قولنا رحمه الله فى مات فلان رحمه الله للدعاء بالرحمة فانه موضوع بالوضع النوعى للاخبار بالرحمة وكان بينه وبين المعنى الاول تعلق خاص وهو السببية اذ الدعاء بالرحمة سبب لحصولها المؤدى الى الاخبار وقد وجدت قرينة مانعة عن ارادة الاخبار وهو عدم العلم بتعلق رحمة الله تع بذلك الميت فعين المركب الموضوع للاخبار للدعاء بالوضع النوعى ودل عليه بالقرينة وعلى هذا فقس فثبت الى هنا ان للوضع النوعى قسمين الاول ان يثبت من الواضع حكم كلى بان كل لفظ يكون بصفة كذا فهو معين للدلالة بنفسه على كذا وهذا فى الالفاظ الحقيقة والثانى ماذكره بقوله كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند تحقق القرينة المانعة متعين الخ وهذا فى الالفاظ المجازية ثم اراد توضيح معنى الدلالة عند القرينة فقال (بمعنى انه) اى ماتعلق بذلك المعنى (يفهم منه) اى من ذلك اللفظ (بواسطة القرينة) المانعة (لابواسطة

هذا التعيين) حتى لو لم يثبت من الواضع هذا التعيين لكان انفهام المعنى المجازى من اللفظ والدلالة عليه باقيين بحالهما الا ترى انك اذا سمعت لفظ الحمام فى قولنا رأيت اسدا فى الحمام تفهم من الاسد معنى الرجل الشجاع ولو لم تعلم تعيين الواضع له بازاء ذلك المعنى فلو كان انفهامه بواسطة هذا التعيين لما كان الامر كذلك فان قلت فما فائدة هذا التعيين قلنا فائدته جواز استعمال اللفظ فى المعنى المجازى فانه موقوف على تعيينه له اذ لا يجترأ احد على استعمال اللغات بدون اذن من الواضع اذا عرفت هذا (فوضع الالفاظ المجازية لمعانيها المجازية) والنسبة من قبيل نسبة الموصوف او العام (من قبيل وضع عام لموضوع له خاص) من الوضع النوعى بالمعنى الاعم (تتمة) لا خلاف فى وقوع الحقيقة فى القرأن واما المجاز فالجمهور ايضاً على وقوعه فيه وانكره جماعة منهم الظاهرية وشبهتهم ان المجاز اخو الكذب والقرأن منزه عنه وان المتكلم لا يعدل اليه الا اذا ضاقت به الحقيقة فيستعير وذلك محال على الله تعالى وهذه شبهة باطلة فانه لو سقط المجاز من القرأن سقط منه شطر الحسن وقد اتفق البلغاء على ان المجاز ابلغ من الحقيقة والتفصيل فى الاتقان للسيوطى (وفى الكناية) وهى لغة مصدر كنيت ٤٣ او كنوت بمعنى ترك التصريح بالشئ ومنه سميت الضمائر بالكناية وهى ايضا التكلم بشئ وارادة غيره قال الشاعر وانى لاكنو عن قذور بغيرها * واعرب احيانا بها فاصارح * وفى الاصطلاح لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه فح يخالف المجاز وقيل لفظ اريد به معناه الحقيقى لينتقل منه الى غيره فى الكناية (مذهبان) اى طريقتان (احدهما انها مستعملة فى المعنى الموضوع له) اى الحقيقى واليه ذهب الرازى والسكاكى والزمخشرى (مع عدم كونه) اى ذلك المعنى متعلق بمستعملة او حال من المجرور بفى اى حال كون الموضوع له مقارنا بعدم الكون (مناطا) اى مرجعا (للنفى والاثبات) والصدق والكذب يعنى انها تستعمل فى الموضوع له لا ليكون مقصوداً بل لينتقل منه الى غيره بحيث يكون ذلك الغير متعلق النفى والاثبات ومرجع الصدق والكذب فيصح الكلام وان فقد المعنى الحقيقى بل وان استحال كما فى قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه والرحمن على العرش استوى وغيرهما فامثال ذلك كنايات عند المحققين من غير لزوم كذب واختاره فى التلويح (فيكون) على هذا المذهب (وضعها) اى الكناية (وضع الحقيقة) اى مثل وضعها ٤٤ اسقط الخافض ههنا ادعاء

٤٣ وهو المشهور فالياء فى الكناية اصلية وكون لام الكلمة واواً لغة غير مشهورة كما فى البيت والقذور المرأة التى تجتنب الاقذار والريب والاعراب الافصاح والمصارخة المجاهرة يعنى انى ربما اذكر غيرها واريدها خوفا من عشيرتها واخفاء المحبتى اياها وربما غلبنى سكر المحبة فافصح بها من غير تقية احد واذكرها صريحا منه

٤٤ اما بالوضع الشخصى او النوعى بالمعنى الاخص منه

العينية دون ماسيأتى فافهم (و) المذهب (الآخر) فى الكناية (انها مستعملة فى غيره) اى فى غير الموضوع له من غير قرينة مانعة عن ارادته فيكون قسيما للحقيقة والمجاز واسطة بينهما وهو الحق والمذهب المشهور بين الجمهور وعليه اكثر المتون وفى الاطول ويمكن ان تجعل الكناية كلها حقايق صرفة فليراجع (فيكون وضعها) على هذا (كوضع المجاز) اى فتكون موضوعة بالوضع النوعى بالمعنى الاعم بثبوت قاعدة كلية سابقة لكن بحذف قيد منها فلذا قال (الا انه) اى الشان (يحذف قيد المانعة) اى يسقط قيد هو لفظ المانعة (عن القاعدة) المذكورة سابقا فاللام للعهد الخارجى وعن متعلق بيحذف فيكون القاعدة السابقة بعد حذف ذلك القيد عنها هكذا كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند تحقق القرينة متعين لما يتعلق بذلك المعنى آه (واقسام الوضع النوعى) على ما يقتضيه التقسيم العقلى (ايضا) اى كاقسام الوضع الشخصى (اربعة) فى المشهور (من الحيثية المذكورة) (فى) بحث الوضع (الشخصى) يعنى من حيث خصوص المعنى وعمومه وخصوص آلة الوضع وعمومها واعلم انه لا كلام فى جريان جميع الاقسام الثلثة فى الوضع الشخصى وتحققها فيه وقدم امثلتها واما الوضع النوعى فقد قال بعضهم انه لا يجرى فيه شئ من تلك الاقسام اى الوضع الخاص للموضوع له الخاص والوضع العام للموضوع له العام او الخاص بل هى مختصة بالشخصى وهذا ظاهر الفساد اذ القوم مطبقون على ان الوضع مطلقا منحصر باعتبار الموضوع له فى القسمين الاولين او الاقسام الثلثة فتخصيص المنقسم اليها بالشخصى تخصيص ليس له دليل وقال بعضهم ان جميعها تجرى فى النوعى كما تجرى فى الشخصى وهو المشهور وعليه تقسيم المص فى هذه الرسالة والتحقيق انه وان امكن جريان جميع الاقسام فى النوعى ايضا لكن المتحقق فيه منها فى نفس الامر ليس الا الوضع العام للموضوع له الخاص واما ما عداه من القسمين فهو انما يكون بان يلاحظ معنى مشخص وحده ويعين له الفاظ غير محصورة بحكم اجمالى وبان يلاحظ معنى كلى وحده ويعين له الفاظ كذلك وكل منهما وان كان ممكنا عقلا لكن وقوع شئ منهما غير معلوم ولذا قال المحقق العصام وغيره ان الوضع النوعى من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص ومما ينبغى ان يعلم ههنا ان المنكرين لهذا الوضع انما ينكرونه فيما هو الموضوع بالوضع الشخصى كالضمائر والحروف لا فى النوعى كيف وكلام التفتازانى

ينادى بالوضع النوعى فى المشتقات ووجه ذلك استبعادهم كون اللفظ الواحد موضوعا لمعان غير متناهية دفعة ولم يستبعدوا فى النوعى كون الالفاظ الغير المتناهية موضوعة لمعان غير متناهية دفعة على طريق انقسام الآحاد الى الآحاد لان معنى منها بالنسبة الى لفظه صار بمنزلة الملحوظ بخصوصه (الاول) من اقسام الوضع النوعى (وضع خاص لموضوع له خاص) وخصوص الوضع كامر غير مرة لاينا فى الوضع النوعى لان العموم فيه معتبر فى جانب الموضوع وخصوص الوضع انما هو باعتبار آلة الملاحظة (وذلك) القسم من النوعى يتحقق (بان يلاحظ الواضع هيئات) متكثرة (غير معدودة) اى غير متناهية ملاحظة (اجمالا بامر عام) متعلق بيلاحظ اى بمفهوم كلى شامل (لها) اى لتلك الهيئات (و) ان (يلاحظ) ايضا (معنى معينا) جزئيا مشخصا (ثم) بعد هذه الملاحظة (يعين) بالنصب (كلاً) اى كل واحدة (من تلك الهيئات) الغير المتناهية (بازاء ذلك المعنى) المعين الملحوظ اولا (كوضع الاوزان) التى هى اعلام اجناس الصيغ والاوزان جمع الوزن والمراد الوزن التصريفى لا العروضى فلا تغفل (بازاء الموازن) جمع الموزون اى بازاء الصيغ الموزونات تلك الاوزان مثل الماضى والمضارع واسم الفاعل والمفعول والامر والنهى الى غير ذلك مثل ضرب يوزن بفعل وينصر يفعل وقاتل بفاعل ومكتوب بمفعول ورجيل بفعيل وامثال بافعال وهكذا وفى كلامه مقابلة الجمع فيصار الى التوزيع كما لايخفى (بكأن قال) اى وهذا الوضع حاصل بمثل ان قال الواضع فى نفسه (كل مايطرأ) اى يعرض من الطريان بمعنى العروض والحدوث وبابه فتح (على تركيب ف ع ل) اى على مادة مركبة من هذه الحروف الثلثة (من) جمع (الهيئات) بيان لمايطرأ اى من صيغ الكلمات (الممكنة الطريان) من قبيل الحسن الوجه اى الممكن طريانها وعروضها على ماتركب من الفاء والعين واللام (مثل فعل يفعل) بالحركات الثلث فى العين وكذا غيرهما من الرباعى والمزيد فيه معلوما ومجهولا (فعينته لنوع مايوزن به) اى وضعته لهذا النوع كما يقال وزن ضرب فعل ووزن قل فل ووزن ق ع وهكذا والمراد بالنوع هو اللغوى فلذا تراهم قد يعبرون فى هذا المقام بقولهم لجنس مايوزن به (من الصيغ المخصوصة) المعينة بيان لمايوزن والصيغ جمع صيغة مصدر بالنوع من صاغ اذا سبك اصله صوغة بوزن صبغة فاعل كما ترى وهى الكلمة مع ماانضم اليها من الهيئة وتحتها ثلثة

انواع صيغة الاسم والفعل والحرف وقد يراد بالصيغة الهيئة الافرادية التي يبحث عنها في علم الصرف (فوضع) اي فعين الواضع بهذا الطريق (كلا من افراد مايطرأ) على تركيب فعل (في ضمن هذا العنوان) ظرف لقوله فوضع اي في اثناء هذا العنوان الكلي وهو قوله كل مايطرأ على تركيب فعل فعينته لنوع مايوزن به والعنوان ٤٥ عبارة تذكر صدر الكلام يقال له بالفارسية سرنامه واصله عنان بوزن رمان فابدلت الواو من احدى النونين (علما) حال من قوله كلا اي حال كون كل واحد من تلك الافراد علما (لنوع مايوزن به) اي علما جنسيا له كاسامة علما لجنس الاسد (من الصيغ المخصوصة) بيان للموصول اي من هيئات الكلمات المعينة مثلا لفظ فعل موضوع في اصطلاح اهل الصرف لصيغة مخصوصة اعني صيغة كلمة مشتملة على ثلثة احرف مفتوحات كهيئة فتح وكتب وضرب فهذا وضع نوعي بثبوت قاعدة كلية اعني كل ماتركب من الفاء والعين واللام فهو معين للصيغة المخصوصة فبهذا الحكم الاجمالي والعنوان الكلي وضع فعل لصيغة مثل كتب ووضع افعال لصيغة مثل افراد وافعلة لصيغة مثل امثلة الى غير ذلك من الابنية فنوعية الوضع فيه بلحظ الموضوع بامر كلي اعني كل مايطرأ آه ذكره الجركسي فاذا ثبت هذا (فان اعتبر تعدد الهيئة) التي هي كيفية عارضة للمادة (باعتبار ٤٦) تعدد (المادة) المعروضة لتلك الهيئة مثل تعدد العرض باعتبار تعدد المحل (فالموضوع له) في هذا القسم (كلي معين) لا جزئي مشخص (من حيث انه معين) اي بتعيين ذهني متميز بنوعه وحقيقته عما عداه من المواد والكميات وفي كلامه اشعار بان علم الجنس موضوع للماهية المعينة في الذهن من حيث تعينها كما هو مذهب سيبويه وقدم (فالاوزان) على هذا الاعتبار (من قبيل اعلام الاجناس) اي من افراد اعلام الاجناس الصيغ والمراد بالجنس المعنى اللغوي ولذا فسره بقوله (اي الانواع) وبالجملة ان الاوزان اعلام جنسية للصيغ لا شخصية لعدم تشخص معانيها واطلاقها على الخصوصيات باعتبار تحقق النوع في ضمنها كاطلاق اسماء الاجناس على افراد مفهومها (والا) اي وان لم يعتبر ذلك التعدد (فهي) اي تلك الاوزان (من قبيل اعلام الاشخاص) لتشخص معانيها (وعلى الاول) اي على تقدير كونها من قبيل اعلام الاجناس (يكون التعبير) في العنوان السابق (في طرف الموضوع له بلفظ النوع) كما عبر به المص نفسه فيما سبق او بلفظ الجنس كما عبر به

(بعضهم)

٤٥ بضم العين وقد تكسر مايستدل به على الشيء مصباح منه

٤٦ يعني ان اعتبر عند اهل العربية تعدد الهيئة باعتبار الحلول في الجواهر والمواد فالاوزان اعلام اجناس والا فهي اعلام اشخاص منه

بعضهم (و) يكون التعبير عن الموضوع له (على) الاعتبار (الثانى) وهو كونها من قبيل اعلام الاشخاص (بغير لفظ النوع) اما بدون لفظ اصلا او بلفظ غير النوع مثل الشخص والعين كأن يعبر هكذا مايوزن به او لشخص مايوزن به فاعرفه (والاول) اى كونها من قبيل اعلام الاجناس (هو المشهور) فيما بين الجمهور بناء على ماهو التحقيق من ان الاعراض متبدلة ومتعددة بتبدل المحال وتعددها بخلاف الجواهر على ماحقق فى محله فهيئة ضرب مثلا غير هيئة كتب وهكذا فيكون الموضوع له كليا وقيل لاتعدد للاعراض بتعدد المحال قياسا على الجواهر فعلى هذا فالاوزان اعلام اشخاص وكذا الكلام على اسامى الكتب (ومن هذا القبيل) اى من قبيل وضع خاص لموضوع له خاص من النوعى كما اشار اليه الحافظ السيد فى حاشية شرح العصام على الوضعية ومما يجب ان يحفظ ان كون وضع المثنى من هذا القبيل انما هو فى مثنى الاعلام من بين المعارف واما مثنى سائر المعارف مثل تثنية المضمرات والموصولات واسماء الاشارات فهى موضوعة كمفردها بوضع عام لموضوع له خاص من الشخصى كذا سمعت من المص نقلا عن العافية شرح الكافية هذا فليراجع (وضع تثنية الاعلام) المشتركة وجمعها مطلقا اى شخصية كانت او جنسية واعلم ان المثنى لفظ دال على اثنين بزيادة فى آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه وله شروط جمعها بعضهم نظما فقال شرط المثنى ان يكون معربا * ومفردا منكرا ماركبا * موافقا فى اللفظ والمعنى له * مماثل لم يغن عنه غيره * فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل اذا اريد تثنيته نكر ومنهم من قال لايثنى العلم لانه تثنية للفظ المشترك مع ان اللفظ المشترك بين معنيين لايثنى واجيب بانه حين ثنى مأول بما يوجب الاتحاد فى الجنس والمفهوم فيراد بزيد حين التثنية المسمى بزيد على ماهو المشهور او بالمتميز بهذا الاسم على ماقاله ابن الحاجب والى هذا اشار بقوله (عند مثبتيها) اصله مثبتين فسقط النون بالاضافة اى عند من اثبت تثنية الاعلام وجمعها قال ابو البقاء يكفى لتثنية الاعلام وجمعها مجرد الاشتراك فى الاسم لكثرة استعمالها او لكون الخفة مطلوبة فيها بخلاف اسماء الاجناس ومما يجب ان يحفظ ان الاعلام اذا ثنيت او جمعت لزم فيها اللام ٤٧ جبرا لمافات عنها من التعريف فيقال الزيدان والزيدون الا اذا لوحظ فيها معنى الوصف نحو الحسن فان اللام ح غير لازم كذا فى الكليات ويكر العلم فى غير مقام التثنية والجمع قليلا وانما كثر فى التثنية والجمع تحرزا عن اشتباع ان يقال زيد وزيد قاله العصام

٤٧ الا قليلا نحو مائتين لجبل ونحو عرفات فكأنه سمى كل موضع منها عرفة فجمعت منه

فلعل طريق وضعها ان يقال كل ماتى من الاعلام المشتركة فهو موضوع لنوع ماسمى به والله اعلم (و) القسم (الثانى) من اقسام الوضع النوعى (وضع عام لموضوع له خاص وذلك) القسم من الوضع ثابت (بان يلاحظ الواضع هيئات غير معدودة) اى بان يتصور صيغا غير محصورة (اجالا) اى ملاحظة اجمالية لاتفصيلية كما مر (بامر عام) شامل (لها) اى لتلك الهيئات (ويلاحظ ايضا (معانى جزئية) معينة مخصوصة (غير معدودة) بحيث لاتقف عند حد (بعنوان كلى) اى بامر عام فى عبارته تفنن (شامل لكل) واحد (منها) اى من المعانى الجزئية (ثم يعين) بالنصب وعلى صيغة المعلوم (كلا من الاولى) اى كل واحدة من الهيئات الغير المعدودة (بازاء كل واحد من الثانية) اى من المعانى الجزئية الغير المعدودة فيترتب على الوضع النوعى جواز استعمال الفاظ غير معدودة فى معان غير محصورة وليس هذا الا (على) سبيل (انقسام الآحاد) جمع احد بمعنى واحد (على الآحاد) كما فى ركب القوم دوابهم اى على سبيل استعمال لفظ فى معنى ولفظ آخر فى معنى آخر وهكذا فلا يلزم ان يكون لكل لفظ معان غير متناهية (بحكم اجالى) متعلق بيعين اى بحكم كلى على تلك الهيئات الغير المتناهية بالوضع لمعان غير متناهية وفى ضمنه يثبت وضع كل من تلك الهيئات لمعناه اجالا ووضع اللفظ لمعنى ولو اجالا مجوز للاستعمال وكاف فيه وذلك (كوضع عامة الافعال) اى كوضع هيئاتها التركيبية بازاء النسب الجزئية الى فواعل فى احد الازمنة فاعلم ان للافعال ثلثة اوضاع احدها وضع موادها للاحداث بوضع شخصى بطريق وضع عام لموضوع له عام كما مر وثانيها وضع هيئاتها التركيبية التى تحصل من مقارنتها للفواعل بازاء النسب الجزئية بهذا القسم من النوعى وثالثها وضع هيئاتها الافرادية للزمان بالقسم الثالث من النوعى ايضا فليحفظ (مثلا) (ان) هيئة (الفعل الماضى) من الافعال موضوعة للنسبة بهذا القسم من الوضع (بكأن قال) الواضع فى نفسه اولفظه (كل ما كان على هيئة فعل) بحركات العين والمراد الهيئة التركيبية كما وقع التنبيه عليه آنفا (فعينته) لنسبة جزئية معينة ملحوظة بوجه كلى اى (لنسبة مدلول مصدره) وهو الحدث الى (فاعل معين) عند المحققين كما سيصرح به اى الى فاعل مشخص كزيد ونحوه والجار متعلق بالنسبة كنى فى (فى الزمان الماضى) فطرف الموضوع لوحظ بالنوع وهو الماضى كما ان طرف الموضوع له اعنى قوله لنسبة مدلول مصدره

آه ملحوظ بامر كلي وهو مطلق نسبة الحدث الى فاعل معين فى الماضى (فبهذا) الحكم الاجمالى (وضع) هيئة (ضرب لنسب حدث الضرب) الجزئية والنسب جمع نسبة والاضافة لامية كما ان اضافة الحدث الى الضرب بيانية (الى فواعل معينة) متعلق بالنسب وفيه مقابلة الجمع بالجمع اى لكل نسبة الى فاعل فاعل (غير محصورة كما فى ضرب زيد) اى كالنسبة الجزئية المشخصة الى فاعل معين فى هذا التركيب (و) كالنسبة الجزئية (فى ضرب عمرو) وضرب بكر وهكذا القياس فى كل نسبة معينة الى كل فاعل مخصوص الى مالا يتناهى (و) بهذا (وضع) ايضا هيئة (قتل لنسب حدث القتل) الجزئية (الى تلك الفواعل) المعينة الغير المحصورة (كما) اى كالنسبة الجزئية فى تركيب (قتل زيد و) كذ فى (قتل عمرو وقتل بشر وقتل خالد وهكذا) يقال فى كل فعل ماض (الى مالانهاية له) من الافعال المواضى المنسوبة مدلولات مصادرها الى فواعل معينة واعلم ان (هذا) الذى ذكرناه من ان هيئات الافعال التركيبية موضوعة بهذا القسم من الوضع النوعى مبنى (على ما) اى مذهب (هو المختار) والمرضى (عند المحققين) من اهل الوضع والنحويين (من ان صيغ الافعال) بيان للموصول اى من ان هيئات الافعال مط (موضوعة للنسبة الى فاعل معين) الظ للنسب الى فواعل معينة بصيغة الجمع وانما قالوا بوضع الافعال باعتبار هيئاتها للنسب الى فواعل مخصوصة لانها لو كانت موضوعة للنسب الى فاعل ما لاستعملت بدون الفاعل ولو مرة مع انها لم تستعمل فعلم انها موضوعة باعتبار الهيئة للنسب الى فواعل معينة فى احد الازمنة فان قلت هلا يلزم ح كونها مجازات اذا استعملت فيما عدا الفواعل المعينة الشخصية قلنا لا يلزم لان المراد بالفواعل المعينة مايصدق عليها الفواعل المعينة اى فواعل معينة كانت كما هو شان النكرة من شمول الافراد على سبيل البدل فعلى هذا يكون المدلول المطابقى للفعل غير مستقل بالمفهومية لاحتياجه الى ذكر فاعل مخصوص والتفصيل فى حاشية الفريدة (واما على رأى الجمهور) ومذهبهم المشهور (من انها) اى صيغ الافعال (موضوعة للنسبة) اى لنسبة الحدث المدلول عليه بالمادة (الى فاعل ما) اى غير معين وكلمة ما هذه كما فى قول الكافية اذا تخصصت بوجه ما ولا يلزم على هذا الرأى التكرار فى النسبة ولا المجاز اذا استعمل فى نسبة الحدث الى فاعل مخصوص معين لان النسبة الى فاعل ما اعم من ان تتحقق فى ضمن هذا الفاعل او فى ضمن ذاك الفاعل او فى ضمن ذلك فاذا ذكر الفاعل المخصوص

توجد تلك النسبة الاعم فى ضمن النسبة المتعلقة بالفاعل المخصوص تحقق العام فى ضمن فرده الملحوظ بعمومه لابخصوصه فلا تكرار ولا مجاز لكن يلزم على هذا ان يكون معناه المطابق مفهوما كليا مستقلا فى التعقل كما ان مدلوله التضمنى كذلك فليتأمل (فما وضع له كل) واحدة من صيغ (الافعال معنى كلى) لا مشخص كما عرفت آنفا (فيكون ح) اى فيكون كل من الافعال حين اذ كان موضوعا للنسبة الى فاعل غير معين (من قبيل وضع عام لموضوع له عام) لا خاص اى من القسم الثالث لا الثانى (كما ان وضعه) اى كلا من الافعال باعتبار الهيئة الافرادية (للزمان) المعين من الازمنة الثلثة (كذلك) اى من قبيل وضع عام لموضوع له عام كما سبق هذا وقد كتب المص فى الحاشية هذا على ماهو المشهور والتحقيق ان وضع الافعال لجميع معانيها بحكم واحد تأمل انتهى والى هذا التحقيق ذهب سيد المحققين وتبعه عصام الدين وقوله تأمل اشارة الى انه يلزم على هذا التحقيق تحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة اذا لم يذكر الفاعل واجيب عنه بانه لايستعمل الفعل بدون ذكر الفاعل استعمالاً صحيحاً فى كلام البلغاء حتى يلزم ماذكر وههنا ابحاث طويناها على غرها فمن ارادها فليراجع الى حواشى شرح الفريدة (وكوضع) هيئات (المركبات التامة) الكلامية اخبارية اوانشائية عطف على قوله كوضع عامة الافعال اعاد الجار لكونها نوعا آخر مع بعد المعطوف عليه (فانها موضوعة) بهذا الوضع (بكأن قال كل ما) اى مركب (كان على هيئة زيد فاعل) من الجمل الاسمية (فعينته لكل اسناد المسند الى المسند اليه) اى وضعته للدلالة على ثبوت محموله لموضوعه (اسنادا تاما) بحيث يصح السكوت عليه (فبهذا) العنوان الكلى (وضع) هيئة (زيد قائم لهذه النسبة الجزئية) وهى نسبة القيام الى زيد (و) وضع هيئة (عمرو قاعد لتلك النسبة) الجزئية وبكر ذاهب لهذه النسبة المعينة (وهكذا) الكلام فى سائر المركبات الكلامية الى غير النهاية (وكوضع المركبات الاضافية) من نسبة المسبب الى سببه والاضافة نسبة تقييدية توجب الخفض فى الثانى (فانها موضوعة) ايضا (بكأن قال) فى نفسه (كل ما كان على هيئة غلام زيد) اى كل مركب من مضاف ومضاف اليه (فعينته لكل نسبة الاول) اى تعلق المضاف (بالثانى نسبة تقييدية) موجبةً لجر الثانى (مفيدة) تلك النسبة (للتعريف) اللام للتقوية اى تعريف المضاف ان كان المضاف اليه معرفة (او التخصيص) ان

كان نكرة وهذا فى الاضافة المعنوية واما اللفظية فهى مفيدة لمجرد التخفيف وقد تفيد المعنوية غيرها فالكلام محمول على التمثيل والتفصيل فى النحو والمعانى (فبهذا) الحكم الكلى وضع هيئة (دار زيد لهذه النسبة الجزئية) اعنى اختصاص الاول بالثانى (المفيدة التعريف) فى المضاف لكون الاضافة معنوية والمضاف اليه معرفة (و) وضع هيئة (بيت عمرو لتلك النسبة الجزئية) وهى اختصاص البيت بعمرو (المفيدة التعريف) ايضا (و) كذا وضع هيئة (غلام رجل لتلك النسبة الجزئية المفيدة) مع ذلك (التخصيص) فى المضاف ٤٨ وهو تقليل الاشتراك فى النكرات وتمامه فى عصارة الفنون لهذا الفقير وهكذا وضع سائر المركبات الاضافية (وكوضع) هيئات (المركبات التوصيفية) اى المنسوبة الى توصيف الاول بالثانى من نسبة المسبب الى السبب (فانها) ايضا (موضوعة) بهذا النوع من الوضع (بكأن قال كل ما كان على هيئة رجل عالم) والمراد كل مركب من صفة وموصوف (فعينته لكل نسبة توصيفية جزئية) من النسب الوصفية الغير المتناهية (فبهذا) الوجه الاجمالى (وضع) هيئة (زيد عالم) هكذا فى النسخ والصواب زيد العالم كما لا يخفى (لهذه النسبة التوصيفية الجزئية) اعنى نسبة وصف زيد بالعلم وتعلقه به (و) وضع هيئة (رجل كاتب لتلك النسبة التوصيفية الجزئية) وهى نسبة صفة الكتابة الى رجل ما (وهكذا) القياس فى غير ما ذكر من المركبات التوصيفية (وكوضع المعرف بلام العهد الخارجى) مفرداً او جمعا بان يقال كل ما عرف باللام العهدية فهو موضوع لكل واحدة من الحصص الجزئية المعينة واعلم ان لام العهد الخارجى ما اشير به الى مفهوم مدخوله من حيث تحققه فى ضمن فرد معين وان مذهب المحققين فى اسم الجنس انه موضوع للماهية المطلقة وانما الوحدة مدلولة تنوين التنكير على ما سبق فاذا دخل عليه لام العهد الخارجى يلزم ان يكون مجازا من اطلاق اسم الجزء على الكل وهو خلاف الظاهر فمن ثمه ذهبوا الى ان المعرف بلام العهد الخارجى على ذلك التقدير موضوع بوضع آخر بالوضع النوعى مغاير لوضع الاجزاء وكيفية هذا الوضع على ما اشير اليها آنفا بان يلاحظ كل واحد من المعرفات باللامات العهدية بكل ما دخل عليه اللام وتقدم ذكره لفظا او تقديراً من حيث المجموع ويلاحظ كل واحد من الافراد المعهودة بحصة معينة من مفهوم مدخولها فوضع كل واحد مع اللام من تلك المعرفات التى لاحظها بوجه كلى لكل واحد من الافراد المعهودة الملحوظة بوجه كلى ايضا

٤٨ اى لكون المضاف اليه نكرة منه

دفعة ذكره الشريف (وكذا) وضع (المضاف) الى شئ (بالاضافة العهدية) الخارجية اذ المعانى الاربعة المعهودة للام تجرى فى الاضافة الى المعرفة وفى الموصولات على ماصرحوا به فكل ما اضيف باضافة العهد الخارجى فهو موضوع لكل واحد من افراد مفهومه الملحوظة بوجه كلى فتبصر (وكوضع المفرد) او الجمع (المحلى) اى المعرف (باللام الاستغراقية) من نسبة الدال الى المدلول وعن البعض المفرد اذا عرف بلام الاستغراق كان لشمول افراد مسماه وهى الآحاد فاذا نسب اليه حكم كان الظاهر انتسابه الى كل واحد فيكون وضعا عاما واستعماله فى كل واحد على التناوب فيكون الموضوع له خاصاً كأن يقال كل ما كان معرفا بلام الاستغراق فهو موضوع لكل واحد من مفهوم مدخولها (وكوضع النكرة المنفيه) مثل ما احد خير منك فان النكرة فيه وقعت فى حيز النفى فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لاتعدد فى جميع الافراد بل هو امر واحد فكان الموضوع له خاصا وجاز ان يكون مسندا اليه والحاصل ان تلك النكرة موضوعة للعموم بالوضع النوعى فليس دلالتها عليه عقلية فطريق وضعها بان يقال كل نكرة وقعت فى حيز النفى فهى موضوعة للعموم اى لنفى الحكم عن كل فرد (و) القسم (الثالث) من اقسام الوضع النوعى (وضع عام لموضوع له عام و) طريق (ذلك) الوضع (بان يلاحظ الواضع هيئات غير محصورة بامر عام لها) اى شامل لتلك الهيئات (و) ان (يلاحظ) ايضا (معنى واحدا كلياً) ملابسا (بنفسه) اى بعينه وذاته لا بمفهوم كلى (ثم يعين كلا منها) اى كل واحدة من تلك الهيئات الملحوظة بامر عام والجار فى (بحكم اجمالى) متعلق بيعين كاللام فى قوله (لذلك المعنى الكلى) المعين الملحوظ فى ضمن امر عام وذلك (كوضع) هيئة (الفعل) الافرادية (للزمان) المعين من الازمنة الثلثة كما مر (و) كذا وضع هيئة الفعل التركيبية (للنسبة) الى الفاعل لكن لا مطلقا بل على (رأى الجمهور) ومذهبهم المذكور من ان الافعال موضوعة للنسب الى فواعل غير معينة (او يلاحظ) عطف على قوله بان يلاحظ الواضع (معانى كلية) منسوب الى الكلى بحذف الياء المشددة على ما هو قاعدة النسبة الى ما فى آخره ياء مشددة مثل الشافعى (بمفهوم كلى) اى شامل على افراد كثيرة من تلك المعانى (آخر) اى غير الامر العام الذى لوحظت به تلك الهيئات (ثم يعين) الواضع كل واحدة من تلك الهيئات الملحوظة بامر عام الغير المتناهية (بازاء) تلك المعانى

(الكلية)

(الكلية الملحوظة بمفهوم كلى آخر) غير مالوحظت به الهيئات المذكورة فآلة الملاحظة فى طرف الموضوع والموضوع له عام كلى وهذا التعين يكون (على) طريق (انقسام الآحاد الى الآحاد) اى انقسام آحاد الهيئات الى آحاد المعانى الكلية على ماهو القاعدة عند مقابلة الجمع بالجمع (بحكم اجمالى) متعلق بالتعين اى بحكم كلى كأن قال كل ما كان على صيغة الفاعل فهو موضوع بازاء كل واحد ممن قام به مدلول مأخذ اشتقاقه ومن هذا القبيل وضع المشتقات كما بسطه بقوله (كوضع اسماء الفواعل) اعلم ان الاسم المقابل للفعل اما ان يكون موضوعا لذات معينة بلا اعتبار تعلق معنى بها كفرس وعلم اوباعتبار معنى كذلك كرجل واحمر علماً لذى حمرة ونحو المقتل والمفتاح واما ان يكون موضوعا لذات مبهمة مع معنى معين قائم بها كالضارب والحسن والافضل فالحاصل من القسمين الاولين اسماء ومن القسم الاخير صفات وهذا التقسيم جار على ماعليه المحققون من عد نحو اسم الزمان والآلة من قبيل الاسماء دون الصفات ٤٩ وذهب بعضهم الى كونه من الصفات وهو المستفاد من ظاهر عبارة المص والحق هو الاول لتعين مدلولها من حيث انه زمان اومكان اوآلة فان هذه الامور معتبرة اجزاءً بدلالة تفسير ائمة اللغة بخلاف الفاعل والمفعول كذا فى الفصول واذا عرفت هذا الاجمال فاعلم ان اسماء الفواعل من هذا القبيل (فانها موضوعة بان يلاحظ الواضع هيئات غير معدودة) من هيئة (نحو ضارب وكاتب وقارئ وغيرها) من اسماء فواعل غير متناهية (بامر عام لها) فلما كان آلة الملاحظة عاما كليا بالنظر الى ذاته فى المشتقات جعل وضع هيئاتها من قبيل الوضع والموضوع له العامين كما هو المشهور ومنهم من جعل وضعها من الوضع العام للموضوع له الخاص فتتبع (وهو) اى ذلك الامر العام (قولنا كل ما كان على هيئة فاعل) اى على صيغة اسم فاعل فقوله (فى الثلاثى) مما لاحاجة اليه اذ ليس القصد بالفاعل فى قولهم اسم الفاعل اسم صيغة كائنة على وزن فاعل بخصوصه بل اسم مافعل الشئ اعنى الفاعل بمعنى ذات ماقام به الفعل فيشمل الثلاثى وغيره فاعرفه (ويلاحظ المعانى الكلية) المعينة (من نحو من) اى ذات (قام به الضرب) بالنسبة الى ضارب (وغيره) كمن قام به الكتابة فى كاتب ومن قام به العلم فى عالم الى غير ذلك (بمفهوم كلى آخر) اى غير الامر العام الاول اعنى كل ما كان على هيئة فاعل والباء صلة الملاحظة (وهو) اى المفهوم الكلى الآخر عبارة عن

٤٩ فان اسم الزمان والمكان والآلة تدل على خصوصيات الاشياء الثلثة فان المقتل زمان اومكان وقع فيه القتل لاشئ وقع فيه فلذا لم يجز مكان مقتل بخلاف المقتول فيه منه

مفهوم (من قام به مدلول مأخذ اشتقاقه) اى شخص قام به مدلول مصدره حال كونه ملابسا (بمعنى الحدوث) دون الثبوت و الظرف حال من المدلول كما اشرنا (تنبيه) اعلم ان المشتق نحو ضارب للمباشر حقيقة و فى الاستقبال مجاز و فى الماضى وقد انقصع مختلف فيه فللحنفية مجاز و للشافعية حقيقة و الثمرة تظهر فى قوله عم المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا حيث اثبت الشافعى خيار المجلس بعد انقضاء البيع خلافا للحنفية و اعلم ايضا ان اسم الفاعل لايشتق لشئ باعتبار فعل يقوم بغيره خلافا للمعتزلة و ان شرط المشتق صدق اصله خلافا للجبائيين و التفصيل فى الاصول و ان المشتق قد يطرد كاسماء الفاعلين و الصفات المشبهة و افعل التفضيل و الزمان و المكان و الآلة وقد لا يطرد نحو القارورة فانها مشتقة من القرار و لا يطلق على كل مستقر للمايع و كذا العيوق فانه مشتق من العوق و لا يطلق على كل ماله عوق بل على نجم معين و التحقيق فى الفوائد الخاقانية (ثم يعين) اى بعد ملاحظة كل ٥٠ من الطرفين بامر عام يضع (كلا من الاولى) اى كل واحدة من تلك الهيئات (بازاء كل واحد من الثانية) اى المعانى الكلية الملحوظة بامر كلى آخر و هذا ايضا (على) سبيل (انقسام الآحاد الى الآحاد بحكم اجمالى) متعلق بيعين (بكأن قال) فى نفسه (كل ما كان على هيئة فاعل فى الثلاثى) تذكر ماذكرناه (فعينته لمن) اى لذات مبهمة و المناسب ان يعبر بما لان ماجهل امره اكثر الا انه قصد تغليب العقلاء لشرفهم (قام به) يعنى ثبت له سواء كان بطريق الصدور عنه اولا (مدلول مأخذ اشتقاقه) اى المصدر ملابساً (بمعنى الحدوث) حال من ضمير عينته او من المدلول (فبهذا) الحكم الاجمالى (وضع) هيئة (ضارب) المناسب للامثلة الآتية التعريف (لمن قام به الضرب) اى مدلول الضرب الذى هو مأخذ اشتقاق الضارب و مصدره (بمعنى الحدوث) فيكون آلة الملاحظة و الموضوع له متحدين فى هذا القسم فلكون الصفات موضوعة للذات المبهمة من كل وجه احتاجت الى الموصوف اما صريحا او تقديراً و هذا مبنى ما اشتهر منهم انه مامن صفة الا وهى جارية على موصوف مذكور او مقدر و لا يخفى ان الغرض الاصلى فى الصفة هو المعنى الحدثى و اعتبار الذات لضرورة ان المعنى لا يعقل بدونها لكونه معتبرا على وجه الانتساب الى الذات فلذا فسروا الصفة بما يدل على ذات مبهمة و معنى معين هو المق (و) بهذا ايضا وضع هيئة (الكاتب لمن قام به الكتابة) الذى هو مصدر الكاتب

٥٠ على حدة منه

(بمعنى)

(بمعنى الحدوث و) كذا وضع هيئة (القارئ لمن قام به القراءة بمعنى الحدوث) والفاتح لمن قام به الفتح بمعنى الحدوث (الى غير ذلك) من اسماء الفواعل الغير المتناهية (وقس عليه) اى على الثلاثى اسماء الفواعل من (المزيدات) كأن تقول كل ما كان على هيئة مكرم او منكسر او مستخرج مثلا فهو موضوع لمن قام به مدلول مبدأ اشتقاقه بمعنى الحدوث فلا تغفل (وكوضع) هيئات (اسماء المفاعيل) عطف على كوضع اسماء الفواعل اعاد الجار لكونها نوعا آخر (فانها موضوعة) لذوات مبهمة وقع عليها مدلولات مصادرها (على سبيل الانقسام) للآحاد الى الاحاد (بحكم اجمالى بكأن قال كل ما كان على هيئة مفعول) اى على صيغة اسم مفعول وهذا (فى الثلاثى) المجرد وسيأتى عديله وقدم مافيه (فعينته لمن وقع عليه) اى تعلق به تعلقا معنويا فيشمل مثل معلوم ومعقول (مدلول مأخذ اشتقاقه) ملابساً (بمعنى الحدوث فهذا) الحكم الاجمالى (وضع) هيئة (مضروب لمن وقع عليه الضرب) اى مدلول الضرب الذى هو مأخذ اشتقاق مضروب (بمعنى الحدوث و) بهذا ايضا وضع هيئة (مكتوب لمن وقع عليه الكتابة بمعنى الحدوث) منتهيا (الى غير ذلك) من ابنية اسماء المفاعيل المتكثرة جدا (وقس عليه) اى على اسم المفعول الثلاثى (المزيدات) بان تقول كل ما كان على هيئة مكرم ومدحرج ومستخرج ونحوها فهو موضوع لمن وقع عليه مدلول مأخذ اشتقاقه (وكوضع) صيغ (اسماء الزمان) وهو اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل والظاهر ان يذكر قبل هذا بل قبل اسم المفعول الصفة المشبهة لعدم اندراجها فى اسم الفاعل بقيد الحدوث فنقول طريق وضعها هكذا كل ما كان على واحد من هيئة عظيم او حسن او رحمن مثلا فهو موضوع لمن قام به مدلول مصدره بمعنى الثبوت واما ما سيأتى من قوله وكوضع اسماء المشبهة فكون المراد به الصفات المشبهة بعيد عن الفهم جدا كما ستقف (فانها) اى اسماء الزمان (موضوعة) لمعانيها بهذا الوضع (على سبيل الانقسام) المذكور (بحكم اجمالى بكأن قال كل ما كان على هيئة مفعل) بفتح العين او كسرها (فعينته لما) اى لزمان (وقع فيه مدلول مأخذ اشتقاقه) فبهذا وضع هيئة مضرب لزمان وقع فيه الضرب ومقتل لزمان وقع فيه القتل وهكذا (وكوضع اسماء المكان) وتعريفه يفهم من تعريف اسم الزمان (فانها موضوعة) لمعانيها (ايضا) اى كاسماء الزمان (كذلك) اى بحكم اجمالى كأن يقول كل ما كان

على هيئة مفعل فعينته لما اى لمكان وقع فيه مدلول مأخذ اشتقاقه (ولكن) الفرق بينهما ان (لفظة ما) فى العنوان الكلى المذكور (فى جانب آلة ملاحظة الموضوع له عبارة) بمعنى مابه التعبير (عن الزمان) كما فسرناها به (فى الاول) اى فى الحكم الاجمالى الاول او فى اسم الزمان (و) عبارة (عن المكان) كما نبهنا عليه (فى الثانى) اى فى الحكم الاجمالى الثانى او فى اسم المكان والحاصل ان صيغة مفعل لفظ مشترك بين اسم الزمان والمكان لا انها حقيقة فى المكان مجاز فى الزمان كما يتوهم من كثرة استعمال اسم المكان والغرض من وضعها الاختصار كسائر الالفاظ المشتركة (وكوضع) صيغ (اسماء الآلة) وهو المشتق من يفعل للآلة ولا يجئ من المزيدات وصيغته غالبا مفعل بكسر اوله واما نحو قدوم بالفتح فآلة لغة (فانها موضوعة) لمعانيها (على سبيل الانقسام بحكم اجمالى بكأن قال كل ما كان على هيئة مفعل) بكسر الميم (فعينته لما كان آلة)اى واسطة (لحصول مدلول مأخذ اشتقاقه) ووصول اثر الفاعل الى المفعول فبهذا الحكم الاجمالى وضع صيغة محلب لوعاء كان آلة لحصول الحلب وصيغة مثقب لما كان آلة لحصول الثقب ومفتاح لما كان آلة للفتح الى غير ذلك (وكوضع اسماء التفضيل) من اضافة الدال الى المدلول اى وكوضع صيغة كل اسم يفيد معنى التفضيل وهو مااشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير والفرق بينه وبين صيغة المبالغة ان الزيادة فى الاول تعتبر بالنسبة الى شئ آخر كما يدل عليه حده وفى الثانى تعتبر فى نفسه ومن ثمه يقال النملة آكل من الذرة لا اكالة ونظير ذلك الكبر والعجب (فانها موضوعة) لمعانيها بهذا الوضع (على سبيل الانقسام) الى الآحاد (بحكم اجمالى بكأن قال كل ما كان على هيئة افعل) شامل لافعل الصفة فتدبر ٥١ (فعينته لمن قام به مدلول مأخذ اشتقاقه) قياما كائناً اوحال كونه (على وصف الزيادة) الاضافة بيانية (على غيره) وهو المفضل عليه فلاجل ان يتعين ذلك الغير يستعمل اسم التفضيل باحد ثلثة امور فبهذا الحكم الاجمالى يتيسر لك ان تقول صيغة افضل موضوعة لمن قام به الفضل على وصف الزيادة على الغير وصيغة احسن لمن قام به الحسن على وصف الزيادة على الغير وهكذا الى غير النهاية (وكوضع) هيئات (اسماء التصغير) وهو مازيد فيه ياء ليدل على مصغر اى للدلالة على تقليل ما صغر او تحقيره او تقريبه ودلالة الزيادة على القلة من خواص اسم التصغير وتصغير الاسماء المعظمة منهى شرعاً والتفصيل فى شروح الشافية (فانها موضوعة

٥ اشارة الى ان نحو احمر واعور خارج بقرينة القيد الآتى اعنى الزيادة على الغير او المراد من افعل افعل من لامطلقا منه

على سبيل الانقسام بحكم اجمالى بكأن قال كل اسم ثلاثى غير) ماض مجهول من التغيير والجملة صفة اسم (الى وزن فعيل) بضم الاول وفتح الثانى وسكون الياء اى اوغير الى وزن فعيعل اوفعيعيل فان صيغ التصغير ثلثة فكلام المتن محمول على التمثيل فتبصر (فعيلته) للدلالة ٥٢ (على تصغير معنى اصله) اى اصل هذا الاسم وهو مكبره فهذا حكم كلى اندرج فى موضوعه جميع مايكون على وزن فعيل من المصغرات الغير المتناهية فتكون جميعها موضوعة لمعانيها اجمالا بان يوضع رجيل لتصغير معنى الرجل وضريب لتصغير معنى الضرب وهكذا (وكوضع) صيغ (اسماء النسبة) اى الدالة عليها وهو اسم ملحق بآخره ياء مشددة مكسور ماقبلها ليدل على النسبة الى المجرد عنها والنسبة قدتكون الى البلد وقدتكون الى الحرفة ٥٣ وقدتكون الى القبيلة وفائدتها فائدة الصفة وهومشابه لاسم المفعول ومأول به (فانها) اى اسماء النسبة مثل بصرى وهاشمى وحريرى (موضوعة) لمعانيها (على سبيل الانقسام) المذكور (بحكم اجمالى بكأن قال كل اسم الحق) ماض مجهول من الالحاق اى وصل (بآخره ياء مشددة) مكسور ماقبلها فيخرج نحو غلامى (فعيلته للنسبة) اى للدلالة على النسبة فيخرج نحو كرسى وروى (الى معنى الملحق به) وهو المنسوب اليه المجرد عن الياء فهذا وضع بصرى للنسبة الى معنى البصرة وحريرى للنسبة الى معنى الحرير وهكذا (وكوضع التثنية) اى المثنى من الاسماء اذلفظ ٥٤ التثنية حقيقة عرفية فى معنى المثنى الاصطلاحى (فانها) اى التثنية (موضوعة) لمعناها (على سبيل الانقسام بحكم اجمالى بكأن قال) الواضع (كل اسم الحق بآخره) اى بآخر مفرده (الف ونون) وهذا (فى حال رفعه) نحو مسلمان فى جاءنى مسلمان (وياء) عطف على الف (مفتوح) صفة جرت على غير ماهى له للالف (ماقبلها) فيخرج الجمع المذكر السالم (ونون مكسورة) فى جميع الاحوال وهذا (فى حال نصبه وجره) اى فى حالتى نصب ذلك الاسم وجره نحو مسلمين فى رأيت مسلمين ومررت بمسلمين (فعيلته) للدلالة (على كل) فردين (اثنين) كائنين (من افراد معنى الملحق به) اعنى مدلول الاسم المفرد ففى ضمن هذا العنوان الكلى وضع لفظ مسلمان ومسلمين للدلالة على فردين من افراد مفردهما وهو المسلم ولفظ كاتبان وكاتبين للدلالة على اثنين من افراد الكاتب ورجلان ورجلين للدلالة على فردين من افراد مفردهما وهو الرجل وهكذا نقس (وكوضع)

٥٢ فلعل هذا اللفظ سقط من قلم الناسخ الاول منه

٥٣ اى الصنعة منه

٥٤ تعليل لتفسير التثنية بالمثنى واما التقييد بالاسماء فبقرينة سياق الكلام منه

صيغ (الجموع) من الاسماء (مطلقا) اى جموع قلة اوكثرة وجموع صحة اوكسرة وهومادل على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيرما وتمام البحث فى النحو (فانها موضوعة على سبيل الانقسام بحكم اجمالى بكأن قال كل اسم غير) ماض مجهول من التغيير (الى وزن فعال) بكسر الفاء ٥٥ نحو رجال اوغير لاستجماع شروطه الى وزن (فاعلون) فى حالة الرفع (او) الى (مسلين) بكسر ماقبل الياء فى حالتى النصب والجر (او) غير الى وزن (مسلمات مثلا) اى وهكذا قياس سائر اوزان الجموع المذكورة فى محلها (فعينته) اى ذلك الاسم للدلالة على افراد (اكثر من اثنين) وهو الجمع العربية كما لايخفى (من مسميات ذلك الاسم) المفرد المغير والجار الاول متعلق باكثر والثانى بيان للاثنين والمسميات عبارة عن الافراد والظاهر ان اكثر ليس على بابه فاعرفه فبهذا الوجه الكلى وضع رجال لاكثر من اثنين من افراد الرجل وضاربون لاكثر من اثنين من مسميات ضارب ومسلمات لاكثر من اثنين من افراد مسلمة وهكذا (وكوضع اسماء المشبهة) لم يظهر لى ماراد بهذا فانه ان اراد الاسماء المشبهة بالصفات مثل اسم التصغير والمنسوب والآلة فقد ذكرت كلها فيماسبق وان ارادصيغ الصفة المشبهة باسم الفاعل مثل حسن ورحمن واحمر ونحوها فلادلالة لهذه العبارة عليه الا بتكلفات باردة على ان المناسب ح ذكرها عقيب اسم الفاعل او المفعول كما مر التنبيه على هذا فالاصوب اسقاط هذا من البين فارجع البصر كرتين (وكوضع اسم المنادى) اى اسم هو المنادى فالاظهر الاسم المنادى فهو موضوع بهذا القسم من الوضع لكن لامطلقا بل (اذا لم يقصد به) اى بالمنادى شخص (معين) كرجل فى قول الاعمى المستغيث يا رجلا خذبيدى واما اذاقصد به معين فيكون معرفة فيدخل ح فى وضع سائر المعارف وقيل انه يدخل فى وضع المعرف باللام فتصبر (و) القسم (الرابع) من اقسام النوعى (وضع خاص لموضوعله عام) من النوعى ايضا (مما لا وجود له) فى الخارج (بل) للترقى (حكموا) اى اهل الوضع (باستحالته) وامتناعه فضلا عن وجوده (ايضا) اى كما حكموا باستحالته فى الوضع الشخصى (لماسبق) من ان الخصوصيات لايعقل كونها مرآة لملاحظة كلياتها وقداستوفينا الكلام فيمامر فتذكر (المطلب الثالث) من المطالب الثلثة (فى بيان الركن الثالث) وهو الموضوع له فاعلم ان للموضوع له تقسيمات كأن يقال الموضوع له اما موضوع له بالوضع العام اوبالوضع الخاص اويقال

٥٥ ويحتمل ان يكون بضم الفاء وتشديد العين مثل كتاب جمع كاتب منه

انه اما موضوع له بالوضع الشخصي او بالوضع النوعي او يقال ان الموضوع له
اما متعدد بان وضع لكل منهما لفظ واحد اولا او يقال انه اما واحد وضع له
بعينه لفظان اولا وهكذا لكن هذه التقسيمات للموضوع له ليست حقيقة
وبالذات بل ثانيا وبالعرض وماهو تقسيم له اصالة ان يقال انه اما معنى اى
مدلول ليس من جنس اللفظ كدلول زيد او لفظ كدلول الاسم والفعل والحرف
والاول هو الاكثر (وهو) اى الاول اعنى المعنى الموضوع له ايضا قسمان
لانه (اما) معنى (كلى) لا يمنع تصوره عن وقوع الشركة فيه بين كثيرين
(او جزئى) يمنع تصوره عن ذلك (فاختلف فيه) يعنى اذا عرفت ان الموضوع له
اما كلى او جزئى فاعلم انه وقع الاختلاف فى ان المعنى الموضوع له بالوضع
القصدى اهو ذهنى ام خارجى على خمسة اقوال ومذاهب (فذهب) العلماء
(الحنفية الى انه) اى المعنى الموضوع له بالوضع القصدى هو (الصور
الذهنية) من نسبة المظروف الى ظرفه وكذا الخارجية يعنى ان الالفاظ
مفردة كانت او مركبة موضوعة بازاء الصور الذهنية سواء كان لها تحقق
فى الخارج كالانسان اولا كبحر من زيبق اما فى المفرد فلانه لما كان مختلفا
باختلاف الامر الذهنى دون الخارجى علم انه موضوع للذهنى وذلك لانا
اذا رأينا جسما من بعيد وتصورناه حجرا سميناه به ثم اذا تصورناه بالقرب منه
طائرا سميناه به ثم اذا تصورناه فرسا سميناه به مع ان الخارج واحد لا اختلاف
فيه ٤٢ واما فى المركب فلان قام زيد مثلا يدل على حكم المتكلم وايقاعه بان زيدا
قائم وهو امر ذهنى فان طابق الخارج كان صادقا والا كان كاذبا ولا يدل
على ثبوت المعنى فى نفس الامر والا لما وقع شك من سامع فى خبر يسمعه ذكره
السيد فى تعليقاته على التلويح (واختاره) اى هذا المذهب (الامام)
ابو عبدالله محمد بن عمر بن الحسين (فخر الدين الرازى) اى المنسوب الى
بلدة رى وهو الفقيه الشافعى صاحب التفسير الكبير الفائق على اهل زمانه
له تصانيف مفيدة بالقبول تلقته الامة (و) ذهب الامام محمد بن ادريس
(الشافعى) عطف على الحنفية فالانسب والشافعية (الى انه) اى الموضوع له
(هو الامور الخارجية) اى الماهيات الخارجية لا الذهنية قال السيد قدس سره
ومذهب الشافعية ان المعنى الموضوع له بالوضع القصدى هو الامر الخارجى
(وتبعه) اى الشافعى وتبع من باب علم (الشيخ ابو اسحق الشيرازى) وعلى
هذا يلزم ان لا تكون دلالة اللفظ على المعنى الذهنى مطابقة ولا تضمنا وان

٤٢ اى فظهر ان اطلاق اللفظ دائر مع المعانى الذهنية دون الخارجية واجاب صاحب التحصيل عن هذا بانه انما دار مع المعانى الذهنية لاعتقاد انها فى الخارج كذلك لا بمجرد اختلافها فى الذهن وقد جعل العلامة الدوانى النزاع بين الفريقين لفظيا بانه لا شك ان المعلوم بالذات انما هو الماهية المعلومة من حيث هى مع قطع النظر عن العوارض الذهنية فمن قال ان المعلوم بالذات هو الصور الذهنية اراد بها الماهية من حيث هي معلومة واطلاق الصورة عليها شايع ونفى كون المعلوم هو الامر الخارج مبنى على ان المعلوم قد لا يكون متحققا فى الخارج ومن قال ان المعلوم هو الامر الخارجى فقد اراد بالامر الخارجى مقابل نفس الصور الذهنية من حيث انها متشخصة بتشخصات ذهنية من الفوائد الخاقانية منه

لايكون استعماله فيه حقيقة تدبر ومن الثمرات الجنية للخلاف بين الحنفية والشافعية على مافى كتب الاصول كون الاستثناء تكلماً بالباقى بعد الثنيا عند الحنفية وكونه من النفى اثباتا وبالعكس عند الشافعي وذلك لانه لما لم يوجد واسطة بين النفى والاثبات فى الخارج بناء على مذهبه فالنفى فى الخارج يستلزم الاثبات فيه وبالعكس واما على مذهب الحنفية فلما كان الواسطة متصورة فى الذهن بين النفى والاثبات كان المستثنى مسكوتا عنه عندهم فليحفظ واما منشأ النزاع بين الفريقين ففى الفوائد الخاقانية لصدر الدين ان هذا الخلاف فى التحقيق متفرع على الاختلاف فى ان المعلوم بالذات هل هو الصور الذهنية او المعلوم الخارجى اذ لاشك ان الالفاظ موضوعة لما هو معلوم بالذات فمن قال ان المعلوم بالذات هو الصورة الذهنية وذو الصورة انما يحصل فيه بناء على ان صورته المطابقة او الغير المطابقة حاصلة فيه لا الامر الخارجى بناء على ان كثيراً مايتصور الانسان اشياء لاوجود لها فى الخارج قال بان الالفاظ موضوعة للصور العقلية ومن قال بان المعلوم بالذات انما هو ذو الصورة قال بان الالفاظ موضوعة للامر الخارجى فليحفظ (و) ذهب (بعض المحققين الى انه) اى الموضوع له (المعنى من حيث هو هو) اى الى انه حالة بين العلم والمعلوم اعنى نفس الماهية مع قطع النظر عن تحققها فى الذهن او الخارج فيكون امراً اعم منهما فى كل الالفاظ مفردات اومركبات ففى اى من الذهنى والخارجى استعملت كانت حقيقة قال المص وهذا المذهب هو الحق عندى (و) ذهب شمس الدين (الاصفهانى الى) التوزيع وهو (انه المعنى من حيث هو هو) اى اعم من ان يتحقق فى الذهن او الخارج لكن لامطلقا بل (فى المفردات و) بعض (المركبات) وهى ماعدا الاسنادية اعنى (التقييدية) كالحيوان الناطق وغلام زيد (و) انه (الصور الذهنية) عطف على المعنى من حيث هو هو (فى المركب الكلامى) اى الاسنادى (اخباريا) كان ذلك المركب (او انشائيا) لان المركب الخبرى انما يفيد الحكم بان النسبة بين الطرفين ايجابية كانت اوسلبية واقعة فى نفس الامر وبهذا الاعتبار يحتمل الصدق والكذب واما المركب الانشائى فهو موضوع لانشاء مدلوله واثباته واظهاره وليس له خارج حتى يفيد اظهاره بخلاف سائر المركبات فحكمها حكم المفردات فى كون معانيها اعم من ان تكون موجودة فى الذهن او فى الخارج (و) ذهب المحقق محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسى

(كمال الدين)

كمال الدين (ابن الهمام) صاحب فتح القدير وله في الاصول كتاب التحرير الذي لم يؤلف له نظير (الى) التوزيع بين مذهبي الحنفية والشافعية وهو (انه) اى الموضوع له (الامور الخارجية في العلم الشخصي) يعني انه الشخص الخارجي في اعلام الاشخاص (و) انه (الامور الذهنية في غير ذلك) اى في غير العلم الشخصي من الالفاظ المفردة والمركبة فهذه خمسة مذاهب (فالمشهور) منها (هو) المذهبان (الاولان) للحنفية والشافعية (و) المشهور بعدهما هو المذهب (الثالث بالنسبة الى) المذهبين (الاخيرين) فلا شهرة للاخيرين والتفصيل في كتب الاصول وغيرها (الخاتمة) اللام للعهد الخارجي وهي مبتدأ خبره محذوف اى هذه التي نذكرها فقوله تشتمل حال من المبتدأ بتأويل او غيره ولك ان تجعله خبرا عن الخاتمة وهي اما مصدر مثل كاذبة فنقلها الى الالفاظ الصادرة عنه من نقل المتعلق بالكسر الى المتعلق او اسم فاعل فان اعتبر النقل فهو من نقل اسم السبب الى المسبب والا فمن اطلاق العام على الخاص بعمومه فيكون حقيقة والتاء اما للنقل او التأنيث وفي لفظة الخاتمة براعة الاستهلال على ماقاله بعض اهل الكمال ونسئل الله حسن الخاتمة حين الارتحال (تشتمل على ست فوائد) اشتمال الدال على المدلول بناء على ماهو المختار من ان الخاتمة واشباهها عبارة عن الالفاظ او اشتمال الكل على كل جزء منه ان كانت عبارة عن المعاني والفوائد جمع فائدة وهي مااستفدته من علم او مال او جاه وفي العرف المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها ثمرته فالفائدة (الاولى) من الفوائد الست المتعلقة بالابحاث السابقة المشتملة عليها الخاتمة (انما ذكر) في هذه الرسالة (من الوضع) باقسامه بيان لما (الى هنا) اى منتهيا الى الخاتمة (وضع قصدي) مقصود في نفسه (مطلقا) اى شخصيا او نوعيا خاصا او عاما (وللوضع نوع آخر) غير ماذكر (وهو وضع غير قصدي) اى غير مقصود في نفسه بل مقصود في ضمن غيره تابع له كما قال (وهو وضع كل لفظ) اسما او فعلا او حرفا مفرداً او مركباً (في ضمن وضعه لمعناه) احترز به عن المهملات (لنفسه) اى نفس ذلك اللفظ والجار الاول متعلق بالوضع الثاني والثاني بالاول (وجعله علما له) اى جعل ذلك اللفظ علما لنفسه عطف على وضع كل لفظ من عطف احد المتلازمين على الآخر لمزيد التوضيح (فاختلف فيه) اى في الوضع الغير القصدي (حيث اثبته العلامة) التفتازاني (في آخر) سورة الفاتحة من (شرح) تفسير (الكشاف)

للعلامة الزمخشري (ونفاه) اي انكر هذا الوضع (السيد) الشريف (في حاشية) شرح الكافية للشيخ نجم الائمة (الرضي وادلة) كل من (الطرفين) مذكورة (في) الكتب (المطولات) خلاصة البحث انهم اختلفوا في ان الالفاظ هل لها وضع لانفسها ام لا فذهب بعضهم الى الاول ومثله بنحو ضرب فعل ماض فالموضوع لفظ ضرب والموضوع له ايضا لفظ ضرب لكن من حيث دلالته على المعنى اي الحدث الواقع في الزمان الماضي المنسوب نسبة تامة الى فاعل معين فقسم هذا البعض الوضع الى قصدي وغير قصدي والقصدي هو المعتبر في الاشتراك فلا يكون اللفظ بالوضع الغير القصدي مشتركا واختاره العلامة التفتازاني فقال كل لفظ وضع لمعنى فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك المعنى ففي قولنا خرج زيد من البصرة مثلا خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر فيجعل كل من الثلثة محكوما عليه ويؤيده ما في كتبهم من ان هذا علم وانه من قبيل الاعلام المنقولة وذهب بعض آخر الى ان ليس لها وضع لانفسها اصلا لا ضمنا ولا قصداً واختاره الشريف قدس سره حيث رد على البعض الاول وانكر قولهم بان دلالة الالفاظ على انفسها ليست بمستندة الى الوضع اصلا لوجودها في المهملات بلا تفاوت وجعلها محكوما عليها لا يقتضي كونها اسماء لان الكلمات متساوية الاقدام في جواز الاخبار عن انفسها بل هو جار في الالفاظ المهملة ايضا نحو جسق مهمل ودعوى وضع المهملات بازاء انفسها وضعا غير قصدي وانها اسماء بهذا الاعتبار خروج عن الانصاف ومكابرة في قواعد اللغة مع ان اثبات وضع غير قصدي امر لا يساعده العقل والنقل وانما التزموه تفصيا عن لزوم الاشتراك في جميع الالفاظ وتمامه في رسالة اختلاف السعدين وغيرها (و) الفائدة (الثانية) منها (انه) اي الشان (اختلف) اي وقع الاختلاف من حيث الجواز وعدمه (في اجتماع الاوضاع الاربعة) اي الوضع اللغوي والعرفي والاصطلاحي والشرعي (في لفظ واحد بالنسبة الى معنى واحد) اذ بالنظر الى معان متعددة يجوز ذلك الاجتماع بلا خلاف (فذهب الى جوازه) اي جواز هذا الاجتماع (المحقق التفتازاني) في التلويح كلفظ الاسد فانه موضوع لغة للحيوان المفترس ولما لم يوجد من اهل الشرع والعرف والاصطلاح النقل الى معنى آخر بل استعملوه في الحيوان المفترس فكأن الكل اتفقوا على وضعه لذلك المعنى فوجود الاوضاع الاربعة مبني على

(التنزيل)

التنزيل لابالفعل فاندفع اعتراض السيد الشريف الآتى نقلا عن مستجى زاده من لزوم ان لايوجد فائدة فى الاوضاع المتأخرة بعد كونه موضوعا لذلك المعنى من طرف اهل اللغة والتفصيل فى الاصول (و) ذهب (الى نفيه) وانكاره (المحقق) الشريف (الجرجانى وادلة الجانبين فى المفصلات) يعنى انهما اختلفا فى جواز ان يكون لفظ بالنسبة الى معنى واحد حقيقة بالاوضاع الاربعة فذهب الى جوازه السعد العلامة فى التلويح حيث قال فان اتفق فى الحقيقة ان تكون موضوعة للمعنى بجميع الاوضاع الاربعة فهى الحقيقة على الاطلاق والا فهى الحقيقة بالجهة التى بها كان الوضع وانكر المحقق الشريف اجتماع هؤلاء الاوضاع حيث قال انه منتف على الاطلاق بل مما يستحيل عادة لخلو الاوضاع المتأخرة عن الفائدة ويؤيده ماقالوا فى تعريف الاصطلاح انه اتفاق قوم على معنى لايكون فى اصل الوضع كذلك ان اللغة اصل والنقل طار عليه كذا فى مستجى زاده (و) الفائدة (الثالثة) منها (لايجعلك) ايها الطالب الفطن بصيغة النفى اوالنهى (فى شبهة) وريب (تناوب الالفاظ) فى التراكيب (بعضها مكان بعض) اما بالجر بدل بعض من الالفاظ اى تناوب بعضها مكان بعض آخر اوبالرفع على ان الجملة حال مؤكدة من التناوب اى لايوقعك فى ريبة استعمال بعض الالفاظ فى معنى بعض (اذ المعتبر) علة لايجعلك اى لان المعتبر فى وضع الالفاظ هو (الوضع الافرادى) لاالتركيبى ولا الاستعمال توضيحه ان بعض الالفاظ قد يستعمل فيما يستعمل فيه بعض آخر كاستعمال لفظ موضوع لكلى فى مشخص يستعمل فيه العلم فلا يشك فى انه مشارك له فى الجزئية والعلمية وكاستعمال الموصول فى الجزئى المستعمل فيه العلم اوضمير المخاطب اوالمتكلم فلا ينبغى ارتياب انها مشاركة فى الموصولية اوالضميرية اوالعلمية اذ العبرة فى الاتصاف بهذه الاوصاف الوضع على الوجوه المعتبرة فى الاقسام المذكورة فى الرسالة لاالاستعمال المجازى (و) الفائدة (الرابعة ان الوضع) اى حقيقته وهو جعل شئ بازاء شئ اه كما سبق فى صدر الرسالة (يستلزم الدلالة) استلزام الخاص للعام كالانسان للحيوان اذ الدلالة كما سبق كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر فمتى تحقق الوضع تحقق الدلالة تحقق الخاص فى ضمن العام (لكن) لاينعكس كليا لان (الدلالة لاتستلزمه) اى الوضع وذلك (لامكان ان تكون) الدلالة حاصلة (بالعقل) دون الوضع كدلالة ديز المسموع من وراء الجدار على وجوه

اللافظ والعقل قوة للنفس بها تستعد للعلوم والادراكات (او) امكان ان تكون الدلالة (بالطبع) كدلالة اح على وجع الصدر والطبع مايكون مبدأ الحركة سواء كان له شعور اولا والطبيعة اخص منه لانها عبارة عن مبدأ الحركة من غير شعور والتحقيق فى كتب الحكمة (و) الفائدة (الخامسة ان الارادة) بمعنى التفات النفس الى المعنى من حيث انه مراد المتكلم (ليست بشرط ٤٣ اى بموقوف عليه (فى الدلالة) اى دلالة اللفظ على المعنى (عند الجمهور) كما هو المشهور (خلافا) للشيخ الرئيس ابى على حسين (ابن سينا) حيث ذهب الى ان الدلالة موقوفة على الارادة (واختاره) اى مذهب ابن سينا (الفاضل العصام) فى حاشية الجامى (وادلة الطرفين) جرحا وتعديلاً (مبسوطة) مفصلة (فى الكتب) المنطقية وغيرها فارجع اليها جازماً بان الحق الذى عليه المحققون ان الارادة ليست شرطا فى الدلالة ولا تابعة لها بل للوضع كذا فى المطول (و) الفائدة (السادسة) وهى الاخيرة من الفوائد (ان مدلولات الالفاظ) اسماء اوافعالا اوحروفاً على اوجه عديدة لانها اما معان مستقلة اومعان غير مستقلة وكل منهما امامن حيث الذات والمفهوم معاًاو من حيث احدهما فقط فاشار اليه بقوله (امامعنى مستقل) الظ معانى مستقلة ومعنى الاستقلال ان يكون مفهوما وملحوظا بذاته ولايكون تبعا فى الملاحظة للغير وعدم الاستقلال بخلاف ذلك (وهو) اى المعنى المستقل من مدلولات الالفاظ (على نوعين الاول انه مستقل ذاتاو مفهوما معاً) اى من حيث الذات والمفهوم جميعاً فهما تميزان عن ذات مقدرة فى نسبة مستقل الى ضميره المستتر ومفهوم كل لفظ ماوضع ذلك اللفظ بازاءه وذات كل لفظ ماصدق عليه ذلك المفهوم كلفظ الكاتب مثلا مفهومه شئ له الكتابة وذاته ماصدق عليه الكاتب من افراد الانسان واعلم ان الذات قديراد به الحقيقة وقديراد به ماقام بنفسه وقديراد به المستقل بالمفهومية والظ ان المراد به ههنا المعنى الثانى فمثال هذا النوع كلفظ الارض والسماء وكلفظ زيد فان مفهومه وكذا ذاته المشخصة مستقل هذا (والثانى) انه مستقل (مفهوما فقط) اى لاذاتا كلفظ السواد والبياض والعلم والجهل وغيرها من الاحداث والاعراض فان ذواتها غير مستقلة فى الوجود قائمة بمحالها من الجواهر وان كان مفهوماتها مستقلة من حيث انها اسماء (واما) معنى (غير مستقل) عطف على معنى مستقل (وهوايضا) اى كالنوع الاول المستقل (على نوعين الاول انه غير مستقل

٤٣ وهو الظ من تعريفها اعنى كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر منه

ذاتا ومفهوما معا) كمدلولات الحروف على ماستطلع (والثانى) غير مستقل (ذاتا فقط) اى لا مفهوما كالنسب المعتبرة بين القسمين الاولين وتوضيح المقام على ماذكره علامة الروم طاشكبرى زاده المرحوم فى رسالة مسالك الخلاص عن مهالك الخواص ان مدلولات الالفاظ اما ذوات متأصلة فى الوجود وتسمى اسم عين اومعان قائمة بها وتسمى اسم معنى وحدثا ايضا اونسب خاصة معتبرة بينهما فهذه اقسام ثلثة والاول منها مستقل مطلقا اى ذاتا ومفهوما كالارض والسماء والثانى مستقل مفهوما لا ذاتا كالعلم والجهل والثالث غير مستقل اصلا كالابتداء الخاص المعتبر بين السير والبصرة فى قولك سرت من البصرة ثم ان الاول مط والثانى من حيث استقلاله مدلول الاسم ومن حيث عدم استقلاله مدلول الفعل واما الثالث فهو مدلول الحرف ثم ان الاسناد لاستدعائه استقلال المسند اليه مط اى ذاتا ومفهوما واستقلال المسند مفهوما يكون الاسم مسندا اليه ومسندا معا والفعل يكون مسندا ولا يكون مسندا اليه والحرف لا يكون شيئاً منهما اذ ليس له حظ من الاستقلال اصلا وقد عرفت فيمامر ان الحرف موضوع وضعا عاما لكل نسبة خاصة بواسطة ملاحظتها بنوع تلك النسبة مثلا كلمة من موضوعة بواسطة مفهوم الابتداء لكل ابتداء خاص معتبر بين الحدث والذات كالسير والبصرة مثلا ولما كان تلك النسبة الخاصة غير مستقلة بنفسها لا ذاتا ولا مفهوما لم يصلح ان يكون مسندا او مسندا اليه فاغتنم هذا التحرير ثم انه لا بأس علينا ان نذكر ههنا فوائد اخر بطريق التذييل ابلاغاً لما فى الرسالة الى العشرة للتكميل فنقول * الفائدة السابعة ان الاستعمال فرع الوضع لانه ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه اومناسبه فهو من صفات المتكلم وان الوضع بالمعنى المتبادر ٤٤ يخص الحقيقة والاستعمال يعمها والمجاز والكناية وان اللفظ بعد الوضع قبل الاستعمال ليس بحقيقة ولا مجاز وهذا مفقود فى القرأن وقيل اوائل السور منه على رأى انها الاشارة الى الحروف التى يتركب منها الكلام * الفائدة الثامنة ان طريق ثبوت الوضع عندنا انما هو النقل عن ائمة اللغة لا غير فلا يجرى فيه القياس الفقهى عند الجمهور والنقل اما بطريق التواتر كنقل وضع الارض والسماء والحر والبرد والماء وغيرها مما يعلم وضعه لما يستعمل فيه قطعا واما بطريق الآحاد كغير هذه الاسماء مما يكون وضعه لما يستعمل فيه مظنوناً كالقرع والنمر والقرأ وهذا فى علم اللغة واما فى الصرف والنحو فثبوت اكثر احكامهما بالنقل لا غير

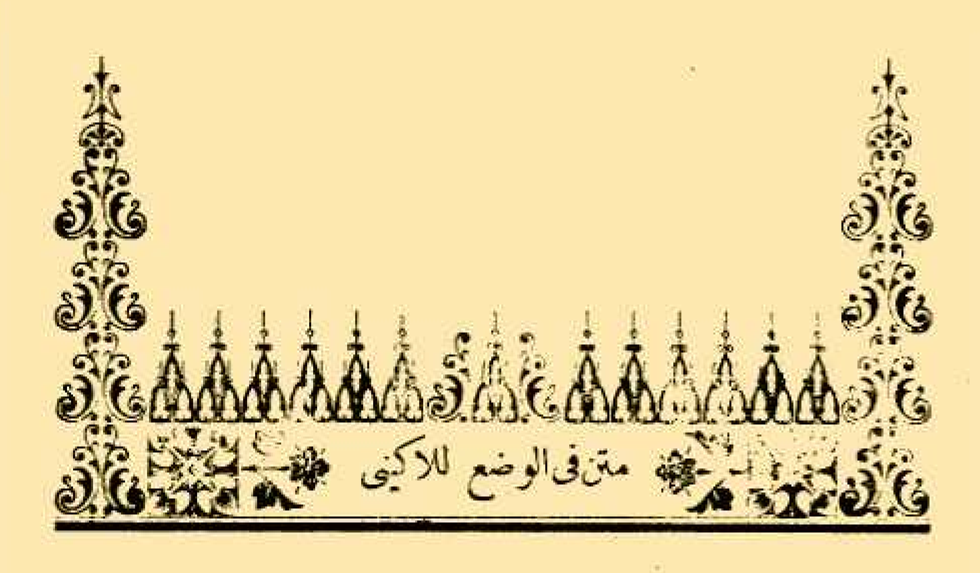
٤٤ اى بالمعنى الاخص منه

كالنبوا * الفائدة التاسعة ان الوضع فى المفردات وضع العين للعين وفى المركبات وضع الاجزاء للاجزاء وان دلالة المفرد على معناه ليست تفصيلية بخلاف المركب وانه لايشترط مناسبة اللفظ للمعنى فى وضعه له عند الجمهور وانه ليس لكل معنى لفظ مستقل موضوع بازاءه فان من المعانى مالم يوضع له لفظ كانواع الروايح وانما يتعين المراد اما بالاضافة الى محله كرايحة المسك او بوصفه بعض الافراد كرايحة طيبة او بغير ذلك * الفائدة العاشرة الكاملة ان مااشتهر من الاختلاف فى ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هى هى او مع قيد الوحدة الغير المعينة انما هو فى اسم الجنس الذى لايطلق الا على الواحد كرجل وفرس واما الذى يطلق على القليل والكثير مثل تمر وعسل وكالمصادر فهو موضوع بالاتفاق للماهية المطلقة وان النزاع بين ارباب الاختلاف نزاع لفظى عند الفاضل العصام والله تعالى اعلم بحقيقة المرام وهذا آخر ماسودناه من الاوراق * بتوفيق الله الملك الخلاق * مع قيام قلق البال وقدم الاستعجال على الساق * فالمرجو ممن اتصف بالانصاف ومكارم الاخلاق * ان يصفحوا ماصدر منى فى هذه العجالة مما يخالف الواقع او الاتفاق * ولعمرى ان هذا العزيز فى الانفس والآفاق * وقد فطم يراعة البراعة عن امتصاص مداد تبييض ما القته السلف للخلف * فى اواسط شهر الله رجب الفرد المشرف * المنتظم بسلك شهور سنة عشر وثلثمائة والف من هجرة من عليه انواع

التحف من الصلوات واصناف الشرف

وبعدد كل حرف الف الف

آمين



بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يامن خص العالمين بمعرفة اوضاع الكلمة والكلام * وجعلهم ممتازا بادراك اسرار افصح الكلام * ونصلي ونسلم على صاحب لواء الشفاعة يوم القيام * محمد المنوط برسالته وضع قوانين الشرع والاسلام * وعلى آله الابرار وصحبه الاخيار (وبعد) فيقول العبد الفقير الى الله الغنى ابراهيم بن خليل الاكينى هذه رسالة تشتمل على مقدمة * وثلثة مطالب * وخاتمة (المقدمة) الوضع فى اللغة جعل الشئ فى حيز معين وفى العرف جعل شئ بازاء شئ بحيث متى فهم الاول فهم منه الثانى للعالم به ثم الوضع العرفى قسمان لفظى وغير لفظى فالاول عند اهل العربية مشترك لفظى بين المعنيين (احدهما تعيين اللفظ بازاء معنى ليدل عليه بنفسه (وثانيهما تعيين اللفظ بازاء معنى ليدل عليه ولو بمعونة قرينة فالنسبة بينهما عموم وخصوص مطلق فالاول هو الاخص وهو المتبادر الفارق بين الحقائق والمجازات المعتبر فى الاصطلاحات من نحو الترادف والاشتراك والدلالات (ثم اعلم ان لكل فن موضوعا وغاية فموضوع فن الوضع هو الوضع العرفى المعرف آنفا فنقول باعتباره هو علم يبحث فيه عن احوال الوضع العرفى من حيث العموم والخصوص والشخصية والنوعية (وغايته) هو الاقتدار التام على تميز الموضوع عن غيره وتميز موضوعات اللغة والصرف والاشتقاق والنحو وغير ذلك بعضها عن بعض وتميز بعض الاقسام عن بعض آخر وتميز امارات الحقيقة عن قرائن المجاز (فنقول) باعتباره هو آلة قانونية يحصل بها الاقتدار على تميز الموضوعات عن غيرها

وتميز موضوعات اللغة والصرف والاشتقاق والنحو وغير ذلك بعضها عن بعض وتميز الامارات عن القرائن (تذنيب) وللوضع ثلثة اركان الواضع والموضوع والموضوع له وله اقسام باعتبار كل ركن منها (المطلب الاول) فى الركن الاول فاقسامه باعتباره اربعة لغوى وعرفى واصطلاحى وشرعى ثم اعلم انه اختلف فى واضع الالفاظ اللغوية فذهب الى انه هو الله وحده الشيخ ابو الحسن الاشعرى رحمه الله والى انه البشر وحده ابو هاشم من رؤساء المعتزلة والى انه هو الله تعالى فيما يتوقف عليه تعريف الوضع والاصطلاح وماسواه على الاحتمال الاستاد ابو اسحق الاسفرائينى والى التوقف بين الثلاثة القاضى ابوبكر الباقلانى * (المطلب الثانى) فى الركن الثانى* فاقسامه باعتباره اثنان شخصى وهو تعيين اللفظ الملحوظ بخصوصه لمعنى كلى اوجزئى واقسامه من حيث خصوص المعنى الموضوع له وعمومه وخصوص آلة ملاحظته وعمومه على مايقتضيه التقسيم العقلى ابتداء اربعة (الاول) وضع خاص لموضوع له خاص وذلك بان يعقل الواضع معنى معينا بتعيين خارجى بخصوصه او بمفهوم كلى منحصر فيه فى الخارج ثم يعين لفظا مخصوصا بازاء ذلك المعنى كوضع الاعلام الشخصية او بتعيين ذهنى نفسه ثم يعين من حيث التعيين لفظا مخصوصا بازاء ذلك المعنى كوضع الاعلام الجنسية واسماء العدد * (والثانى) وضع عام لموضوع له خاص * وذلك بان يعقل الواضع الجزئيات المتعددة بمفهوم كلى شامل لها تعقلا اجماليا ثم يعين بهذه الملاحظة الاجمالية لفظا مخصوصا بازاء كل واحد من تلك الجزئيات بخصوصه دفعة كوضع المضمرات والموصولات واسماء الاشارات واسماء الافعال والحروف وبعض الظروف مما يتضمن معنى الحرف فاطلاقها على تلك الجزئيات المخصوصة حقيقة وعلى ذلك المفهوم الكلى مجاز (فلهذا الوجه امكن تعدد معانى لفظ واحد من غير اشتراك هذا عند المتأخرين واختاره السيد قدس سره واما عند المتقدمين فالمذكورات موضوعة لنفس ذلك المفهوم الكلى على طريق وضع عام لموضوع له عام بشرط ان يستعمل فى كل من جزئياته واختاره التفتازانى فالحقيق بالقبول رأى المتأخرين لما انه يلزم على رأى المتقدمين ان يكون ماهو من هذا القبيل مجازات لاحقائق لها اذلم يستعمل فيما وضع له من ذلك المفهوم الكلى واللازم باطل والالماصح اختلاف ائمة اللغة فى عدم استلزام المجاز الحقيقة * (والثالث) وضع عام لموضوع له

(عام)

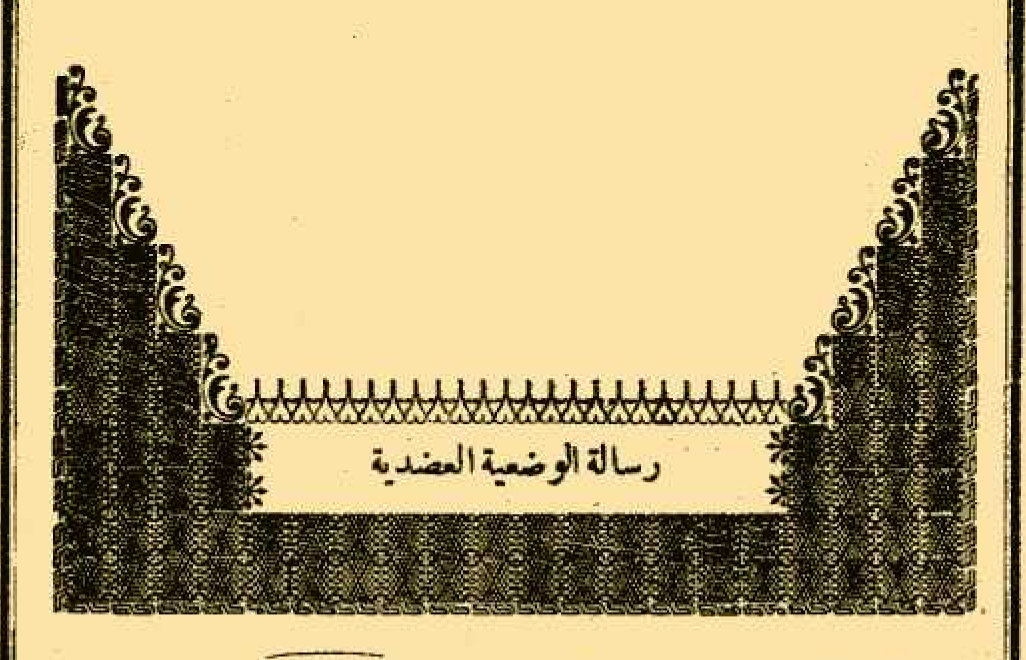
عام * وذلك بان يعقل الواضع معنى كليا بنفسه او بما يساويه ثم يعين لفظا مخصوصا بازاء ذلك الكلى كوضع الاسماء الاجناس والمصادر ومواد الافعال والمشتقات واسماء المصادر * (والرابع) وضع خاص لموضوع له عام * بان يعقل معنى كليا بخصوصية بعض افراده وهذا القسم مما لاوجود له بل حكموا باستحالته لان الخصوصيات لايعقل كونها مرآة لملاحظة كلياتها بخلاف العكس (ونوعى) وهو تعيين اللفظ الملحوظ بعمومه لمعنى كلى او جزئى (وتوضيح ذلك بان يلاحظ الواضع هيئات غير معدودة اجمالا افرادية كانت او تركيبية بامر عام لها ويلاحظ معنى جزئيا او كليا ثم يعين مايصدق عليه ذلك الامر العام من تلك الهيئات اولا وبالذات والامر العام ثانيا وبالعرض لذلك الجزئى او الكلى بحكم اجمالى بكأن قال كل لفظ بصفة كذا عينته للدلالة بنفسه على كذا ومن يحذف من هذا الحكم قيد بنفسه يكون عنده فى المجاز وضع نوعى بمعنى الاعم كما سبق وهو ان يقول الواضع كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى سواء كان تعيينه بوضع شخصى او نوعى بمعنى الاخص فهو عند تحقق القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لابواسطة هذا التعيين فوضع الالفاظ المجازية لمعانيها المجازية من قبيل وضع عام لموضوع له خاص وفى الكناية مذهبان احدهما انها مستعملة فى المعنى الموضوع له مع عدم كونه مناطا للنفى والاثبات فيكون وضعها وضع الحقيقة والآخر انها مستعملة فى غيره فيكون وضعها كوضع المجاز الا انه يحذف قيد المانعة عن القاعدة (واقسام الوضع النوعى ايضا اربعة من الحيثية المذكورة فى الشخصى * (الاول) وضع خاص لموضوع له خاص * وذلك بان يلاحظ الواضع هيئات غير معدودة اجمالا بامر عام لها ويلاحظ معنى معينا ثم يعين كلا من تلك الهيئات بازاء ذلك المعنى كوضع الاوزان بازاء الموازن بكأن قال كل مايطرء على تركيب فعل من الهيئات الممكنة الطريان مثل فعل يفعل وغيرهما فعينته لنوع مايوزن به من الصيغ المخصوصة فوضع كلا من افراد مايطرء فى ضمن هذا العنوان علما لنوع مايوزن به من الصيغ المخصوصة فان اعتبر تعدد الهيئة باعتبار المادة فالموضوع له كلى معين من حيث انه معين فالاوزان من قبيل اعلام الاجناس اى الانواع والا فهى من قبيل اعلام الاشخاص فعلى الاول يكون التعبير فى طرف الموضوع له

بلفظ النوع وعلى الثانى بغير لفظ النوع والاول هو المشهور ومن هذا القبيل وضع تثنية الاعلام عند مثبتيها * (والثانى) وضع عام لموضوع له خاص * وذلك بان يلاحظ الواضع هيئات غير معدودة اجمالا بامر عام لها ويلاحظ معانى جزئية غير معدودة بعنوان كلى شامل لكل منها ثم يعين كلا من الاولى بازاء كل واحد من الثانية على انقسام الآحاد بحكم اجمالى كوضع عامة الافعال مثلا ان الفعل الماضى موضوع بكأن قال كل ما كان على هيئة فعل فعينته لنسبة مدلول مصدره الى فاعل معين فى الزمان الماضى فبهذا وضع ضرب لنسب حدث الضرب الى فواعل معينة غير محصورة كما فى ضرب زيد وضرب عمرو وضرب بكر وهكذا ووضع قتل لنسب حدث القتل الى تلك الفواعل كما فى قتل زيد وقتل عمرو وقتل بشر وقتل خالد وهكذا الى ما لا نهاية له هذا على ماهو المختار عند المحققين من ان صيغ الافعال موضوعة للنسبة الى فاعل معين واما على ماهو رأى الجمهور من انها موضوعة للنسبة الى فاعل ما فما وضع له كل من الافعال معنى كلى فيكون حينئذ من قبيل وضع عام لموضوع له عام كما ان وضعه للزمان كذلك ٩ (وكوضع المركبات التامة فانها موضوعة بكأن قال كل ما كان على هيئة زيد فاعل فعينته لكل اسناد المسند الى المسند اليه اسنادا تاما فبهذا وضع زيد قائم لهذه النسبة الجزئية وعمرو قاعد لتلك النسبة وهكذا (وكوضع المركبات الاضافية فانها موضوعة بكأن قال كل ما كان على هيئة غلام زيد فعينته لكل نسبة الاول بالثانى نسبة تقييدية مفيدة للتعريف او التخصيص فبهذا وضع دار زيد لهذه النسبة الجزئية المفيدة التعريف وبيت عمرو لتلك النسبة الجزئية المفيدة التعريف وغلام رجل لتلك النسبة الجزئية المفيدة التخصيص وهكذا (وكوضع المركبات التوصيفية فانها موضوعة بكأن قال كل ما كان على هيئة رجل عالم فعينته لكل نسبة توصيفية فبهذا وضع زيد العالم لهذه النسبة التوصيفية الجزئية ورجل كاتب لتلك النسبة التوصيفية الجزئية وهكذا (وكوضع المعرف بلام العهد الخارجى وكذا المضاف بالاضافة العهدية (واكوضع المفرد المحلى باللام الاستغراقية وكوضع النكرة المنفية * (والثالث) وضع عام لموضوع له عام * وذلك بان يلاحظ الواضع هيئات غير معدودة بامر عام لها ويلاحظ معنى واحدا كليا بنفسه ثم يعين كلا منها بحكم اجمالى لذلك المعنى الكلى كوضع الفعل للزمان وللنسبة على رأى الجمهور كما سبق او يلاحظ معانى كلية بمفهوم كلى آخر ثم

٩ هذا على ماهو المشهور والتحقيق ان وضع الافعال لجميع معانيها بحكم واحد تأمل منه

يعين كل واحدة من تلك الهيئات بازاء المعانى الكلية الملحوظة بمفهوم كلى آخر على انقسام الآحاد الى الآحاد بحكم اجمالى (وكوضع اسماء الفواعل فانها موضوعة بان يلاحظ الواضع هيئات غير معدودة من نحو ضارب وكاتب وقارئ وغيرها بامر عام لها وهو قولنا كل ما كان على هيئة فاعل فى الثلاثى ويلاحظ المعانى الكلية من نحو من قام به الضرب وغيره بمفهوم كلى آخر وهو من قام به مدلول مأخذ اشتقاقه بمعنى الحدوث ثم يعين كلا من الاولى بازاء كل واحد من الثانية على انقسام الآحاد الى الآحاد بحكم اجمالى بكأن قال كل ما كان على هيئة فاعل فى الثلاثى فعينته لمن قام به مدلول مأخذ اشتقاقه بمعنى الحدوث فبهذا وضع ضارب لمن قام به الضرب بمعنى الحدوث والكاتب لمن قام به الكتابة بمعنى الحدوث والقارئ لمن قام به القراءة بمعنى الحدوث الى غير ذلك وقس عليه المزيدات (وكوضع اسماء المفاعيل فانها موضوعة على سبيل الانقسام بحكم اجمالى بكأن قال كل ما كان على هيئة مفعول فى الثلاثى فعينته لمن وقع عليه مدلول مأخذ اشتقاقه بمعنى الحدوث فبهذا وضع مضروب لمن وقع عليه الضرب بمعنى الحدوث ومكتوب لمن وقع عليه الكتابة بمعنى الحدوث الى غير ذلك وقس عليه المزيدات (وكوضع اسماء الزمان فانها موضوعة على سبيل الانقسام بحكم اجمالى بكأن قال كل ما كان على هيئة مفعل فعينته لما وقع فيه مدلول مأخذ اشتقاقه (وكوضع) اسماء المكان فانها موضوعة ايضا كذلك ولكن لفظة ما فى جانب آلة ملاحظة الموضوع له عبارة عن الزمان فى الاول وعن المكان فى الثانى (وكوضع اسماء الآلة فانها موضوعة على سبيل الانقسام بحكم اجمالى بكأن قال كل ما كان على هيئة مفعل فعينته لما كان آلة لحصول مدلول مأخذ اشتقاقه (وكوضع اسماء التفضيل فانها موضوعة على سبيل الانقسام بحكم اجمالى بكأن قال كل ما كان على هيئة افعل فعينته لمن قام به مدلول مأخذ اشتقاقه على وصف الزيادة على غيره (وكوضع اسماء التصغير فانها موضوعة على سبيل الانقسام بحكم اجمالى بكأن قال كل اسم ثلاثى غير الى وزن فعيل فعينته على تصغير معنى اصله (وكوضع اسماء النسبة فانها موضوعة على سبيل الانقسام بحكم اجمالى بكأن قال كل اسم الحق بآخره ياء مشددة فعينته للنسبة الى معنى الملحق به (وكوضع التثنية فانها موضوعة على سبيل الانقسام بحكم اجمالى بكأن

قال كل اسم الحق بآخره الف ونون فى حال رفعه وياء مفتوح ماقبلها ونون مكسورة فى حال نصبه وجره فعينته على كل اثنين من افراد معنى الملحق به (وكوضع الجموع) مطلقا فانها موضوعة على سبيل الانقسام بحكم اجمالى بكأن قال كل اسم غير الى وزن فعال اوفاعلون او مسلمين او مسلمات مثلا فعينته على اكثر من اثنين من مسميات ذلك الاسم (وكوضع اسماء المشبهة (واسم المنادى) اذالم يقصد به معين * (والرابع وضع خاص لموضوع له عام وهذا القسم ممالاوجود له بل حكموا باستحالته ايضالماسبق (المطلب الثالث) فى الركن الثالث * وهو اما كلى اوجزئى فاختلف فيه فذهب الحنفية الى انه الصور الذهنية واختاره الامام فخر الدين الرازى والشافعى الى انه الامور الخارجية وتبعه الشيخ ابو اسحق الشيرازى وبعض المحققين الى انه المعنى من حيث هو هو والاصفهانى الى انه المعنى من حيث هو هو فى المفردات والمركبات التقييدية والصور الذهنية فى المركب الكلامى اخباريا كان او انشائيا وابن الهمام الى انه الامور الخارجية فى العلم الشخصى والامور الذهنية فى غير ذلك فالمشهور هو الاولان والثالث بالنسبة الى الاخيرين (الخاتمة) تشتمل على ست فوائد (الاولى) ان ماذكر من الوضع الى هنا وضع قصدى مطلقا وللوضع نوع آخر وهو وضع غير قصدى وهو وضع كل لفظ فى ضمن وضعه لمعناه لنفسه وجعله علما لها فاختلف فيه حيث اثبته العلامة فى شرح الكشاف ونفاه السيد فى حاشية الرضى وادلة الطرفين فى المطولات (والثانية) انه اختلف فى اجتماع الاوضاع الاربعة فى لفظ واحد بالنسبة الى معنى واحد فذهب الى جوازه المحقق التفتازانى والى نفيه المحقق الجرجانى وادلة الجانبين فى المفصلات (والثالثة) انه لايجعلك فى شبهة تناوب الالفاظ بعضها مكان بعض اذ المعتبر الوضع الافرادى (والرابعة) ان الوضع يستلزم الدلالة لكن الدلالة لاتستلزمه لامكان ان تكون بالعقل او بالطبع * (والخامسة) ان الارادة ليست بشرط فى الدلالة عند الجمهور خلافا لابن سينا واختاره الفاضل العصام وادلة الطرفين مبسوطة فى الكتب (والسادسة) ان مدلولات الالفاظ اما معنى مستقل وهو على نوعين * الاول انه مستقل ذاتا ومفهوما معا والثانى مفهوما فقط واما غير مستقل وهو ايضا على نوعين الاول انه غير مستقل ذاتا ومفهوما معا والثانى ذاتا فقط تمت الرسالة بعون الله الملك الوهاب



هذه فائدة تشتمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة (المقدمة) اللفظ قد يوضع لشخص بعينه وقد يوضع له باعتبار امر عام وذلك بان يعقل امر مشترك بين المشخصات ثم يقال هذا اللفظ موضـوع لكل واحد من هذه المشخصات بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم منه الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك الامر المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلى والموضوع له مشخص وذلك مثل اسم الاشارة فان هذا مثلا موضوع ومسماه المشار اليه المشخص بحيث لا يقبل الشركة (تنبيه) ما هو من هذا القبيل لا يفيد التشخص الا بقرينة معينة لاستواء نسبة الوضع الى المسميات (التقسيم) اللفظ مدلوله اما كلى او مشخص (والاول) اما ذات وهو اسم الجنس او حدث وهو المصدر او نسبة بينهما وذلك اما ان يعتبر من طرف الذات وهو المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل (والثانى) فالوضع اما مشخص او كلى (والاول) العلم (والثانى) مدلوله اما معنى فى غيره يتعين بانضمام ذلك الغير اليه وهو الحرف او لا فالقرينة ان كانت فى الخطاب فالضمير وان كانت فى غيره فاما حسية وهو اسم الاشارة او عقلية وهو الموصول (الخاتمة) تشتمل على تنبيهات (الاول) الثلثة تشترك فى ان مدلولاتها ليست معانى فى غيرها وان كانت تحصل بالغير فهى اسماء لا حروف (الثانى) الاشارة العقلية لا تفيد التشخص فان تقيد الكلى بالكلى لا يفيد الجزئية بخلاف قرينة الخطاب والحس فلذلك كانا جزئين وهذا كليـا

(الثالث) علمت من هذا الفرق بين العلم والمضمر وفساد تقسيم الجزئى اليهما دون اسم الاشارة ظنا ان ذلك انما يتعين بقرينة الاشارة ومدلول الضمير بالوضع (الرابع) تبين لك من هذا ان معنى قول النحاة الحرف ما دل على معنى فى غيره انه لا يستقل بالمفهومية بخلاف الاسم والفعل (الخامس) قد عرفت من الفرق بين الفعل والمشتق ان ضارباً لا يرد على حد الفعل فانه ما دل على حدث ونسبة الى موضوع وزمانها (السادس) ومنه يعلم الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فان علم الجنس كاسامة وضع بجوهره لمعين واسم الجنس كاسد وضع لغير معين ثم جاء التعين وهو معنى فيه من اللام (السابع) الموصول عكس الحرف فان الحرف يدل على معنى فى غيره وتحصله بما هو معنى فيه والموصول مبهم يتعين بمعنى فيه (الثامن) الفعل والحرف يشتركان فى انهما يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير ومن هذه الجهة لا يثبت له الغير فامتنع الخبر عنهما (التاسع) الفعل مدلوله كلى قد يتحقق فى ذوات متعددة فجاز نسبته الى خاص منه فيخبر به دون الحرف اذ تحصل مدلوله انما هو بما يحصل له فلا يعقل لغيره (العاشر) فى الضمير الغائب وفى كليته نظر تأمل (الحادى عشر) ذو وفوق مفهومهما كلى لانهما بمعنى صاحب وعلو وان كانا لا يستعملان الا فى جزئيين لعروض الاضافة فلا يكونان جزئيين (الثانى عشر) لا يريبك تعاور الالفاظ بعضها مكان بعض اذ المعتبر الوضع تمت الرساله

قد تم طبع هذا التأليف بعون الله الملك اللطيف فى عصر
سلطاننا عبد الحميد خان بن السلطان الغازى
عبد المجيد خان مد الله ظلال رأفته
على مفارق البرايا الى آخر الدوران
وذلك فى اواخر ذى القعدة
من شهور سنة احدى
عشر وثلثمائة والف

(تصویر الوضع علی متن نموذج الوضع)

(فاتح درسعامندن بکشهرلی احمد شکری افندینك تألیف)

(کردهٔ برگزیده لریدر)

محل فروختی شرکت صحافیهٔ عثمانیه مغازه وشعبه لری اولدیغی

معارف نظارت جلیله سنك ۱۸ کانون ثانی ۳۰۳ تاریخلو

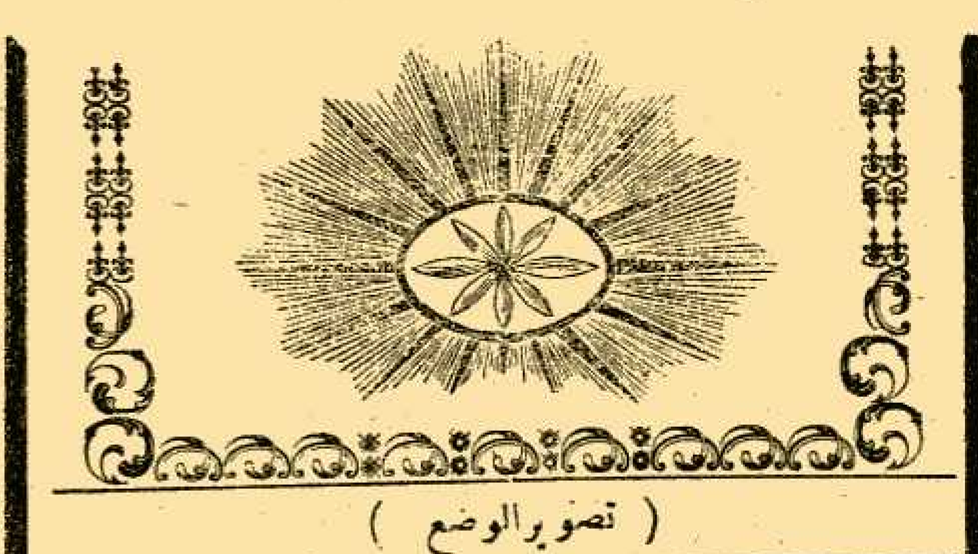
و۱۰۱۸ نومرولی رخصتنامه سیله

مطبعهٔ عامره ده طبع اولنمشدر

سنه

۱۳۰۵





(تصوير الوضع)

بسم الله الرحمن الرحيم

لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك * وصل على محمد صلوة ترضى بها عنا وترضيه وترضيك (وبعد) فلما لم اجد مخلصا من ملازمة الاخوان ان اتلو عليهم شيئا من علم الوضع اجبت لكن لما خطر ببالى ان اقرر اقسام كل من الوضع الشخصى والنوعى واصورها ببعض امثلتها من غير تعرض لتحقيقاتها وتفصيلاتها لخصت متنا من كلمات القوم وسميته بـ(نموذج الوضع) وشرحته شرحا مختصرا مناسبا لافهام المبتدئين مقتصراً فيه على تقرير تلك الاقسام وتصويرها بعبارة عربية وتركية وسميته بـ(تصوير الوضع) بعون الله وتوفيقه انه ولى التوفيق * اوصيك يا اخى اذا نظرت فى كلام احد من اهل العلم فلا تنظره بازدراء واستغناء لان لك اليه كبير حاجة وليكن تحسين الظن اغلب عليك واذا رأيت له صوابا وخطأ فانشر الصواب واطلب المعاذير للخطأ ولا تكن كذبابة تنزل على اقذر ماتجده ولا تعجل على احد بالتخطئة ولا تبادر بالتجهيل فربما عاد عليك ذلك وانت لا تشعر فهذه وصيتى لك فاحفظها وتذكيرى اياك فلا تذهل عنه

(قال)

قال المصنف (اعلم) بخطاب عام لكل من يصلحه فيكون مجازا مرسلا من قبيل ذكر الخاص وارادة العام اوذكر المقيد وارادة المطلق * اعلم ان الوضع تعيين اللفظ للمعنى بحيث يدل عليه من غير قرينة وهذا التعيين ان كان من جهة واضع اللغة وهو الله تعالى على رأى الاشعرى اوالبشر على على رأى البعض فوضع لغوى كوضع الضرب للا يلام والا فان كان من جهة الشارع فوضع شرعى كوضع الصوم للا مساك المخصوص والصلوة للاركان المعلومة وان كان من قوم مخصوص كاهل الصناعات من العلماء وغيرهم فوضع عرفى خاص كوضع اهل المعانى الايجاز والاطناب واهل البديع التجنيس والترصيع مثلا لمعانيها المخصوصة الاصطلاحية وان كان من اهل العرف فوضع عرفى عام كالدابة اذا تقرر هذا فاعلم ان الوضع مطلقا تعيين شئ لشئ متى ادرك الاول فهم الثانى للعالم بالوضع و (ان الوضع) اى اللفظى قسمان لانه (اما) تعيين لفظ معين بمادته لمعنى وجعله بازائه وهو (شخصى) ولذا قال (ان اعتبر فيه) اى فى الوضع اللفظى (خصوصيه حروفه) اى حروف اللفظ ومادته (الاصلية) يعنى ان الوضع اللفظى الشخصى مايكون نفس ذلك اللفظ بخصوصه موضوعا بازاء معناه (واما) تعيين هيئة افرادية او تركيبة لمعنى وهو (نوعى) واليه اشار بقوله (ان اعتبر الوضع فيه على وجه عام) يعنى ان الوضع النوعى مالايكون بخصوصه موضوعا بازاء معناه بل يكون نوع ذلك اللفظ موضوعا لنوع معناه وسيتضح ان شاء الله تعالى (وكل منهما) اى كل واحد من الشخصى والنوعى (ثلثة اقسام) بالاستقراء (لارابع لهما) اى لاقسام كل منهما يعنى ان القسم الرابع الذى هو ماوضع لا مركلى باعتبار تعقله

بخصوصه المعبر عنه بكون الوضع خاصا والموضوع عاما
مما لاوجود له بل ممتنع لان الجزئيات لاتكون مرآة لملاحظة الكليات
واذا انحصر كل منهما فى ثلثة اقسام (فانظر اليهما) اى الى
الاقسام الثلثة لكل منهما (اما) الوضع اللفظى (الشخصى فثلثة
اقسام) لان الواضع اذا تصور معنى جزئيا بعنوان جزئى وعين
اللفظ بازاء ذلك المعنى الجزئى كان كل من الوضع والموضوع له جزئيا
وهذا معنى قوله (الاول) اى القسم الاول منهما (جزئى الوضع
والموضوع له ك) وضع (الاعلام الشخصية) كزيد فان الواضع
لاحظ وتصور ذات زيد بعنوان جزئى وهو مشخصاته ووضع
لفظ زيد بازاء ذات زيد فالوضع والموضوع له كلاهما جزئيان
وتقريره بالتركى هكذا * واضع زيد لفظنى ذات زيد ازاسنه وضع
قصد ايتديكى وقتده ذات زيدى مشخصاتيله ملاحظه
ايدر زيد لفظنى ذات زيد ازاسنه وضع ايدر * واذا تصور الواضع
مفهوما كليا بنفسه ووضع اللفظ بازاء ذلك المفهوم الكلى
كان الوضع والموضوع له كلاهما كليان وهذا معنى قوله
(و) القسم (الثانى) منها (كلى الوضع والموضوع له كاسماء الاجناس)
كالاسد فان الواضع لاحظ مفهومه الكلى وهو الحيوان المفترس
بنفسه ووضع لفظ الاسد بازاء ذلك المفهوم فالوضع والموضوع له
كلاهما كليان وتصويره بالتركى هكذا * واضع اسد لفظنى حيوان
مفترس مفهوم كليسنه وضع مراد ايتديكى وقتده مفهوم مذكورى
ملاحظه ايدر اسد لفظنى انك ازاسنه وضع ايدر * واذا تصور
الواضع امورا مخصوصة ومفهومات جزئيات باعتبار امر مشترك
وعنوان اعم وعين اللفظ بازاء تلك الخصوصيات والجزئيات
دفعة واحدة من غير اشتراك وتعدد اوضاع كان الوضع كليا
والموضوع له جزئيا وهذا معنى قوله (والثالث كلى الوضع جزئى

الموضوع له مثل الحروف) كن مثلا فان الواضع لاحظ وتصور
الابتدا آت الجزئية بعنوان اعم وهو الابتداء المطلق وعين لفظ من بازاء
كل واحد من تلك الابتدا آت دفعة فيكون الوضع كليا والموضوع له
جزئيا وتقريره بالتركى هكذا * واضع من لفظنى ابتدا آت جزئيه
ازاسنه وضع وتعيين قصد ايتديكى وقتده ابتدا آت جزئيه بى ابتداء مطلق
امر مشتركى ايله ملاحظه ايدر من لفظنى ابتدا آت مذكوره دن بهربنك
ازاسنه دفعة وضع ايدر (والضمائر) كانا مثلا فان الواضع تصور
كل متكلم وحده بمفهوم كلى وهو المتكلم وحده من حيث انه يحكى
عن نفسه ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من افراد ذلك المفهوم
دفعة فالوضع كلى والموضوع له جزئى وتصويره * واضع متكلم
وحده افرادنى متكلم وحده من حيث انه يحكى عن نفسه مفهوم
كليسيله تصور ايدر انا لفظنى افراد مذكوره دن هر برلرينك ازاسنه
دفعة وضع ايدر وقس عليه سائر الضمائر (واسماء الاشارات)
كهذا فان الواضع لاحظ افراد المشار اليه بعنوان اعم اعنى مفرد مذكر
مشار اليه ووضع لفظ هذا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم دفعة
وتقريره معلوم (والموصولات) كالذى مثلا فان الواضع تصور افراد
المتصف بمضمون جملة خبرية معلوم ثبوته عند السامع بامر
مشترك اعنى المتصف بمضمون جملة خبرية آه وعين لفظ
الذى بازاء كل واحد من افراد ذلك الامر المشترك دفعة واحسنك
الظن بانك تستغنى عن التصوير فظهر من هذا ان كون الوضع جزئيا
او كليا باعتبار جزئية آلة الوضع وكليته (على تحقيق السيد الشريف)
اى كون الوضع كليا والموضوع له جزئيا فى هذه الاربع مبنى على
تحقيق السيد الشريف ومن تبعه (واما على مذهب اهل العربية) ومن
تبعهم منهم العلامة التفتازانى ونجم الائمة (فوضعها) اى وضع هذه

الاربع (من قبيل الوضع الكلى للموضوع له الكلى) قال السيد الشريف ومن معه ان انواع الوضع ثلثة * جزئى وهو الوضع لمشخص بملاحظة ذلك المشخص بعنوان جزئى وهو وضع الاعلام الشخصية واسماء العدد وكلى وهو اثنان * وضع لمشخص باعتبار امر كلى ولابد فى هذا القسم من تعدد الموضوع له كما اذا اراد الواضع وضع انا بازاء كل واحد من افراد المتكلم وحده يلاحظ اولا بمفهوم متكلم وحده يحكى عن نفسه ثم يضع لكل مشخص من افراد ذلك المفهوم فالوضع كلى عام لكونه بملاحظة ذلك العام والموضوع له مشخص لكونه كل مشخص من مشخصات ذلك المفهوم العام * ووضع لامر كلى بملاحظة ذلك الامر الكلى بنفسه كما اذا تصور مفهوم الحيوان الناطق بنفسه ووضع بازائه الانسان فالوضع والموضوع له كلى عام ووضع انواع المعرفة والحروف من قبيل القسم الاول من الوضع الكلى الا العلم فان وضعه جزئى كما عرفت وقال اكثر المحققين من اهل العربية ومن معهم وضع انواع المعرفة غير العلم والحروف من القسم الثانى من الوضع الكلى مثلا انا موضوع لمفهوم كلى يحكى عن نفسه بشرط استعماله فى جزئياته المشخصة والمختار ماذهب اليه الشريف ومن معه لاقتضاء مذهب اهل العربية ومن معهم بسبب اشتراطهم الاستعمال فى الجزئيات كون الحروف وانواع المعرفة متروكة الحقايق ظاهرا وان كان هذا الاستعمال فى الحقيقة من قبيل ذكر العام وارادة الخاص بعمومه اى اندراج الخاص تحت العام لابخصوصه اى مع قطع النظر عن ذلك الاندراج حتى تكون مجازات متروكة الحقايق ومنشأ الاختلاف بين الفريقين ان وضع اللفظ للمعنى يتوقف على معرفة المعنى وفهمه لكون الوضع نسبة فمعرفة الجزئيات بالمفهوم الكلى كافية فى وضع

الحروف والمعارف الجزئيات والمشخصات ام لا ذهب السيد ومن معه الى كفايتها ووضع الحروف وامثالها الجزئيات بملاحظتها بالمفهومات الكلية وذهب العربية الى عدم كفايتها ووضعها للمفهومات الكلية بشرط الاستعمال فى جزئياتها ومبنى هذا ان العلم للشئ بالوجه هل هو علم للوجه دون ذلك الشئ ام هو علم لذلك الشى بالوجه فذهب العربية الى الاول مطلقا اى سواء كان الوجه مرآة للشئ اولا اى سواء لوحظ الوجه ليندرج تحته شئ اولوحظ لذاته لالغرض اندراج شئ تحته و ذهب السيد الى الثانى اذا كان الوجه مرآة لذلك الشئ والمفهوم الكلى مرآة للجزئيات ووجه لها فالعلم بالمفهوم الكلى علم للجزئيات وكاف فى وضع الحروف وامثالها للجزئيات بملاحظة مفهوماتها الكلية وجعلها مرآة لملاحظة الجزئيات وليس العلم للمفهوم الكلى بكاف فى وضع الحروف وامثالها للجزئيات لعدم كون العلم للمفهوم الكلى علما للجزئيات بل هو علم للمفهوم الكلى فالحروف وامثالها موضوعة للمفهوم الكلى عند العربية ومن معهم هذا حاصل كلام القوم فاحفظه وكن من الشاكرين * ولما فرغ عن الشخصى شرع فى النوعى فقال (واما) الوضع اللفظى (النوعى فثلثة اقسام ايضا) اى كالشخصى لما مر فانه لارابع لها القسم (الاول) منها (جزئى الوضع والموضوع له كالهيئات) اى كوضع الهيئات والصيغ مطلقا (الطارية) اى العارضة لان الهيئة تكون بعد التركيب من المواد (على فعل) اى الطارية على المركب الذى حروفه الاصلية (ف ع ل) فيعم الصيغ كلها فعلا اوغيره ثلاثيا اوغيره (وهى) اى الهيئات الموصوفة (اعلام اجناس الهيئات المشخصة) اى اعلام موضوعة لها (من تصاريفها)

اى الهيئات متعلق بالمشخصة * اعلم ان للا فعـال وغيرها من
الصيغ وضعين نوعيين * احدهمـا وهو وظيفـة اهل التصريف
باعتبار هيئاتها الافرادية اعلاما لاجنـاس الصيغ من فعل يفعل وغيرهما
من الهيئات الممكنة الطريان على تركيب (ف ع ل) فان كلها اعلام
لاجناس الصيغ التى توزن بها كما فى هذا القسم من النوعى وانما كان
وضع هذه الاعلام نوعيا لكون وضعها على ضابط كلى وباعتبار نوعها
على ماعرفت من تعريفه وذلك ان الواضع اذا اراد وضع هيئة فعل
وغيره من الهيئات الطارية على تركيب (ف ع ل) للصيغ المخصوصة
يلاحظ المو ضوع بنوعه وضـابط كلى بان يقـول هـكذا مايطره
على تركيب (ف ع ل) و يلاحظ الموضوع له بنوعه ايضا بان يقول
هكذا مايوزن به من الصيغ ثم يضع النوع الاول للثـانى بان يقول
هكذا كل مايطرؤ على تركيب (ف ع ل) فهو موضوع لمايوزن به وفى
ضمن هذا الوضع يضع هيئة فعل وغيره للهيئات والصيغ المخصوصة
* وثانيهما وهو وظيفة اهل الاعراب وضعها باعتبار هيئاتها التركيبية
وهى صيغها المخصوصة لمعانيها على وجه عام وباعتبار نوعها وهذا
النوع بعضه من القسم الثانى من النوعى وبعضه من الثالث منه كما يظهر
فى مواضعها القسم (الثانى) من اقسام النوع (كلى الوضع والموضوع له
كالصيغ) غير صيغ الافعال فان وضعها من القسم الثالث من النوعى
كما سيجئ (مثل صيغ الصفات) كالضارب وغيره من افراد صيغ الفاعل
فان الواضع اذا اراد وضع لفظ ضارب وغيره لمعناه يلاحظ اولا نوع اللفظ
المو ضوع اعنى صيغة الفاعل ويلاحظ نوع المعنى الموضوع له اعنى
من قام به مأخذ الاشتقاق ثم يضع النوع الاول بازاء النوع الثـانى
بان يقول هكذا كل ما كان على صيغة الفاعل فهو موضوع لمن قام به
مأخذ الاشتقـاق ويضع فى ضمن هذا الوضع ضـارب لمن قام به
الضرب وقاتل لمن قام به القتل وغيرهما وقس عليه سائر الصفات

ومن هذا القسم وضع المركبات التامة كلها كزيد قائم وغيره فان الواضع وضع نوع هذا المركب اعنى الجملة الخبرية او الكلام الخبرى لنوع معناه اعنى الاخبار عن الواقع اووقوع ثبوت المسند للمسند اليه ووضع فى ضمن هذا الوضع زيد قائم لوقوع ثبوت القيام لزيد وزيد كاتب لوقوع ثبوت الكتابة لزيد الى غير ذلك وقس عليه وضع سائر المركبات التامة واما الناقصة فبعضها من هذا القسم وبعضها من الثالث على ما سيجئ قال السيد الشريف اذا لوحظ الفاظ كثيرة فى ضمن امر عام شامل واوحظ ايضا معان كثيرة فى ضمن امر عام شامل لها يوضع كل واحد من تلك الالفاظ لكل واحد من تلك المعانى المتكثرة وذلك كما يقال كل لفظ على صيغة الفاعل فهو موضوع لمن قام به مأخذ الاشتقاق ويوضع بذلك الوضع ضارب لمن قام به الضرب وناصر لمن قام به النصرة الى غير ذلك وهذا الوضع يسمى وضعا نوعيا والمركبات التامة كلها موضوعة بهذا الوضع انتهى خذ ما آتيتك من تفاصيل تصاوير جميع الاوضاع الشخصية وبعض الاوضاع النوعية وكن من الشاكرين واستمع لما يتلى عليك من اجمالات تصاوير سائر الاوضاع النوعية ولاتكن من الغافلين (و) صيغ (الاسماء المشبهة بها) اى بالصفات (مثل) صيغ (اسم المنسوب) كالمدنى وغيره من افراد المنسوب فان الواضع وضع نوع تلك الافراد اعنى صيغة المنسوب لنوع معناها اعنى شيئا منسوباً الى وصف معين بان يقول هكذا كل ماهو على صيغة المنسوب فهو موضوع لشئ منسوب الى وصف معين (و) صيغ اسم (التصغير) فان الواضع لاحظ الفاظا كثيرة من الفاظ التصغير بنوعها اعنى صيغة التصغير ولاحظ ايضا معانى كثيرة بنوعها اعنى ذاتا متصفة بصغر الصفة ويضع

النوع الاول بازاء الثانى بان يقول هكذا كل ما هو على صيغة التصغير فهو موضوع لذات متصفة بصغر الصفة ومن هذا القسم من النوعى اسماء المكان والزمان والآلة عليك بتصويرها (والاضافة الغير العهدية والاستغراقية) يعنى الاضافة الجنسية والعهدية فى الذهن وتقرير وضع الاضافة الجنسية كل ما كان على هيئة التركيب الاضافى الجنسى فهو موضوع لافادة جنسية المضاف من حيث جنسيته والاضافة العهدية فى الذهن كل ما كان على هيئة التركيب الاضافى العهدى الذهنى فهو موضوع لافادة جنسية المضاف من حيث وجوده فى ضمن فرد غير معين (والجمع المحلى بلام الجنس) وتصوير وضعه كل جمع محلى بلام الجنس فهو موضوع لافادة جنسية الجمع (و) القسم (الثالث) منهما (كلى الوضع جزئى الموضوع له مثل المفرد والجمع المحلى بلام الاستغراق) وتقرير وضعهما كل مفرد محلى بلام الاستغراق فهو موضوع لافادة ثبوت الحكم الى كل واحد منه كل جمع محلى بلام الاستغراق فهو موضوع لافادة نسبة الحكم الى كل واحد من افراده (والاضافة الاستغراقية والعهدية) وتصور وضعهما كل ماكان على هيئة التركيب الاضافى الاستغراقى فهو موضوع لافادة استغراق المضاف كل ماكان على هيئة التركيب الاضافى العهدى فهو موضوع لافادة جنسية المضاف من حيث تحققه فى ضمن فرد معين على رأى (والنكرة المنفية) فان النكرة اذا وقعت فى حيز النفى افادت عموم الافراد فتعينت وتخصصت فيكون استعمالها فى كل واحد على التناوب فالموضوع له جزئى وتقرير الوضع كل ماوقع فى حيز النفى فهو موضوع لافادة ثبوت الحكم الى كل واحد واحد (والماضى والمضارع والامر والنهى) فان الواضع اذا ارادان يضع ضرب وغيره من

افراد الماضي لنسبها الجزئية يلاحظ اولا تلك الافراد بنوعها اعني ما كان على هيئته الماضوية ويلاحظ ايضا معانيها الجزئية بنوعها اعني نسبة الحدث المدلول ضمنا الى فاعل معين في الزمان الماضي ثم يضع النوع الاول للثاني بان يقول كل ما كان على هيئته الماضوية فهو موضوع لنسبة الحدث المدلول ضمنا الى فاعل معين في الزمان الماضي ويضع في ضمن هذا ضرب لنسبة حدث الضرب الى فاعل معين في الزمان الماضي ونصر لنسبة حدث النصرة الى فاعل معين في الزمان الماضي الى غير ذلك وقس عليه صور اوضاع المضارع والامر والنهي (اذا كان وضع الافعال للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين واما اذا كان وضعها للحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما فيكون وضعها من قبيل الوضع الكلي والموضوع له الكلي) لمنافاة الابهام للخصوصية قال الفاضل العصام في حاشية الجامي اختلفوا في ان معنى النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولا شك انها على الثاني معنى حرفي لا يفهم ما لم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتعقل بتعقل فاعل ما اجمالا فهو منفهم بذكر الفعل من غيره فيكون معنى مستقلا (ثم ان كلا الاحتمالين) اي كون الوضع كليا والموضوع له جزئيا وكونهما كليين (بالنظر الى مجموع معنى الافعال) يعني الثلاثة (واما بالنسبة الى الحدث والزمان) دون النسبة (فوضع الافعال من قبيل الوضع الكلي للموضوع له الكلي) لعدم ما يقتضي الجزئية * فيهما بخلاف النسبة الى فاعل معين فان التعين يقتضي الجزئية بمنه تعالى وكرمه قد وقع ختم تصوير الوضع على يد افقر العباد الى الله تعالى احمد شاكر بن احمد البكشهري رزقه الله تعالى احسن الختام بجاه خاتم الانبياء والمرسلين وصلى الله على سيدنا محمد وآله اجمعين والحمد لله رب العالمين م م م

(نموذج الوضع)

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لك وصلوة على نبيك (وبعد) فهذا نموذج كتبت ليعرف به عنوان الوضع ولاحول ولاقوة الابالله * اعلم ان الوضع اماشخصى ان اعتبر فيه خصوصية حروفه الاصلية واما نوعى ان اعتبر الوضع فيه على وجه عام وكل منهما ثلثة اقسام لارابع لها فانظر اليها اما الشخصى فثلثة اقسام الاول جزئى الوضع والموضوع له كالاعلام الشخصية والثانى كلى الوضع والموضوع له كاسماء الاجناس والثالث كلى الوضع جزئى الموضوع له مثل الحروف والضمائر واسماء الاشارات والموصولات على تحقيق السيد الشريف واما على مذهب اهل العربية فوضعها من قبيل الوضع الكلى للموضوع له الكلى واما النوعى فثلثة اقسام ايضا الاول جزئى الوضع والموضوع له كالهيئات الطارية على فعل وهى اعلام اجناس الهيئات المشخصة من تصاريفها والثانى كلى الوضع والموضوع له كالصيغ مثل صيغ الصفات والاسماء المشبهة بها مثل اسم المنسوب والتصغير والاضافة الغير العهدية والاستغراقية والجمع المحلى بلام الجنس والثالث كلى الوضع جزئى الموضوع له مثل المفرد والجمع المحلى بلام الاستغراق والاضافة الاستغراقية والعهدية والنكرة المنفية والماضى والمضارع والامر والنهى اذا كان وضع الافعال للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين واما اذا كان وضعها للحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما فيكون وضعها من قبيل الوضع الكلى والموضوع له الكلى ثم ان كلا الاحتمالين بالنظر الى مجموع معنى الافعال واما بالنسبة الى الحدث والزمان فوضع الافعال من قبيل الوضع الكلى للموضوع له الكلى